بسم الله الرحمن الرحيم

جمهورية السودان

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة شندي

كلية الدراسات العليا والبحث العلمي

معايير المراجعة وأثرها على تقويم الأداء المالي في البنوك السودانية

دراسة ميدانية على (بنك فيصل الإسلامي – بنك الخرطوم – البنك الإسلامي السوداني)

بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير في المحاسبة

إعداد الدارسة :

ابتهاج الخليفة عبد العاطي عبد الفتاح

إشراف الدكتور :

مهند جعفر حسن حبيب

أستاذ المحاسبة المساعد

كلية الاقتصاد والتجارة وإدارة الأعمال – جامعة شندي

سنة **1437**هـ الموافق **2016**م

بسم الله الرحمن الرحيم

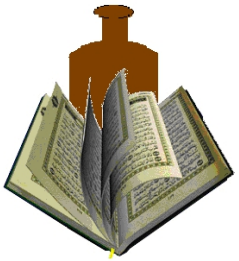

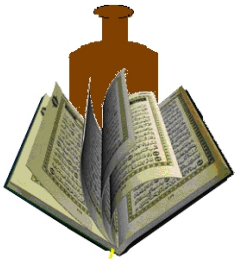

الاستهلال

قال تعالـــــــــى :

(يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آَمَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ لِلَّهِ شُهَدَاءَ بِالْقِسْطِ وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَآَنُ قَوْمٍ عَلَى أَلَّا تَعْدِلُوا اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ خَبِيرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ).

صدق الله العظيم

(سورة المائدة – الآية رقم (8))

إهداء

إلي روح أمي الطاهرة:

التي أحسب أنها في جنات الخلد ترفل ومن نعيم الكوثر تنهل

تمطر قبرها شآبيب الرحمة وتستر رأسها وسادة الغفران.

إلى أبـى العزيـز .....

الذي أفنى عمره وشبابه لينعم علينا بعطائه.

إلي أخي وأخواتـي ..

نجوم سمائي ومصدر قوتي..

من كانوا يضيئون إلي الطريق ويساندوني..

إلي أسـاتـذتـي الأجلاء...

رمز العطاء ...

إلي زملائي وزميلاتـى ..

رمز الوفاء ... رفيقات العلم والعمل .

إليهم جميعا أهدى جهدي

الباحثة ...

الشكر والتقدير

الحمد لله الذي هيأ لنا من أمرنا رشدا وأخذ بيدنا فمهد لنا الدرب أيادي الثناء ممدودة له أولاً وأخيراً فبفضله تتم الصالحات ، والصلاة والسلام على من لا نبي بعده سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم وعلى آله وصحبه أجمعين .

وأتقدم بالشكر إلي جامعة شندي – كما أتوجه بعميق الشكر والتقدير لصاحب الفضل بعد الله تعالى الدكتور / **مهند جعفر حسن حبيب** – الذي كان له أكبر الأثر في انجاز هذا البحث من خلال ملاحظاته ومتابعته المستمرة فلم يبخل بجهده أو نصائحه ، وكان مثالاً للعلماء المتواضعين في توجيهاته وتشجيعه المتواصل وأسال الله سبحانه وتعالى أن يجزيه عني وعن زملائي خير الجزاء .

وأتقدم بالشكر والاحترام لأساتذتي بجامعة شندي كلية الدراسات العليا ممثلة بمسئوليها وأعضاء هيئة التدريس فيها والشكر للأستاذ الدكتور / **عبد الماجد عبد الله حسن** والأستاذ الدكتور / **بابكر إبراهيم الصديق** – لتكبدهما المشاق وحضورهم من مدينة الخرطوم ، والشكر للأساتذة المحكمين للوصول بالاستبانة إلي صورتها النهائية – والشكر لأسرة مكتبة جامعة السودان وأسرة مكتبة جامعة النيلين والشكر لأسرة مكتبة البيان وأخص بالشكر للأخت / **أميرة عثمان أحمد** – التي قامت بطباعة هذا البحث .

وأتوجه بالشكر والتقدير إلي كل من قدم لي المساعدة أو ساهم في إبداء النصح والمشورة في مسيرتي العلمية فجزأهم الله عني خيراً ..

الباحثة ..

(ج)

فهرس الموضوعات

الموضـــــــــوع	الصفحة
الاستهلال	أ
الإهداء	ب
الشكر والتقدير	ج
فهرس الموضوعات	د
فهرس الجداول	و
فهرس الأشكال	ط
فهرس الملاحق	ك
المستخلص	ل
Abstract	م
المقدمـــــــــــــــة :	
أولاً : الإطار المنهجي	2
ثانياً : الدراسات السابقة	5
الفصل الأول: الإطار المفاهيمى للمراجعة	
المبحث الأول: مفهوم وأهداف وأنواع المراجعة	18
المبحث الثاني: مفهوم وأهداف وأنواع معايير المراجعة	31

الفصل الثاني: الإطار النظري لتقويم الأداء المالي	
المبحث الأول: مفهوم وأهمية وأهداف تقويم الأداء	47
المبحث الثاني: أنواع ومراحل ومعايير تقويم الأداء	58
الفصل الثالث: الدراسة الميدانية	
المبحث الأول: نبذة عن بنك فيصل الإسلامي وبنك الخرطوم والبنك الإسلامي	71
المبحث الثاني: تحليل البيانات واختبار الفرضيات	84
الخاتمـــــــــــة :	
أولاً : النتائج	124
ثانياً : التوصيات	125
قائمة المراجع والمصادر	127
الملاحق	135

(هـ)

فهرس الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
(3-2-1)	التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة حسب الفئة العمرية	86
(3-2-2)	التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي	87
(3-2-3)	التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة حسب التخصص العلمي	88
(3-2-4)	التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة حسب عدد سنوات الخبرة	89
(3-2-5)	التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة حسب المسمى الوظيفي	90
(3-2-6)	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الأولى	91
(3-2-7)	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثانية	92
(3-2-8)	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثالثة	93
(3-2-9)	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الرابعة	94
(3-2-10)	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الخامسة	95
(3-2-11)	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة السادسة	96

(3-2-12)	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة السابعة	97
(3-2-13)	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثامنة	98
(3-2-14)	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة التاسعة	99
(3-2-15)	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة العاشرة	100
(3-2-16)	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الحادي عشر	101
(3-2-17)	التوزيع التكراري لإجابات أ الدراسة على العبارة الثانية عشر	102
(3-2-18)	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثالثة عشر	103
(3-2-191)	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الرابعة عشر	104
(3-2-20)	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الخامسة عشر	105
(3-2-21)	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة السادسة عشر	106
(3-2-22)	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة السابعة عشر	107
(3-2-23)	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثامنة عشر	108
(3-2-24)	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة التاسعة عشر	109
(3-2-25)	الوسط الحسابي والانحراف المعياري لإجابات إفراد عينة الدراسة عن عبارات الفرضية الأولى	110
(3-2-26)	نتائج مربع كاي لدلالة الفروق لإجابات عن عبارات الفرضية الأولى	112
(3-2-27)	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة عن جميع عبارات الفرضية الأولى	114

(3-2-28)	الوسط الحسابي والانحراف المعياري لإجابات أفراد عينة الدراسة عن عبارات الفرضية الثانية	115
(3-2-29)	نتائج مربع كاي لدلالة الفروق لإجابات أفراد عينة الدراسة	117
(3-2-30)	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة عن جميع عبارات الفرضية الثانية	118
(3-2-31)	الوسط الحسابي والانحراف (ز) لإجابات أفراد عينة الدراسة عن عبارات الفرضية الثالثة	119
(3-2-32)	نتائج مربع كاي لدلالة الفروق لإجابات أفراد عينة الدراسة	121
(3-2-33)	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة عن جميع عبارات الفرضية الثالثة	122

فهرس الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
(1-1-1)	التطور التاريخي لأهداف المراجعة ومدي الفحص وأهمية المراجعة الداخلية	23
(1-2-2)	مراحل عملية تقويم الأداء	60
(1-2-3)	الشكل البياني لأفراد عينة الدراسة حسب الفئة العمرية	86
(2-2-3)	الشكل البياني لأفراد عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي	87
(3-2-3)	الشكل البياني لأفراد عينة الدراسة حسب التخصص العلمي	88
(4-2-3)	الشكل البياني لأفراد عينة الدراسة حسب عدد سنوات الخبرة	89
(5-2-3)	الشكل البياني لأفراد عينة الدراسة حسب المسمى الوظيفي	90
(6-2-3)	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الأولى	91
(7-2-3)	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثانية	92
(8-2-3)	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثالثة	93
(9-2-3)	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الرابعة	94
(10-2-3)	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الخامسة	95
(11-2-3)	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة السادسة	96
(12-2-3)	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة السابعة	97

(3-2-13)	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثامنة	98
(3-2-14)	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة التاسعة	99
(3-2-15)	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة العاشرة	100
(3-2-16)	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الحادي عشر	101
(3-2-17)	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثانية عشر	102
(3-2-18)	التوزيع التكراري لإجابات أفراد (ط) ة على العبارة الثالثة عشر	103
(3-2-19)	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الرابعة عشر	104
(3-2-20)	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الخامسة عشر	105
(3-2-21)	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة السادسة عشر	106
(3-2-22)	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة السابعة عشر	107
(3-2-23)	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثامنة عشر	108
(3-2-24)	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة التاسعة عشر	109

فهـــــــرس الملاحـــــــق

رقم الملحق	عنوان الملحق	رقم الصفحة
(1)	الاستبانة	120
(2)	محكمو الاستبانة	125

المستخلص

تناولت الدراسة معايير المراجعة وأثرها على تقويم الأداء المالي في البنوك السودانية ، تمثلت مشكلة الدراسة في تطبيق معايير المراجعة ومعرفة مدى تأثيرها على تقويم الأداء المالي في البنوك السودانية ، بينما تمثلت أهمية البحث في كيفية تطبيق معايير المراجعة وإبراز الفائدة من تطبيق تلك المعايير ،هدفت الدراسة إلى التعرف على الأسباب التي تعترض تطبيق هذه المعايير وإبراز المكاسب الايجابية التي يحققها تطبيق معايير المراجعة ،اعتمدت الدراسة على عدد من المناهج وهى المنهج الاستنباطي لتحديد طبيعة المشكلة وصياغة الفرضيات والمنهج الاستقرائي لاختبار الفرضيات والوصفي التحليلي في عملية إجراء الدراسة الميدانية والمنهج التاريخي لعرض الدراسات السابقة ،بنيت الدراسة على **الفرضيات التالية:**

_هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين مدى تطبيق معايير المراجعة وتقويم الأداء المالي في البنوك السودانية.

تقارير المراجعين عن أداء البنوك يعكس التزام البنوك السودانية بتطبيق معايير المراجعة.

_المشاكل والمعوقات التي تحول دون تطبيق معايير المراجعة ومدى التزام البنوك بتطبيق تلك المعايير.

توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أهمها:

1/ يقوم المراجع بتطبيق معايير المراجعة التي تسهم في عمليات تقويم الأداء 2/ وجود معايير المراجعة تمكن من تحسين الأداء المهني لمهنة المراجعة.

3/يحرص المراجع باستمرار على متابعة التطورات الحاصلة على معايير المراجعة ويستند إليها عند أداء عمله.

خرجت الدراسة بعدد من التوصيات أهمها:

1/العمل على وجود إلزام قانوني يلزم البنوك السودانية بتطبيق معايير المراجعة.

2/ العمل على إصدار معايير مراجعة خاصة بالبنوك السودانية.

Abstract

The study dealt with auditing standards and their impact on the financial performance calendar in Sudanese banks, represented the study a problem in the application of auditing standards and know the extent of their impact on the financial performance calendar in Sudanese banks, while represented the importance of research in how to apply auditing standards and highlighting the usefulness of the application of those standards, the study aimed to to identify the reasons that hinder the application of these standards and to highlight the positive gains achieved by the application of auditing standards, the study relied on a number of approaches, a deductive approach to determine the nature of the problem and formulate hypotheses and inductive approach to test hypotheses and analytical and descriptive in the process of conducting the field study and historical approach to display the previous studies, built study on the following assumptions:

_There is Statistically significant relationship between the extent of the application of auditing standards and evaluating the financial performance of the Sudanese banks.

Auditors reports on the bank's performance reflects the commitment of the Sudanese banks to apply auditing standards.

_Problems and the obstacles that prevent the application of auditing standards and the extent of banks' commitment to implement those standards.

The study found a number of findings, including:

1 / The auditor application of auditing standards that contribute to the performance of two calendar operations / presence auditing standards were able to improve the professional performance of the auditing profession.

3 / References keen on continuously follow developments on auditing standards and it is based upon the performance of his work.

The study came out a number of recommendations including:

1 / work on the existence of a legal requirement necessary Sudanese banks to apply auditing standards

2 / work on a specific audit standards Sudanese banks.

المقدمـــة

أولاً : الإطار المنهجي

ثانياً : الدراسات السابقة

أولاً :الإطار المنهجي

تمهيـــد :

الإسلام منهج شامل للحياة والشريعة الإسلامية صالحة للتطبيق في كل زمان ومكان وأنها تضمنت القواعد والمعايير الكلية التي تحكم المعاملات ولقد أعدت العديد من الدراسات حول استنباط تلك المعايير من مصادر الشريعة الإسلامية سواء من القرآن الكريم أو السنة النبوية وأوضحت كيفية تطبيقها في مجال البنوك السودانية . وأن المراجعة تتمثل في عملية فحص لمجموعة من المعلومات تقوم على الاستقصاء بهدف التحقق من سلامة القوائم المالية وذلك وفقاً لمجموعة من المعايير الموضوعة تعكس احتياجات مستخدمي تلك القوائم مع ضرورة إيصال هذا الرأي إلي الأطراف المعنية لمعاونتها في الحكم على مدى جودة ونوعية هذه المعلومات وتحديد مدى الاعتماد على تلك القوائم ولذلك لابد من ضرورة وجود معايير لعملية المراجعة تستند هذه المعايير على أساسيات تتمثل في الأداء المهني للمراجع والعمل الميداني له والتقارير بأنواعها .

وتعتبر معايير المراجعة هي المقاييس التي يقاس بها العمل من حيث الجودة والأهداف التي ينبغي الوصول إليها للقيام بهذا العمل .

وهي أداة لقياس الأداء في مهنة المراجعة ويبين تقرير المراجع الخارجي فيما إذا كانت القوائم المالية تعطي صورة صادقة وعادلة وفقاً لأحكام مبادئ الشريعة الإسلامية فيما تقرره الهيئة التشريعية للمؤسسة وفقاً لإطار التقارير المالية .

مشكلة البحث :

تتمثل مشكلة البحث في عدم تطبيق معايير المراجعة ومعرفة مدى تأثيرها على تقويم الأداء المالي في البنوك السودانية ، ولابد أن تتفق معايير المراجعة مع المنهج الاقتصادي والاجتماعي الذي ينتهجه البلد وأن يواكب الظروف البيئية السائدة فيه وتتمثل مشكلة البحث في التساؤلات التالية :

- هل هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين مدى تطبيق معايير المراجعة وتقويم الأداء المالي في البنوك السودانية ؟

- هل تقارير المراجعين عن أداء البنوك السودانية تعكس مدى التزام تلك البنوك بتطبيق المعايير ؟
- هل توجد مشاكل ومعوقات تعترض تطبيق معايير المراجعة ومدى التزام البنوك بتطبيق تلك المعايير ؟

أهمية البحث : تنقسم إلي أهمية علمية وأهمية عملية :

أولاً : الأهمية العلمية :

تنبع أهمية البحث من واقع تأثير المراجعة على الخريطة الاقتصادية للدولة ويمثل خطوة في اتجاه العمل على تأهيل معايير المراجعة في البنوك السودانية وفقاً للظروف الاقتصادية والاجتماعية السائدة .

ثانياً : الأهمية العملية :

تساعد على تطور الأداء المالي في البنوك السودانية وتساهم في اتخاذ القرارات الملائمة لتقويم الأداء المالي في البنوك كما توفر معلومات تساعد الباحثين في هذا المجال .

أهداف البحث : يرمي البحث إلي تحقيق الأهداف الآتية :

1/التعرف على الطريقة التي يتم بها تطبيق معايير المراجعة في البنوك السودانية .

2/التعرف على الأسباب التي تعترض تطبيق تلك المعايير .

3/إبراز المكاسب الايجابية التي يحققها تطبيق تلك المعايير .

4/تسليط الضوء على النواحي السلبية وكيفية تفاديها .

فرضيات البحث : لتحقيق أهداف البحث تم اختيار الفروض الآتية :

1/ توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مدى تطبيق معايير المراجعة وتقويم الأداء المالي في البنوك السودانية .

2/ تقارير المراجعين عن أداء البنوك السودانية تعكس مدى التزام تلك البنوك بتطبيق المعايير .

3/ توجد مشاكل ومعوقات تفترض تطبيق معايير المراجعة ومدى التزام البنوك بتطبيق تلك المعايير .

منهجية البحث : اعتمد البحث على مناهج متعددة منها :

1/المنهج التاريخي : لعرض الدراسات السابقة ذات العلاقة بموضوع البحث.

2/المنهج الاستنباطي : لتحديد طبيعة المشاكل وصياغة الفرضيات .

3/المنهج الاستقرائي : لاختبار الفرضيات .

4/المنهج الوصفي التحليلي : لأداء الدراسة الميدانية وتحليل البيانات .

أدوات ومصادر جمع البيانات :

- بيانات أولية : أداة الدراسة : الاستبانة .
- بيانات ثانوية : من الدراسات السابقة والمراجع والكتب والرسائل الجامعية والبحث في شبكة المعلومات .

حدود البحث :

الحدود الزمانيه : 2016م

الحدود المكانية : بنك فيصل الاسلامي – بنك الخرطوم – البنك الاسلامي السوداني.

هيكل البحث :

يتكون البحث من مقدمة وثلاثة فصول وخاتمة تشمل المقدمة على الاطار المنهجي والدراسات السابقة . الفصل الأول الاطار المفاهيمي للمراجعة ويشتمل على المباحث الآتية : المبحث الأول : مفهوم وأهداف وأنواع المراجعة المبحث الثاني : مفهوم وأهداف وأنواع معايير المراجعة . الفصل الثاني الاطار النظري لتقويم الأداء ويشتمل على المبحث الأول : مفهوم وأهمية وأهداف تقويم الأداء المبحث الثاني : أنواع ومراحل ومعايير تقويم الأداء . الفصل الثالث : الدراسة الميدانية ويشتمل على المباحث الآتية : المبحث الأول : نبذة تعريفية عن البنوك محل الدراسة . المبحث الثاني : تحليل البيانات واختبار الفرضيات . الخاتمة وتشتمل على : النتائج والتوصيات .

ثانياً : الدراسات السابقة :

1/ دراسة رأفت (2002م)[1]

الدراسة معايير المراجعة الدولية ومدى إمكانية استخدامها في تنظيم الممارسة المهنية في فلسطين ، تمثلت مشكلة الدراسة في مدى حاجة مراجعة الحسابات في فلسطين إلي معايير المراجعة الدولية لتنظيم وتطوير أدائها المهني ، هدفت الدراسة إلي دراسة واقع مهنة مراجعة الحسابات في فلسطين لغرض تشخيص جوانب الأداء المحاسبية ، وكذلك تحديد مدى إمكانية تطبيق معايير المراجعة الدولية في فلسطين ومدى ملاءمتها للبيئة الاقتصادية والاجتماعية والقانونية والفلسطينية ، اعتمدت الدراسة على عدد من المناهج منها المنهج الاستقرائي ومنهج التحليل المقارن ، بنيت الدراسة على عدد من الفرضيات أهمها لا يوجد التزام من قبل غالبية المهنيين في فلسطين بمعايير المراجعة المتعارف عليها (المعايير الأمريكية) عند فحص البيانات المالية المنشورة ، وكذلك لا تتوافر لدى غالبية المهنيين في فلسطين المعارف العلمية والخبرات الكفيلة بتطبيق الإجراءات والاختبارات المطلوبة بموجب معايير المراجعة الدولية ، خلصت الدراسة إلي العديد من النتائج أهمها : يوجد التزام من قبل المراجعين الفلسطينيين بمعايير المراجعة المتعارف عليه وهي المعايير الصادرة عن مجمع المحاسبين القانونين الأمريكي ، تشكيل لجنة مهنية مستقلة للإشراف في الشئون المالية والمحاسبية والاقتصادية من مهنيين وأكاديميين وقانونين ، خرجت الدراسة بعدد من التوصيات أهمهما ضرورة تبني تطبيق معايير المحاسبة والمراجعة الدولية في فلسطين على أن يكون هذا التطبيق متزامناً مع إجراء الدراسات والبحوث التفصيلية على هذه المعايير لتعديلها بما يتلاءم مع البيئة الاقتصادية والاجتماعية والقانونية الفلسطينية .

تلاحظ الباحثة الاختلاف بين الدراسة والدراسة الحالية في أن هذه الدراسة تناولت معايير المراجعة الدولية ومدى إمكانية استخدامها في تنظيم الممارسة المهنية

---

[1] رأفت حسين مطير ، معايير المراجعة الدولية ومدى إمكانية استخدامها في تنظيم الممارسة المهنية في فلسطين ، (الخرطوم : رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، كلية الدراسات العليا ، 2002) .

فـي فلسـطين بينمـا تناولـت الدراسـة الحاليـة أثـر معـايير المراجعـة علـى تقـويم الأداء المالي في البنوك السودانية.

2/ دراسة محمد (2006م)[1]

تناولـت الدراسـة اسـتخدام أسـاليب تقـويم الأداء المـالي الحديثـة فـي تقـويم أداء المصـارف ، تمثلـت مشـكلة الدراسـة فـي أن أسـاليب تقـويم الأداء المـالي التقليديـة لا تعطى نتائج صحيحة ومؤكدة يمكن الاعتماد عليها لأنها مشتقاه في أصلها من قوائم ماليـة تعـاني مـن عيـوب جوهريـة هيكليـة مثـل اسـتخدام القـيم التاريخيـة والتقـديرات الشخصية ، هدفت الدراسـة إلـي اقتـراح أسـاليب لتقـويم أداء المنشـآت وفقـاً لأسـاليب قياس الأداء الحديثة وذلك للحصول على معلومات حقيقة ومؤكدة عن أداء المنشآت يستفيد منهـا المهتمين بقيـاس أداء هذه المنشـآت ، اعتمـدت الدراسـة علـى عـدد مـن المنـاهج منهـا المـنهج الاسـتنباطي والمـنهج الاسـتقرائي والمـنهج التـاريخي والمـنهج الوصفي ، بنيت الدراسة على عدد من الفرضيات منها أن قياس أداء المنشآت وفقاً لأساليب قياس الأداء التقليدية لا يعطي مؤشرات صحيحة عن أداء منشآت الأعمال وأن أسـاليب قيـاس الأداء الحديثـة هـي الأفضـل لأنهـا تعطـي نتـائج يمكـن الاعتمـاد عليها في قياس أداء منشآت الأعمال توصلت الدراسة إلي عدد من النتائج أهمها أن الحصول على نتائج مؤكدة حول أداء المنشأة يكون بالاعتماد على نموذج مشتق من أساليب تقويم الأداء المالي الحديثة ، وأن النتائج التي يتم الحصول عليه عن تقويم الأداء المالي للمنشأة باستخدام أساليب تقويم الأداء المالي التقليدية تكون نتائج غير مؤكدة ولا يمكن الاعتماد عليه ، خرجت الدراسة بعدد من التوصيات أهمها : إدخال أساليب تقويم الأداء المالي الحديثة ضمن السياسات الإستراتيجية للمنشآت لأن ذلك يـؤدي لتنميـة حقيقـة للمـوارد البشـرية والماديـة ، وأن توضـع نظـم المتابعـة والرقابـة والخطط طويلة وقصيرة المدى مرتبطة بمعايير الأداء الحديثة للمنشآت .

[1] محمد عبد اللطيف سعيد محمد ، استخدام أساليب تقويم الأداء المالي الحديثة في تقويم أداء المصارف ، (الخرطوم : رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل غير منشورة ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، كلية الدراسات العليا ، 2006م) .

تلاحظ الباحثة الاختلاف بين الدراسة والدراسة الحالية في أن هذه الدراسة تناولت استخدام أساليب تقويم الأداء المالي الحديثة في تقويم أداء المصارف بينما تناولت الدراسة الحالية أثر معايير المراجعة على تقويم الأداء المالي في البنوك السودانية .

3/ دراسة حسن (2007م)[1] :

تناولت الدراسة دور جودة المراجعة في تعزيز الثقة في تقرير المراجع الخارجي لأغراض الائتمان المصرفي ، تمثلت مشكلة الدراسة في محور تساؤلات منها هل تستخدم البنوك السودانية لأدوات فعالة لتغطية مخاطر الائتمان المصرفي ؟ هل تقرير المراجع الخارجي يترتب عليه ضرورة الإفصاح عن معلومات تتعلق باستمرارية المنشآت الاقتصادية في أنشطتها ، هدفت الدراسة إلي التعرف على طريقة مثلى تضمن مراجعة القوائم المالية وفقاً لمعايير جودة المراجعة والوصول إلي تقرير مالي سليم وإبداء رأي فني محايد يعتمد على مستخدمو هذه القوائم ، اعتمد الدراسة على عدد من المناهج منها المنهج الوصفي التحليلي وأسلوب دراسة الحالة والاستبانة ، بنيت الدراسة على عدد من الفرضيات أهمها التطبيق الفعلي لمعايير جودة المراجعة يؤدي إلي تعزيز الثقة في تقرير المراجع لأغراض الائتمان المصرفي وكذلك اختلاف مصالح الأطراف الداخلية والخارجية يؤثر على تقرير المراجع الخارجي ، توصلت الدراسة إلي عدد من النتائج منها وجود علاقة بين معايير المراجعة وخصائص جودة المراجعة وقد اشتقت خصائص المراجعة من تلك المعايير ، ويعتبر تقرير المراجع الخارجي تقريراً مهماً للأطراف الخارجية ، خرجت الدراسة بعدد من التوصيات أهمها ضرورة وجود وحدة خاصة بالبنك للعمل على إدارة مخاطر الائتمان المصرفي وضرورة إصدار معايير لجودة المراجعة وضعها كإطار ومنهج عمل لأي مكتب مراجعة لضمان أكبر نسبة من الجودة والأداء .

---

[1] حسن الطيب عبد الله خالد ، دور معايير جودة المراجعة في تعزيز الثقة في تقرير المراجع الخارجي لأغراض الائتمان المصرفي ، (الخرطوم : رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل غير منشورة ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، كلية الدراسات العليا ، 2007م) .

تلاحظ لباحثة الاختلاف بين الدراسة والدراسة لحالية في أن هذه الدراسة تناولت دور جودة المراجعة في تعزيز الثقة في تقرير المراجع الخارجي لأغراض الائتمان المصرفي بينما تناولت الدراسة الحالية أثر معايير المراجعة على تقويم الأداء المالي في البنوك السودانية .

4/ دراسة مواهب (2007 م)[2] :

تناولت الدراسة أثر معايير المراجعة الدولية على حوكمة الشركات وذلك بالتطبيق على شركة كنانه ، تمثلت مشكلة الدراسة في أن استخدام الأساليب التقليدية في المحاسبة والمراجعة " المعايير المتعارف عليها " وعدم استخدام المعايير الدولية أدت إلي توافر معلومات محاسبية لا يتوافر فيها الإفصاح والشفافية وأصبحت القوائم المالية لا تفي بأغراض المجتمع المالي وتخفي أوضاع مالية غير صحيحة مما انعكس سلباً على الاقتصاد ، بنيت الدراسة على عدد من الفرضيات أهمها الالتزام بمعايير المراجعة يؤدي إلي تحقيق مبادئ حوكمة الشركات ، وكذلك المراجعة وفق الأساليب التقليدية لا تخدم عملية الإفصاح المحاسبي ولا تساعد في كشف التحريفات المحتملة في الحسابات والقوائم المالية ، اعتمدت الدراسة على عدد من المناهج منها المنهج الوصفي التحليلي والمنهج الإحصائي ، توصلت الدراسة إلي العديد من النتائج أهمها أن مدققي الحسابات يلعبون دوراً أساسي ، في كشف أي انحراف مالي أو إداري فتطبيق قواعد المحاسبة الدولية بتجرد وموضوعية عند تدقيق حسابات الشركة وفحص أنظمة الشركة المالية والإدارية من شأنه كشف مواطن الخلل في الإدارة ، أهمية الالتزام بمعايير المحاسبة والمراجعة الدولية في إعداد ونشر ومراجعة البيانات المالية المتاحة للجمهور في سوق الأوراق المالية وذلك للعلاقة الوثيقة بين تطبيق تلك المعايير وتطبيق مبادئ الحوكمة ، اختتمت الدراسة بعدد من التوصيات أهمها ضرورة إلزام الشركات بإعداد تقارير عن فعالية نظم الرقابة الداخلية عند إعداد التقارير المالية .

---

[2] مواهب محجوب التوم محجوب ، معايير المراجعة الدولية وأثرها في حكومة الشركات ، (الخرطوم : رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل غير منشورة ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، كلية الدراسات، 2007م) .

تلاحظ الباحثة الاختلاف بين الدراسة والدراسة الحالية في أن هذه الدراسة تناولت أثر معايير المراجعة الدولية على حوكمة الشركات وذلك بالتطبيق على شركة كنانه بينما تناولت الدراسة الحالية أثر معايير المراجعة على تقويم الأداء المالي في البنوك السودانية .

5/ دراسة محمد (2007م)[1] :

تناولت الدراسة دور المراجعة الخارجية في تقويم أداء المصارف الإسلامية (دراسة تطبيقية على المصارف السودانية للفترة من 2000- 2004) ، تمثلت مشكلة الدراسة في عدة تساؤلات منها هل توجد معايير للأداء داخل المصارف الإسلامية لها علاقة بالمراجعة الخارجية ؟ وما هي الأساليب والأدوات المطلوبة لربط المراجعة الخارجية بتقويم الأداء المصرفي ، هدفت الدراسة إلي ربط المراجعة الخارجية بتقويم الأداء وذلك من خلال وضع مؤشرات وأساليب وأدوات من شأنها تحقيق ذلك الربط بين المراجعة الخارجية وتقويم الأداء ، بنيت الدراسة على عدد من الفرضيات أهمها : مؤشرات التحليل المالي وسيلة مهمة من وسائل تقويم الأداء في المصارف الإسلامية ، ومن مهام المراجعة الخارجية تقويم أداء المصارف الإسلامية بكفاءة عالية ، اعتمدت الدراسة على عدد من المناهج منها المنهج الاستنباطي والمنهج الاستقرائي والمنهج التاريخي والمنهج الوصفي التحليلي ، توصلت الدراسة إلي العديد من النتائج أهمها : أن المراجعة الخارجية تقوم أداء المصارف بكفاءة عالية وتعتبر مؤشرات التحليل المالي أهم وسائل تقويم الأداء داخل المصارف إضافة لدور الرقابة بما فيها المراجعة الداخلية التي تعتبر وسيلة مهمة في تقويم الأداء ، خرجت الدراسة بعدد من التوصيات أهمها ضرورة إرفاق التحليل المالي مع الميزانيات المراجعة ، تطبيق المعايير المحاسبية في كتابة التقارير المالية .

تلاحظ الباحثة الاختلاف بين الدراسة والدراسة الحالية في أن هذه الدراسة تناولت دور المراجعة الخارجية في تقويم أداء المصارف الإسلامية بينما تناولت الدراسة الحالية أثر معايير المراجعة على تقويم الأداء المالي في البنوك السودانية .

---

[1] محمد علي محمد الحاج ، دور المراجعة الخارجية في تقويم أداء المصارف الإسلامية ، (الخرطوم : رسالة دكتوراه في المحاسبة والتمويل غير منشورة ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، كلية الدراسات العليا ، 2007م) .

6/ دراسة رميه (2008م)[1] :

تناولت الدراسة أهمية قياس وتقويم الأداء المالي في الوحدات الحكومية بالتطبيق على وزارة التخطيط العمراني والمرافق العامة ولاية الخرطوم ، تمثلت مشكلة الدراسة في عدة تساؤلات منها هل توجد أدوات قياس وتقويم واضحة للأداء المالي بالوحدات الحكومية ؟ وهل يساهم قياس وتقويم الأداء المالي في تحقيق أهداف الوحدات الحكومية ؟ ، اعتمدت الدراسة على عدد من المناهج منها المنهج الاستنباطي والمنهج الاستقرائي والمنهج التاريخي والمنهج الوصفي التحليلي ، بنيت الدراسة على عدد من الفرضيات أهمها : توجد أدوات قياس وتقويم واضحة للأداء المالي بالوحدات الحكومية ، تطبيق الأساليب والوسائل العلمية الخاصة بقياس وتقويم الأداء المالي يعمل على رفع كفاءة الأداء المالي ، توصلت الدراسة إلي عدد من النتائج أهمها : تستخدم وزارة التخطيط العمراني أسلوب وضع الموازنات التقديرية للمصروفات والإيرادات وذلك يجعل من الصعب قياس أدائها المالي وبالتالي لا تتوفر لديها معلومات كافية لاتخاذ القرار المناسب ، خرجت الدراسة بالعديد من التوصيات أهمها تطبيق المعايير المحاسبية ذات الصلة بعمل وحدات القطاع العام والمعترف بها عالمياً أو العمل على تطوير معايير محاسبية وطنية حتى تكون مؤشر لقياس الأداء المالي .

تلاحظ الباحثة الاختلاف بين الدراسة والدراسة الحالية في أن الدراسة تناولت أهمية قياس وتقويم الأداء المالي في الوحدات الحكومية بالتطبيق على وزارة التخطيط العمراني والمرافق العامة ولاية الخرطوم بينما تناولت الدراسة الحالية أثر معايير المراجعة على تقويم الأداء في البنوك السودانية .

7/ دراسة هاجر (2009م) [1]:

تناولت الدراسة دور التحليل المالي في تقويم كفاءة الأداء المالي للمصارف السودانية " دراسة حالة البنك الزراعي السوداني " تمثلت مشكلة الدراسة في مدى

---

[1] رمية محمد علي محمد عبيد ، أهمية قياس وتقويم الأداء المالي في الوحدات الحكومية ، (الخرطوم : رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل غير منشورة ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، كلية الدراسات العليا ، 2008م) .

[1] هاجر محمد علي حسين ، دور التحليل المالي في تقويم كفاءة الأداء المالي للمصارف السودانية ، (الخرطوم : رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل غير منشورة ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا كلية الدراسات العليا ، 2009م) .

إمكانية استخدام التحليل المالي في الحصول على مؤشرات يمكن عن طريقها تقويم كفاءة الأداء المالي للمصارف السودانية ، هدفت الدراسة إلي إبراز أهمية التحليل المالي وبيان دوره في تقويم كفاءة الأداء المالي للمصارف السودانية والتعرف على مدى اهتمام الإدارات المصرفية بنتائج التحليل المالي ، اعتمدت الدراسة على عدد من المناهج منها : المنهج الاستنباطي والمنهج الاستقرائي والمنهج التاريخي والمنهج الوصفي ، بنيت الدراسة على عدد من الفرضيات أهمها : التحليل المالي يساعد في قياس كفاءة الأداء المالي للمصارف السودانية ، معلومات التحليل المالي تمثل مصدراً كافياً للمعلومات المحاسبية التي تساعد في اتخاذ القرارات الرشيدة ، توصلت الدراسة إلي عدد من النتائج منها أن التحليل المالي يساعد الإدارة في القيام بوظائفها بكفاءة ويوفر مؤشرات يمكن الاستفادة منها في تقويم الأداء المالي ، خرجت الدراسة بعدد من التوصيات أهمها : الاهتمام بالتحليل المالي حيث يجب على إدارة البنك الزراعي السوداني تخصيص إدارة معينة للقيام بالتحليل المالي للقوائم باستخدام أشخاص متخصصين .

تلاحظ الباحثة الاختلاف بين الدراسة والدراسة الحالية في أن هذه الدراسة تناولت دور التحليل المالي في تقويم كفاءة الأداء المالي للمصارف السودانية " دراسة حالة البنك الزراعي السوداني " بينما تناولت الدراسة الحالية أثر معايير المراجعة على تقويم الأداء المالي في البنوك السودانية .

8/ دراسة انتصار (2011م)[1] :

تناولت الدراسة المراجعة الإدارية في تقويم أداء الوحدات الاقتصادية بالسودان (دراسة حالة بنك أم درمان الوطني) ، تمثلت مشكلة الدراسة في أن المراجعة المالية لا تركز على مراجعة الجوانب الإدارية بشكل كافي لتقويم كفاءة وفعالية الأداء الإداري وأداء الهيكل التنظيمي للوحدات الاقتصادية بالسودان ، هدفت الدراسة إلي توفير معلومات تفصيلية عن المراجعة الإدارية وتطبيقها في جميع المنشآت الاقتصادية ، اعتمدت الدراسة على عدد من المناهج منها : المنهج الاستنباطي

[1] انتصار أحمد عبد الماجد محمد ، دور المراجعة في تقويم أداء الوحدات الاقتصادية بالسودان ، (الخرطوم : رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة ، جامعة النيلين ، كلية الدراسات العليا ، 2011م) .

والمنهج الاستقرائي والمنهج التاريخي والمنهج الوصفي التحليلي ، بنيت الدراسة على عدد من الفرضيات أهمها : مساهمة المراجعة الإدارية في تقويم وتحسين كفاءة وفعالية الأداء الإداري بالوحدات الاقتصادية بالسودان ، وغياب المراجعة الإدارية بالوحدات الاقتصادية بالسودان يؤدي إلي وجود خلل في الهيكل التنظيمي ونظام الرقابة الداخلية ، توصلت الدراسة إلي عدد من النتائج أهمها : المراجعة الإدارية أداة فعالة لتقويم الأداء بالوحدات الاقتصادية بالسودان ، وتطبيق المراجعة الإدارية يساعد الإدارة في التنبؤ بمدى قدرة المنشأة على الاستمرار في النشاط في الوحدات الاقتصادية بالسودان ، خرجت الدراسة بالعديد من التوصيات أهمها ضرورة تطبيق المراجعة الإدارية في الوحدات الاقتصادية بالسودان كأداء فعالة لتقويم الأداء ، وضرورة إخضاع الأنشطة الإدارية والمجالات الوظيفية للهيكل التنظيمي للوحدات الاقتصادية بالسودان للمراجعة الإدارية .

تلاحظ الباحثة الاختلاف بين الدراسة والدراسة الحالية في أن هذه الدراسة تناولت دور المراجعة الإدارية في تقويم أداء الوحدات الاقتصادية بالسودان (دراسة حالة بنك أم درمان الوطني) بينما تناولت الدراسة الحالية أثر معايير المراجعة على تقويم الأداء المالي في البنوك السودانية .

9/ دراسة علي (2011م)[2] :

تناولت الدراسة تطبيق معايير المراجعة الدولية وأثرها على تضييق فجوة التوقعات في المراجعة بالسودان ، تمثلت مشكلة الدراسة في معرفة إسهام تطبيق معايير المراجعة في الحد أو تضييق التوقعات في المراجعة وهل التزام المراجعة بمعايير المراجعة يساهم في الحد أو تضييق فجوة التوقعات في المراجعة ؟ استهدفت الدراسة إلي دراسة فجوة التوقعات في المراجعة ومعرفة أسبابها ، إمكانية تضييقها أو الحد منها ، وبيان أهمية دور مهنة المراجعة في تلبية احتياجات مستخدمي القوائم المالية وتوفير الثقة عن تقارير المراجعة ومعرفة حدود مسؤوليات كل من الإدارة ومراجعي الحسابات عن إعداد القوائم المالية وإيجاد دليل موضوعي عن أثر دور معايير المراجعة في الحد أو تضييق فجوة التوقعات في المراجعة والتوصل إلي النتائج وتعميمها ، أستخدم في

[2] علي محمد أحمد حسن ، تطبيق معايير المراجعة الدولية وأثرها على تضييق فجوة التوقعات في المراجعة بالسودان ، (الخرطوم : رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة ، جامعة النيلين ، كلية الدراسات العليا ، 2011م) .

الدراسة مجموعة من المناهج منها المنهج الاستنباطي والمنهج الاستقرائي والمنهج التاريخي والمنهج التحليلي الوصفي ، بنيت الدراسة على عدد من الفرضيات أهمها : تطبيق معايير المراجعة الدولية يسهم في تضييق فجوة التوقعات في المراجعة ، توصلت الدراسة : إلي العديد من النتائج أهمها : عدم إلمام مستخدمي القوائم المالية بحدود ومسؤوليات كل من الإدارة ومراجعي الحسابات من أسباب فجوة التوقعات في المراجعة وكذلك الشك في حياد واستقلال مراجع الحسابات يعد أيضاَ من أسباب فجوة التوقعات في المراجعة ، خرجت الدراسة بعدد من التوصيات أهمها : ضرورة تبني معايير المراجعة الدولية لعدم وجود معايير محلية كافية وتكييفها مع الظروف البيئية لمهنة المحاسبة والمراجعة بالسودان للمساهمة في تضييق فجوة التوقعات في المراجعة وتعزيز الثقة في تقرير المراجعة ، وضرورة تبني معايير المراجعة الدولية المتعلقة بالمسؤوليات ، وجود أداء أعمال المراجعة مما يسهم في تضييق هذه الفجوة.

تلاحظ الباحثة الاختلاف بين الدراسة والدراسة الحالية في أن هذه الدراسة تناولت تطبيق معايير المراجعة الدولية وأثرها على تضييق فجوة التوقعات في المراجعة بالسودان بينما تناولت الدراسة الحالية أثر معايير المراجعة على تقويم الأداء المالي في البنوك السودانية .

10/ دراسة عبد الرسول (2011م)[1] :

تناولت الدراسة معايير 11 ة للمؤسسات المالية الإسلامية ودورها في تحقيق جودة المراجعة في السودان . تمثلت مشكلة الدراسة في الإجابة على السؤال التالي : إلي أي مدى ساعدت معايير المراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية في تحقيق جودة المراجعة ، هدفت الدراسة إلي إبراز دور معايير المراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية في تحقيق جودة المراجعة والتعريف بهذه المؤسسات المالية الإسلامية والتعرف على مفهوم جودة المراجعة والعوامل المؤثرة عليها ، اعتمدت الدراسة على عدد من المناهج منها المنهج التاريخي والمنهج الاستنباطي والمنهج الاستقرائي والمنهج الوصفي التحليلي بنيت الدراسة على عدد من الفرضيات أهمها :

[1] عبد الرسول صالح عمر محمد ، معايير المراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية ودورها في تحقيق جودة المراجعة في السودان ، (الخرطوم : رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل غير منشورة ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، كلية الدراسات العليا ، 2011).

إتباع معايير المراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية يؤثر على كفاءة عملية المراجعة ، توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق معايير المراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية وجودة المراجعة ، توصلت الدراسة إلي عدد من النتائج أهمها : الالتزام بمعايير المراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية يوفر للبيانات المالية المنشورة لهذه المؤسسات نتائج متسقة ومقبولة وملائمة لدى مستخدميها ، إلمام فريق المراجعة بمعايير المراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية يزيد من جودة المراجعة ، خرجت الدراسة بعدد من التوصيات أهمها : على مكاتب المراجعة أن تتحمل مسؤوليتها تجاه تطبيق معايير المراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية حتى تستطيع مراجعة قوائم مالية لمؤسسات مالية إسلامية محلية وعالمية ، الاهتمام بالتأهيل العلمي والمهني لشريك المراجعة لما له من أثر فعال في رفع الكفاءة المهنية .

تلاحظ الباحثة الاختلاف بين الدراسة والدراسة الحالية في أن هذه الدراسة تناولت معايير المراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية ودورها في تحقيق جودة المراجعة في السودان بينما تناولت الدراسة الحالية أثر معايير المراجعة على تقويم الأداء المالي في البنوك السودانية .

11/ دراسة الطاهر (2012م)[1] :

تناولت الدراسة دور المراجعة الداخلية في حماية الأصول وتقويم كفاءة وفاعلية الأداء في المصارف التجارية ، تمثلت مشكلة الدراسة في تحديد دور المراجعة الداخلية في حماية الأصول وتحسين كفاءة وفعالية أداء المصارف التجارية إذ تعاني معظم المصارف من ضعف في كفاءة أدائها مما يؤدي إلي ضياع بعض أصولها وأموالها وذلك بسبب عدم الاهتمام الكافي بدور المراجعة الداخلية ، هدفت الدراسة إلي قياس دور المراجعة الداخلية في حماية الأصول وتقويم كفاءة وفاعلية الأداء في المصارف التجارية ، اعتمدت الدراسة على عدد من المناهج منها المنهج الاستنباطي والمنهج الاستقرائي والمنهج الوصفي التحليلي والمنهج التاريخي ، بنيت الدراسة على عدد من الفرضيات أهمها : العلاقة الارتباطية بين نوعية المراجعة

[1] الطاهر عباس نمسه سورين ، دور المراجعة الداخلية في حماية الأصول وتقويم كفاءة وفاعلية الأداء في المصارف التجارية ، (الخرطوم : رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة ، جامعة النيلين ، كلية الدراسات العليا ، 2012م) .

الداخلية والإجراءات التي تستخدمها إدارة المصرف لحماية أصولها وكذلك العلاقة بين وحدة المراجعة الداخلية والكفاءة التشغيلية ببنك أم درمان الوطني ، توصلت الدراسة إلي مجموعة من النتائج أهمها : الالتزام بمعايير المراجعة الداخلية وفاعلية إجراءاتها تؤدي إلي زيادة كفاءة الأداء في المصارف ، التأهيل الجيد والتدريب المستمر للمراجعين الداخليين يؤدي إلي رفع معدلات الكفاءة والفاعلية في حماية أصول المصرف ، استقلال المراجعة الداخلية وكفاءتها تمثل الضمان الأمثل للكفاءة والفاعلية في تقويم الأداء في المصرف ، اختتمت الدراسة بعدد من التوصيات أهمها : ضرورة أداء المراجع الداخلي لمسؤولياته بما يتماشى مع المعايير المهنية لضمان قوة أداء المراجعة الداخلية وكفاءتها وضرورة استقلال إدارة المراجعة الداخلية لضمان كفاءتها وفاعليتها .

تلاحظ الباحثة الاختلاف بين الدراسة والدراسة الحالية في أن هذه الدراسة تناولت دور المراجعة الداخلية في حماية الأصول وتقويم كفاءة وفاعلية الأداء في المصارف التجارية بينما تناولت الدراسة الحالية أثر معايير المراجعة على تقويم الأداء المالي في البنوك السودانية .

12/ دراسة عبد القادر (2013م)[1] :

تناولت الدراسة أثر تطبيق معايير المراجعة الداخلية في الأداء المالي بمؤسسات التعليم العالي الأهلي بالسودان (دراسة تطبيقية على بعض الجامعات الأهلية) ، تمثلت مشكلة الدراسة في عدم اهتمام مؤسسات التعليم العالي الأهلي بالسودان بتطبيق معايير المراجعة الداخلية وأساليب الرقابة الداخلية المختلفة في أنشطتها بسبب أن النظم المحاسبية المطبقة فيها متباينة وليست على وضع واحد كما هو الحال في مؤسسات التعليم العالي الحكومي لذلك لابد من خلق نظام مراجعة داخلية موحد ، هدفت الدراسة إلي إبراز دور المراجعة الداخلية في مؤسسات التعليم العالي الأهلي بالسودان كأداة مهمة من أدوات تحسين الأداء المالي حتى تستطيع إدارة المراجعة الداخلية من ممارسة نشاطاتها واختصاصاتها فاستخدمت الدراسة

[1] عبد القادر أحمد صالح عبد القادر ، أثر تطبيق معايير المراجعة الداخلية في الأداء المالي بمؤسسات التعليم العالي الأهلي بالسودان ، (الخرطوم : رسالة دكتوراه الفلسفة في المحاسبة والتمويل غير منشورة ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، كلية الدراسات العليا ، 2013م) .

مجموعة من المناهج منها المنهج التاريخي والمنهج الاستقرائي والمنهج الوصفي التحليلي ، بنيت الدراسة على عدد من الفرضيات أهمها : ضعف نظام المراجعة الداخلية بمؤسسات التعليم العالي الأهلي بالسودان يؤدي إلي سوء استقلال وإهدار أموال الجامعة ، يؤدي تطبيق معايير المراجعة الداخلية إلي زيادة الأداء المالي بمؤسسات التعليم العالي الأهلي بالسودان ، توصلت الدراسة إلي عدة نتائج أهمها : تحتاج المراجعة الداخلية بمؤسسات التعليم العالي الأهلي بالسودان إلي إطار نظري متكامل (معايير / قواعد/سلوك/مرشد) يحكم الممارسة ، بعض الكليات الأهلية لا تضع موازنات تقديرية سنوية تضبط الصرف ولذلك لا يكون هنالك مؤشرات يقاس عليها الأداء وتقارن بالسنوات السابقة ويتخذ فيها قرار التطور في بعض النواحي الدراسية وخلافه ، خرجت الدراسة بعدد من التوصيات أهمها : فصل إدارة المراجعة الداخلية بمؤسسات التعليم العالي الأهلي بالسودان عن الإدارة المالية لتحسين الأداء المالي من خلال تطبيق معيار الاستقلالية ، وجود هياكل تنظيمية ووصف وظيفي كفء بمؤسسات التعليم العالي الأهلي ليسهم في تحقيق الرقابة .

تلاحظ الباحثة الاختلاف بين الدراسة والدراسة الحالية في أن هذه الدراسة تناولت أثر تطبيق معايير المراجعة الداخلية في الأداء المالي بمؤسسات التعليم العالي الأهلي بالسودان بينما تناولت الدراسة الحالية أثر معايير المراجعة على تقويم الأداء المالي في البنوك السودانية .

13/ دراسة عبد المنعم (2014م)[1] :

تناولت الدراسة آليات تطبيق الضبط المؤسسي في المصارف السودانية ، تمثلت مشكلة الدراسة في معرفة الأدبيات التي اهتمت بها لجنة بازل للرقابة المصرفية بالإضافة للمخاطر التي تواجه القطاع المصرفي السوداني كمخاطر التمويل والسوق مع بيان جهود بنك السودان المركزي في مجال الضبط المؤسسي لا سيما دور الإدارة العامة للتفتيش بالبنك المركزي في تقويم أداء القطاع المصرفي السوداني ، هدفت الدراسة إلي معرفة مدى الجهود المبذولة في مجال الضبط ومدى

[1] عبد المنعم محمد الطيب ، آليات تطبيق الضبط المؤسسي في المصارف السودانية ، (المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية ، عدد (1) ،جمهورية السودان ، أكاديمية السودان للعلوم المصرفية والمالية ، ديسمبر 2014م) ، ص1 – 11 .

التحقق من الجهاز المصرفي في الالتزام بالضوابط خلال تقارير التفتيش التي تقوم بها الجهات المختصة بالبنك المركزي ، بنيت الدراسة على عدة فرضيات أهمها : المخاطر التي تواجه القطاع المصرفي السوداني ، دور الإدارة العامة للتفتيش بالبنك المركزي في تقويم أداء القطاع المصرفي ، النتائج التي توصلت إليها الدراسة : اعتماد بنك السودان في العملية الإشرافية على المصارف السودانية اعتماداً كبيراً على الإقناع الأدبي ويسعى إلي إيجاد علاقة بينه وبين المصارف والمؤسسات المالية مبنية على التعاون وتبادل الأداء والاستشارة بعيداً عن سلطات القانون والعقوبات ، خرجت الدراسة بتوصيات أهمها : التدريب فيما يتعلق بالعمليات المصرفية والتمويلية لأن ممارسة العمل المصرفي تختلف عن العمل الإشرافي .

تلاحظ الباحثة الاختلاف بين الدراسة والدراسة الحالية في أن هذه الدراسة تناولت آليات تطبيق الضبط المؤسسي في المصارف السودانية بينما تناولت الدراسة الحالية أثر معايير المراجعة على تقويم الأداء المالي في البنوك السودانية .

14/ دراسة charlest egrand[1]

Computers Assisted Audit Tools and Techniques (C A A TT S)

استخدامات وأدوات وتقنيات المراجعة المساعدة إلي الدور الذي تلعبه تلك الأدوات في عملية المراجعة وأوضح الكاتب أن هنالك (10 مجموعات) وقد قام بتناول المجموعتين الأوائل وهما أوراق العمل الالكترونية وتحليل المعلومات وتناول الكاتب أيضاً أهم الجرائم التي يمكن أن ترتكب خلال الأنظمة الالكترونية ويقصد هنا جرائم الغش والتزوير وهي أهم الحسابات التي يمكن أن تكون أكثر عرضة لتلك الجرائم حسابات الدائنون والمخذون والمصروفات .

تناولت الدراسة الجرائم التي ترتكب من خلال الأنظمة الالكترونية وهي جرائم الغش والتزوير ويستفاد منها في مجال حماية أموال المودعين وباعتباره إضافة لتقنيات العمل المصرفي .

تناولت الدراسة جزءاً من أدوات الرقابة الداخلية للمصرف

(1) Charles legrand . use A computer Assisted Audit Tools and Techniques – E L A (National Audit office – vol 4).

الفصل الأول

الإطار المفاهيمي للمراجعة

وتشتمل على المبحثين الآتيين

المبحث الأول: مفهوم وأهداف وأنواع المراجعة

المبحث الثاني : معايير المراجعة

المبحث الأول
مفهوم وأهداف وأنواع المراجعة

تمهيد :

إن التطور الذي شهدته المراجعة في السنوات الأخيرة قد فاق كل ما مر به هذا المجال من تطور منذ نشأته وحتى الآن ، وذلك لما يتسم به العصر الحديث من وجود الوحدات الاقتصادية الضخمة والمعقدة والتي تعتمد على أسواق رأس المال في الحصول على مواردها المالية في شكل سندات أو أسهم ، فمن هنا ذاد الاهتمام بموضوع المراجعة بغرض الحكم على عدالة تعبير القوائم المالية للوحدات الاقتصادية عن الوضع المالي ونتيجة الأعمال والتغيرات في مراكزها المالية .

أولاً : مفهوم المراجعة :

هنالك عدة تعاريف لمفهوم المراجعة منها :

لغوياً المراجعة هي كما جاء في مختار الصحاح – المعاودة ، وتعني معاودة النظر فيما قمت به من عمل أو فيما قام به غيرك من أعمال لتحديد مدى صوابها . وقد كانت تتم هذه المراجعة في العصور القديمة عن طريق سماع أحد الأفراد لما دونه آخر من بيانات تتعلق في الغالب بأموال عامة وحكومية للتحقيق من صحتها ، ولذلك جاء اشتقاق المراجعة في اللغة الانجليزية – Auditing من كلمة لاتينية بمعنى يستمع Audire [1] .

المراجعة بمعناها الحرفي يقصد بها فحص البيانات أو الأرقام أو السجلات بقصد التحقق من صحتها ، واصطلاحاً يقصد بها ((الفحص الانتقادي المنظم لأنظمة الرقابة الداخلية ، والبيانات المحاسبية المثبتة بالدفاتر والسجلات والقوائم المالية للمنشأة التي تراجع حساباتها ، بقصد إبداء رأي فني محايد عن مدى صحة أو دقة هذه البيانات ودرجة الاعتماد عليها ، وعن مدى دلالة القوائم المالية أو الحسابات الختامية التي أعدها المشروع عن نتيجة أعماله من ربح أو خسارة وعن مركزه المالي وذلك بناءاً على المعلومات والإيضاحات المتعلقة لمراجع الحسابات وطبقاً لما جاء بالدفاتر والسجلات)) [2] .

كما تم تعريفها بأنها ((فحص المستندات والحسابات والسجلات الخاصة بالمنشأة فحصاً دقيقاً حتى يطمئن المراجع من أن التقارير المالية سواء أكانت تقريراً عن نتيجة المشروع خلال فترة زمنية أو تقريراً عن المركز المالي في نهاية فترة زمنية أو أي تقريراً آخر يظهر وينطبع فيه صورة واضحة وحقيقية ودقيقة للفرض الذي من أجله أعد هذا التقرير ، فالمراجعة تشمل الفحص والتحقق والتقرير)) [3] .

---

(1) أ.د حامد طلبه محمد أبو هيبة ، أصول المراجعة ، (عمان : زمزم للنشر والتوزيع ، 2012م) ، ص12 .

(2) د. متولي محمد الجمل ، د. عبد المنعم محمود عبد المنعم ، المراجعة الإطار النظري والمجال التطبيقي ، (القاهرة : دار النهضة العربية ، 1976م) ص12 .

(3) د. عبد الفتاح الصحن ، مبادئ وأسس المراجعة علماً وعملاً ، (الإسكندرية : مؤسسة شباب الجامعة ، 1993) ، ص4 .

كما تم تعريفها بأنها ((عملية منظمة تعتمد على الموضوعية ، لتجميع وتقيم الأدلة المتعلقة بنتائج العمليات والأحداث الاقتصادية للمشروع وذلك للتحقق من مدى تطابق تلك النتائج مع المعايير الموضوعة والمقبولة قبولاً عاماً ، وتوصيل النتائج للأطراف المعنية)) [1] .

كما تم تعريفها من قبل جمعية المحاسبة الأمريكية بأنها ((عملية منظمة ومنهجية لجمع وتقييم الأدلة والقرائن بشكل موضوعي والتي تتعلق بنتائج الأنشطة والأحداث الاقتصادية وذلك لتحديد مدى التوافق والتطابق بين هذه النتائج والمعايير المقررة وتبليغ الأطراف المعنية بنتائج المراجعة))[2] .

هذا التعريف وصف المراجعة بأنها عملية منهجية منظمة تتضمن مجموعة من الإجراءات المتتابعة والمخططة جيداً يحكمها إطار نظري ثابت يتمثل في مجموعة الأهداف والمعايير المتفق عليها ، أما عبارة جمع الأدلة والقرائن بشكل موضوعي فإنها تبين طبيعة أو جوهر عملية المراجعة الأساسية ، فعملية جمع الأدلة والقرائن بصفة خاصة يجب أن تتم بشكل موضوعي بمعنى أنها يجب أن لا تتأثر أو تخضع لأهواء جامعيها ، أو تكون عرضة لتحيزهم ، فعلى الرغم من أدلة وقرائن الإثبات ربما تختلف في درجة موضوعيتها إلا أن المراجع يجب أن يكون ذا اتجاه عقلي وموضوعي عند جمع وتقييم أدلة الإثبات ، وقد جاء في نهاية التعريف عبارة تبليغ (الأطراف) والأطراف هنا هي أصحاب رأس المال والإدارة [3] .

مما سبق ترى الباحثة أن تعريف جمعية المحاسبة الأمريكية للمراجعة تعريف شامل لكل أنواع المراجعات ويشمل الجانب العلمي والعملي للمراجعة ، فعملية المراجعة تهدف ما إذا كانت المنشأة قد أعدت البيانات المالية وفقاً للمبادئ والمعايير المحاسبية المتعارف عليها والمقبولة عاماً أم لا ، وتبليغ الأطراف يعد تقييم المنتج النهائي للمراجعة .

كما تم تعريفها بأنها((عملية منظمة لتجميع الأدلة والقرائن الكافية والمقتنعة وتقييمها بطريقة موضوعية بواسطة شخص مؤهل ومستقل لإبداء رأيه الفني المحايد عن مدى تمثيل وتطابق المعلومات المتعلقة بوحدة اقتصادية للواقع بدرجة معقولة في ضوء المعايير المحددة وتبليغ هذا الرأي للمهتمين بشئون الوحدة الاقتصادية لمساعدتهم في اتخاذ القرارات))[4] .

---

(1) أ.د محمد الفيومي ، د. عوض الليبب ، أصول المراجعة ، (الاسكندرية : الدار الجامعية ، 1975م) ، ص11 .

(2) وليم توماس ، أمرسون هنكي ، المراجعة بين النظرية والتطبيق ، ترجمة د.أ أحمد حامد حجاج ، د. كمال الدين سعيد ، (الرياض : دار المريخ للنشر ، 2009م) ، ص26 .

(3) مرجع سابق ، ص52 .

(4) د. منصور أحمد البديوي ، د. شحاته السيد شحاته ، الاتجاهات الجديدة في المراجعة ، (الاسكندرية : الدار الجامعية ، 2002م) ، ص13.

وكذلك يقصد بالمراجعة ((جمع وتقييم الأدلة عن المعلومات لتحديد مدى التوافق مع المعايير المقررة سلفاً والتقرير عن ذلك ، ويجب أداء المراجعة بواسطة شخص كفء ومستقل)) [1] .

كما تم تعريفها بأنها ((فحص للقوائم المالية التي تعدها المنشأة من شخص يتوفر فيه الاستقلال والتأهيل المهني الكافي ، لتقدير هل هذه القوائم تعكس بصورة واضحة نتائج أعمال المنشأة ويشمل فحص السجلات وغيرها من القرائن والأدلة التي تعزز القوائم المالية وفحص المستندات)) [2] .

كما تم تعريفها من قبل بعض الأساتذة بأنها ((عملية فحص لمجموعة من المعلومات تقوم على الاستقصاء بهدف التحقق من سلامة القوائم المالية وذلك وفقاً لمجموعة من المعايير الموضوعية ، تعكس احتياجات مستخدمي تلك القوائم مع ضرورة إيصال هذا الرأي إلي الأطراف المعنية لمعاونتها في الحكم على مدى جودة ونوعية هذه المعلومات وتحديد مدى الاعتماد على تلك القوائم [3] .

ويقصد أيضاً بتدقيق الحسابات ((فحص أنظمة الرقابة الداخلية والبيانات والمستندات والحسابات والدفاتر الخاصة بالمشروع تحت التدقيق فحصاً انتقادياً منظماً ، يقصد به الخروج برأي فني محايد عن مدى دلالة القوائم المالية عن أعمالها من ربح أو خسارة عن تلك الفترة)) [4] .

منظمة العمل الفرنسي عرفت المراجعة على أنها : ((مسعى أو طريقة منهجية ، مقدمة بشكل منسق من طرف مهني يستعمل مجموعة من تقنيات المعلومات والتقييم بقية إصدار حكم معلل ومستقل ، استناداً على معايير التقييم وتقدير مصداقية وفعالية النظام والإجراءات المتعلقة بالتنظيم)) [5] .

مما سبق تستنتج الباحثة من تعاريف المراجعة السابقة بأنها :

1/ عملية منظمة وتعتمد على تخطيط مسبق .

2/ الحصول على الأدلة والقرائن وتقييمها بطريقة موضوعية .

---

(1) ألفين أرينز ، جيمس لوبك ، ترجمة د. محمد محمد عبد القادر الديسطي ، المراجعة مدخل متكامل ، (الرياض : دار المريخ للنشر ، 2002م) ، ص21.

(2) د. شريف السكري ، د. محمود أبو العلاء ، المراجعة وإجراءات تقييم الرقابة الداخلية ومراجعة العمليات (القاهرة : مكتبة عين شمس ، 1992م) ، ص14 .

(3) د. محمد سمير الصبان ، نظرية المراجعة وآليات التطبيق ، (الاسكندرية : الدار الجامعية ، 2003م) ، ص10 .

(4) د. خالد أمين عبد الله ، علم تدقيق الحسابات الناحية النظرية والعلمية ، (عمان : دار وائل للنشر ، 2004م) ، ص13 .

(5) محمد التهامي طواهر ، ومسعود صديقي ، المراجعة وتدقيق الحسابات ، (الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية ، 2005م) ص9.

3/ الالتزام بالعناصر محل الفحص للمعايير الموضوعية كأساس للتقييم وإبداء الرأي .
4/ وتختتم المراجعة بإيصال نتائج للأطراف المعنية .

ويمكن للباحثة تعريف المراجعة بأنها ((أسلوب من أساليب الرقابة يشتمل على مجموعة من الإجراءات يتبعها المراجع بهدف فحص أعمال الغير ، وذلك للحكم على مدى سلامة التنفيذ ، وفقاً للقواعد والمعايير المحدودة والتي يجب أن يلتزم بها القائمون على أمر التنفيذ)) .

مفاهيم أخرى للمراجعة :

يرى الأستاذان وليم توماس وأمرسون هنكي (Emersion & William Tomas Hanky) أن هنالك خمس مفاهيم أساسية على الأقل يمكن تحديدها في مجال المراجعة وهي :[1]

- السلوك الأخلاقي .
_الاستقلال
- العناية المهنية .
- أدلة الإثبات .
- العرض الصادق والعادل .

يلاحظ أن هذه المفاهيم يمكن أن تزيد من موثوقية وموضوعية عملية المراجعة بأحتوائها على جانب سلوكي متمثلاً في السلوك الأخلاقي ، والاستقلال والعناية المهنية وجانب تطبيقي متعلق بأداء عملية المراجعة ، وهذا يشمل أدلة الإثبات ، بالإضافة إلي العرض الصادق والعادل .

ثانياً : أهداف المراجعة :

الأهداف هي الغايات المرجو تحقيقها من نشاط معين ويتمثل الهدف الأساسي للمراجع الحيادي في التعبير عن رأيه في القوائم المالية ، ذلك الرأي الذي يمثل محصلة لإجراءات طويلة استنباطية واستقرائية وأحكام منطقية ، وقد حدد الأستاذان وليم توماس ، وأمرسون هنكي ست أهداف للمراجعة بغرض إبداء الرأي وقد اعتبرا هذه الأهداف باعتبارها أهداف وسيطة ترشد في التطبيق العملي لمعايير المراجعة ، أي أنها تتطلب التحقق من العناصر التالية عرض القوائم المالية بصدق وعدالة ، شرعية وصحة العمليات المالية ، الملكية ، استقلال الفترة المالية ، التقويم ، الوجود[2] .

---

[1] وليم توماس ، أمرسون هنكي ، مرجع سابق ، ص52 .
[2] المرجع السابق ، ص ص ، 52 – 53 .

كان ينظر إلي مراجعة الحسابات قديماً على أنها وسيلة لاكتشاف الأخطاء والغش والتزوير الموجود بالدفاتر والسجلات ، وأن مهمة المراقب قاصرة على تعقب ذلك الأخطاء والغش و التزوير الموجود بالدفاتر و السجلات ، و لكن تغيرت النظرة إلي المراجعة و تطورت أهدافها تبعاً للتطور في بيئة الأعمال ، حين كانت المراجعة في السابق مرتبطة ارتباطا وثيقاً بمتطلبات إدارة المنشأة وذلك لعدم تطور المراجعة و عدم ظهور الشخصية الاعتبارية بالنسبة للوحدة حيث كانت الإدارة و المنشأة شيء واحد فضلاً عن عدم الحاجة إلي التمويل من المصادر الخارجية ، و لكن مع تطور بيئة الأعمال و ظهور الحوجة الماسة إلي التمويل من المصادر الخارجية و تطور نظرية المحاسبة و المراجعة و انفصال الملكية عن إدارة المنشأة كان لابد من وجود جهة مستقلة لتقييم أداء المشروع و الإدارة و تقديم رأيها حول مخرجات النظام المحاسبي بإتباع مستويات مهنية معينة [1].

لذلك نجد أن أهداف المراجعة قد تطورت عبر الأزمان و يمكن استعراض هذا التطور من خلال الجدول الآتي :-

[1] د. متولي محمد الجمل ، د. عبد المنعم محمود المنعم ، مرجع سابق ، ص ص 12-13 .

جدول رقم (1 / 1/1)

التطور التاريخي لأهداف المراجعة و مدى الفحص و أهمية الرقابة الداخلية :

الفترة	الهدف من عملية المراجعة	مدى الفحص	أهمية الرقابة الداخلية
قبل عام 1500م	إكتشاف التلاعب و الإختلاس	بالتفصيل	عدم الإعتراف بها
1500م – 1850م	إكتشاف التلاعب و الإختلاس	بالتفصيل	عدم الإعتراف بها
1850م– 1905م	– إكتشاف التلاعب و الإختلاس – إكتشاف الأخطاء الكتابية	بعض الإختيارات و لكن الأساس هو المراجعة التفصيلية	عدم الإعتراف بها
1905م– 1933م	– تحديد مدى سلامة و صحة تقرير المركز المالي . – إكتشاف التلاعب و الأخطاء	بالتفصيل و مراجعة إختيارية	إعتراف سطحي
1933م –1940م	– تحديد مدى سلامة و صحة تقرير المركز المالي . – اكتشاف التلاعب و الأخطاء	مراجعة إختيارية	بداية في الإهتمام
1940م–1960م	تحديد مدى سلامة و صحة تقرير المركز المالي .	مراجعة اختيارية	اهتمام و تركيز قوي

المصدر : عبد الفتاح و آخرون ، المراجعة مدخل فلسفي و تطبيقي،(الإسكندرية : الدار الجامعية للنشر و التوزيع ، 1986م) ، ص 4 .

من خلال الجدول أعلاه تري الباحثة أن هدف المراجعة قد تطور من مجرد اكتشاف التلاعب و الاختلاس إلي هدف أكبر و هو تحديد سلامة و صحة تقرير المركز المالي و ذلك خلال الفترة من 1500 – 1960م و كذلك تطور مدى الفحص من بالتفصيل إلي مراجعة اختيارية و ذلك تبعاً لكبر حجم المنشأة الاقتصادية و تعدد عملياتها و بذلك من عدم الاعتراف بنظام الرقابة الداخلية إلي اهتمام و تركيز قوي عليها خلال نفس الفترة . و قد جئ بنظام الرقابة الداخلية لأنه ذو علاقة وطيدة و قوية بعمل مراجع الحسابات و ذلك عند تعدد و اتساع دائرة عمليات المنشأة و كبر حجمها مما جعل قيام المراجع بالفحص الكامل من الصعوبة بمكان إن لم يكن مستحيلاً .

قسمت أهداف المراجعة إلي نوعين من الأهداف و هي أهداف تقليدية و التي بدورها تشتمل علي أهداف أساسية و أهداف ثانوية ، أما النوع الآخر فهو الأهداف المتطورة أو الحديثة .

أولاً : الأهداف التقليدية :

تنقسم إلي نوعين من الأهداف: [1]

(أ) أهداف أساسية :

– التحقق من صحة و دقة و صدق البيانات الحسابية المثبتة في الدفاتر و مدى الاعتماد عليها .

– إبداء رأي فني يستند علي أدلة قوية عن مدى مطابقة القوائم المالية للمركز المالي .

(ب) أهداف ثانوية :–

– اكتشاف ما قد يوجد بالدفاتر و السجلات من أخطاء أو غش .

تقليص فرص ارتكاب الأخطاء و الغش و التزوير و ذلك عن طريق دعم أنظمة المراقبة الداخلية بالمنشأة .

استناد إدارة المنشأة علي الحسابات المراجعة في التخطيط و اتخاذ القرارات .

– طمأنة مستخدمي القوائم المالية و تمكينهم من اتخاذ القرارات المناسبة لاستثماراتهم .

تقديم التقارير المختلفة و ملأ الاستمارات للهيئات الحكومية لمساعدة المرافق .

ثانياً : الأهداف المتطورة أو الحديثة :

هي الأهداف المكملة للأهداف التقليدية و هي ظهرت بقيام الصناعات و المشاريع الكبرى التي تعمل علي جمع أرباح بكميات كبيرة و أحجام ضخمة من رؤوس الأموال عبر استخدام أحدث أنواع التقنية التكنولوجية الحديثة و تتخلص في :– [2]

– مراقبة الخطة و متابعة تنفيذها و التعرف علي ما حققته من أهداف و دراسة الأسباب التي حالت دون الوصول إلي الهدف المرسوم .

– تقييم نتائج الأعمال بالنسبة إلي ما كان مستهدفاً منها .

– تحقيق أقصي كفاية إنتاجية ممكنة عن طريق محو الإسراف في جميع نواحي النشاط في المشروع .

---

[1] د. عصام الدين محمد متولي ، د. فتح الرحمن الحسن منصور ، مدخل في مراجعة الحسابات ، (الخرطوم : دار جامعة أم درمان الإسلامية للطباعة والنشر ، 2008م ، ص ص 8-9 .

[2] أ.د عبد الماجد عبد الله حسن أحمد ، مبادئ المراجعة ، (أم درمان : دار جامعة أم درمان الإسلامية للطباعة والنشر ، 2002م) ص ص 10 – 11 .

– تحقيق أقصى قدر من الرفاهية الاقتصادية و الاجتماعية للمواطنين .

مما سبق ترى الباحثة إن التقسيم يفيد مستخدمي التقارير المالية سواء كان بالداخل أو الخارج ، بالنسبة للمستخدمين الداخليين (إدارة المنشأة) يحقق الفوائد التالية : جعل المراجعة أداة فعالة من ناحية و مراقبة الخطط المرسومة بواسطة المنشأة و قياس الانحرافات و تحليلها و تشجيع الانحرافات الموجبة و تصحيح و معالجة الانحرافات السالبة و تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة بالنسبة للمشروع من خلال تحقيق أقصي كفاية إنتاجية ممكنة.

أما بالنسبة للمستخدمين الخارجيين يحقق لهم الأهداف الاجتماعية .

ثالثاً : أنواع المراجعة :

إن اختلاف أحجام المنشات و تباين نشاطها و تعدد أشكالها القانونية و تنوع المهمة التي يكلف بها المراجع ، كل هذا يجعل المراجعة تختلف باختلاف النواحي و الزوايا التي ينظر إليها منها . و للتعرف علي أنواع المراجعة تستخدم الأسس التالية في التبويب .

1/ من حيث نطاق عملية المراجعة : [1]

(أ) مراجعة كاملة : complete Audite

هي المراجعة التي يكون فيها مجال عمل المراجع غير محدود ، فله أن يمتد بفحصه إلي أدق التفاصيل بالنظر لمسئوليته الكاملة عن "أي خسائر نتيجة إهماله أو عدم عنايته العناية الواجبة و بذله الجهد المعتاد في عمله ، و يشمل الفحص في المراجعة (كمراجعة جميع المستندات و القيود و السجلات للتحقق من سلامة العمليات و عدم وجود أخطاء أو غش و التحقق من الالتزام بالأصول أو المبادئ المحاسبية المتعارف عليها .

(ب) المراجعة الجزئية : partial Audite

المراجعة الجزئية عبارة عن عملية محدودة بتكليف خاص ، و لذلك نطاق الفحص محدود بالأهداف التي تحددها إدارة المشروع أو من يكلف المراجع بالعمل ، و تكون

[1] متولي محمد الجمل ، د. عبد المنعم محمود عبد المنعم ، مرجع سابق ، ص ص 30-33 .

مسئولية المراجع محدودة في المراجعة الجزئية . و من ذلك أنه غير مسئول عن أية خسائر تقع و يمكن اكتشافها فقط بالرجوع إلي دفاتر خاصة أو حسابات و مستندات لا تدخل ضمن نطاق مراجعته الجزئية المتفق عليها . و يجب علي المراجع في هذه الحالة منعاً لمسئوليته أن يحصل من موكله علي بيان كتابي يحدد فيه مهمته تحديداً دقيقاً .

2/ من حيث الجهة التي تقوم بها :-

(أ) المراجعة الخارجية : External Audit

وهي المراجعة التي تتم بواسطة طرف من خارج المنشأة أو الشركة حيث يكون مستقلاً في إدارة المنشأة . وهي الفحص الانتقادي المنظم لأنظمة المراجعة الداخلية والبيانات المحاسبية المقيدة بالدفاتر والسجلات والقوائم المالية .

(ب) المراجعة الداخلية : internal Audit

يقصد بالمراجعة الداخلية الفحص المنظم لعمليات المنشأة و دفاترها و سجلاتها و مستنداتها بواسطة هيئة داخلية أو مراجعين تابعين للمنشأة .

و يهدف هذا النوع من المراجعة إلي تحقيق أكبر كفاية إدارية و إنتاجية ممكنة للمشروع عن طريق محو الإسراف و اكتشاف الأخطاء أو التلاعب في الحسابات والتأكد من صحة البيانات التي تقدم للإدارة للاسترشاد بها في رسم خططها أو اتخاذ قراراتها و مراقبة تنفيذها[1] .

3/ من حيث الالتزام القانوني و تنقسم إلي نوعين :-

المراجعة الإلزامية : statutory Audit

و هي المراجعة التي يحتم القانون القيام بها ، حيث يلتزم المشروع بضرورة تعيين مراجع خارجي لمراجعة حس 24 عتماد القوائم المالية الختامية له . و من ثم يترتب علي عدم القيام بتلك المراجعة و قوع المخالف تحت العقوبات المقدرة .

[1] المرجع السابق ، ص ص 34 -35 .

المراجعة الاختيارية : – optional Audit

هي المراجعة التي تتم دون إلزام قانوني يحتم القيام بها ، ففي المنشآت الفردية و شركات الأشخاص ، قد يتم الاستعانة بخدمات المراجع الخارجي في مراجعة حسابات المشروع و اعتماد قوائمه المالية الختامية ، نتيجة للفائدة التي تتحقق من وجود مراجع خارجي من حيث اطمئنان الشركاء علي صحة المعلومات المحاسبية عن نتائج الأعمال و المركز المالي ، و التي تتخذ كأساس لتمديد حقوق الشركاء و خاصة في حالة انفصال أو انضمام شريك جديد . و في حالة المنشآت الفردية نلاحظ أن وجود المراجع الخارجي يعطي الثقة للمالك في دقة البيانات المستخدمة من الدفاتر ، و تلك التي تقدم للجهات الخارجية و خاصة مصلحة الضرائب .

4/ المراجعة من حيث تنفيذها :

تنقسم المراجعة من حيث تنفيذها إلي نوعين : (1)

(أ) : مراجعة نهائية final Audit

هي التي يبدؤها المراجع عقب انتهاء المنشاة من قفل حساباتها و عمل ميزان المراجعة و إعداد الحسابات الختامية و تصوير الميزانية العمومية . و في المراجعة النهائية لا يبدأ المراجع عمله إلا بعد أن تنتهي إدارة حسابات المنشأة نهائياً من عملها .

(ب) : المراجعة المستمرة continuous Audit

هي التي يبدؤها المراجع بعد أن تكون إدارة الحسابات قد انتهت من إثبات عمليات السنة في الدفاتر . و تستمر المراجعة جنباً إلي جنب مع الإثبات في الدفاتر إلي نهاية السنة المالية حيث يتم المراجع عمله بمراجعة الحسابات الختامية و الميزانية العمومية ، و ليس من الضروري استمرار المراجعة طيلة العام و تردد المراجع علي المنشأة كل أيام السنة ، فقد يتردد المراجع كل ثلاثة أو كل أربعة شهور مثلاً ، المراجعة ما سبق أن تم تسجيله في الدفاتر ، ومع ذلك توصف المراجعة بأنها مستمرة و في الواقع

(1) المرجع السابق ، ص ص 33 - 35 .

تعمل المراجعة المستمرة علي مراجعة العيوب و الانتقادات التي وجهت إلي المراجعة النهائية .

يمكن تقسيم المراجعة من زاوية مدى الفحص الذي يقوم به المراجع لقسمين : [1]

(أ) المراجعة الشاملة :

و تعني الشاملة أو التفصيلية أن يقوم المراجع بمراجعة جميع القيود و الدفاتر و السجلات و المستندات ، أن يقوم المراجع بمراجعة جميع المفردات محل الفحص و من الملاحظ أن هذه المراجعة تصلح للمنشآت صغيرة الحجم ، حيث أنه في حالة المنشآت كبيرة الحجم سيؤدي استخدام هذه المراجعة إلي زيادة أعباء عملية المراجعة وتعارضها مع عاملي الوقت و التكلفة التي يحرص المراجع الخارجي علي مراعاتها باستمرار .

(ب) المراجعة الاختيارية : –

وفي هذه الحالة يقوم المراجع بمراجعة جزء من الكل ، حين يقوم باختيار عدد من المفردات لكي تخضع لعملية الفحص مع مراعاة ضرورة تعميم نتائج هذا الفحص علي مجموع المفردات التي تم اختيار هذا الجزء منها . ولقد أدي كبر حجم المشروعات الاقتصادية وتعدد عملياتها بصورة كبيرة واهتمام تلك المشروعات بأنظمة الرقابة الداخلية إلي ضرورة قيام المراجع الخارجي بفحص عينة من هذه العمليات ، دون إجراء مراجعة شاملة لها . و يتوقف تحديد حجم العينة علي عدة اعتبارات ، من أهمها ما يظهره فحص و تقييم المراجع الخارجي لأنظمة الرقابة الداخلية المتبعة داخل المنشأة من ناحية ، و مدى إمكان تطبيق إجراءات المراجعة الاختيارية من ناحية أخرى .

[1] المرجع السابق ، ص 36 .

و كذلك تنقسم أنواع المراجعة من حيث الهدف إلي ثلاثة أنواع: [1]

(أ) مراجعة القوائم المالية :-

يتم إجراء مراجعة القوائم المالية لتحديد ما إذا كانت القوائم المالية الشاملة (المعلومات التي يتم التحقق منها) تتفق مع معايير محددة و عادة ما تتمثل المعايير في مبادئ المحاسبة المتعارف عليها ، برغم أنه يمكن أيضاً مراجعة القوائم المالية المعدة وفقاً للأساس النقدي أو وفقاً لأي أساس محاسبي آخر يناسب المنظمة ، و تشمل القوائم المالية بصفة عامة كل من قائمة المركز المالي و قائمة الدخل و قائمة التدفقات النقدية و أيضاً الملاحظات المرفقة بهذه القوائم .

(ب) المراجعة التشغيلية :-

تتمثل المراجعة التشغيلية في فحص أيه إجراءات تشغيلية بالمنظمة بهدف تقييم كل من الكفاءة و الفعالية و بعد إتمام المراجعة يتم رفع توصيات إلي الإدارة للعمل علي تحسين التشغيل . و كمثال لمراجعة التشغيل تقييم مدى كفاءة و دقة حساب الأجور بنظام جديد للأجور يتم تشغيله من خلال الحاسب الإلكتروني .

و نظراً لوجود العديد من المجالات المختلفة التي يمكن أن يتم فيها تقييم فعالية التشغيل فإنه من المستحيل وصف كيفية تنفيذ المراجعة التشغيلية علي نحو نموذجي .

(ج) مراجعة الالتزام :

يتمثل الهدف من مراجعة الالتزام في تحديد ما إذا كان العميل قد ألتزم بإجراءات و قواعد محددة موضوعة من قبل سلطة ما أعلي ، و تشمل مراجعة الالتزام في منشأة خاصة تحديد ما إذا كان العاملين في إدارة المحاسبة يتبعون الإجراءات الموضوعية من قبل المراقب بالشركة ، و في الواقع يحكم عمل كل منظمة خاصة و كل منظمة غير هادفة للربح مجموعة من السياسات الموضوعة سلفاً و الاتفاقات التعاقدية و المتطلبات القانونية التي تتطلب القيام بمراجعة الالتزام . و يتم التقدير عن نتائج مراجعة الالتزام إلي شخص محدد في الوحدة التي يتم مراجعتها بدلاً من التقدير إلي مجموعة من

[1] ألفين أرينز ، جيمس لوبك ، مرجع سابق ، ص ص 23 – 24 .

المستخدمين . و تعد الإدارة هي المجموعة الأساسية محل اهتمام المعنية بالتعرف علي مدى الالتزام بالإجراءات و القواعد التنظيمية الموضوعة سلفاً . و بالتالي فإن جزء كبير من هذا النوع من المراجعة يتم بواسطة مراجعي يعملون فعلاً في الوحدات محل المراجعة .[1]

مما سبق ترى الباحثة أن المراجعة عملية منظمة ومنهجية وتعتمد على تخطيط مسبق لجمع الأدلة والقرائن بشكل موضوعي وتهدف إلى إبداء رأى فنى محايد بخصوص صدق وعدالة القوائم المالية المعدة للنشر ،ورغم تعدد أنواع المراجعة فان جوهر المراجعة ومبادئها العلمية تختلف باختلاف الزاوية التى ينظر إليها للمراجعة .

[1] المرجع السابق ، ص25 .

المبحث الثاني

معايير المراجعة

تمهيد :

إن التطور الكبير الذي طرأ علي المحاسبة كعلم و مهنة و أهمية المعلومات التي تقدمها المحاسبة بالنسبة للمستخدمين و ظهور شركات المساهمة و ظاهرة المؤسسات المالية الإسلامية و أتساع أسواق الأوراق المالية حيث أمتد التعامل فيها من المحلية إلي خارج الدولة كل هذا أدي إلي إيجاد وسيلة تساهم في إعداد المعلومات المحاسبية بصورة تصلح لجميع الاستخدامات و أن تكون هذه المعلومات صادقة في تعبيرها عن المنشأة التي أعدت بشأنها ، نتيجة لذلك ظهرت الجمعيات و الهيئات التي تنظم مهنة المحاسبة و عملية إعداد و عرض المعلومات المحاسبية و علي المستوى الدولي علي سبيل المثال ظهرت هذه الجمعيات في كل من أمريكا و إنجلترا وكان لهذه الجمعيات دور كبير في إعداد و إصدار المعايير .

و نظراً لأهمية مهنة تدقيق الحسابات و بالأخص في إضفاء المزيد من المصداقية علي البيانات المحاسبية فقد بدأ التفكير في توفير قواعد و أصول ممارسة مكتوبة لهذه المهنة بحيث يسهل الرجوع إليها و الاحتكام إلي قواعدها و أصول ممارستها .

أولاً : مفهوم المعيار :-

المعيار من المكيال هكذا جاء علي لسان العرب : ما عير قال الليث : العيار ما عيرت به المكاييل ، فالمعيار صحيح تام واف نقول : عايرت به أي سويته و هو العيار و المعيار يقال عايروا بين مكاييلكم و موازينكم ، و هو فاعلوا من العيار و لا تقل : عيروا و عيروت الدنانير و هو تلقي ديناراً فتوازن به ديناراً و كذلك عيرت تعيراً إذا وزنت واحداً واحداً و يقول هذا من الكيل و الوزن . قال الأزهري فرق الليث بين عايرت و عيرت ، فجعل عايرت في الميزان و الصواب[1] .

كذلك يقصد بكلمة معيار في اللغة ((بأنه نموذج يوضع ، يقاس علي ضوئه وزن شيء أو طوله أو جودته))[2] .

يقصد بالمعيار المقياس أو الأصل ، و هي ترجمة للكلمة الإنجليزية standard و يطلق عليه كلمة قاعدة أيضاً[3] .

---

(1) د . مصطفى نجم البشاري ، مدخل إلي معايير المحاسبة ، (الخرطوم : د . ن ، 2006م) ، ص ص 6-7 .

(2) د. حكمت أحمد الراوي ، المحاسبة الدولية ، (عمان : دار حنين للنشر والتوزيع ، 1995م) ، ص4 .

(3) أ.د عبد الماجد عبد الله حسن أحمد ، نحو بناء معايير مراجعة داخلية وطنية بالسودان ، (الخرطوم : قاعة الصداقة ، من 20 – 21 يناير 2008م) ، ص .

المعيار هو هدف مرغوب الوصول إليه كما ورد في قاموس كوهلر أو نموذج فرضته التقارير أو الإجماع أو الهيئات العلمية و المهنية و الحكومية و القانونية و يكون أساساً علمياً لاتخاذ الإجراءات ، أما المعيار في الفلسفة هو نموذج متحقق أو مقصود لما ينبغي أن يكون عليه الشيء[1] .

مما سبق ترى الباحثة أن المعيار في اللغة هو نموذج يوضع لقياس أو معايرة شيئين لمعرفة مدى تساويهما أو درجة جودتهما ، و ينبغي أن يلقي الاجماع و القبول العام.

المعيار في الفكر المحاسبي :

المعيار هو (نموذج لأداء عملية محددة تم تحديده من قبل السلطات المهنية المختصة ، أو نشأ كنتيجة للعرف المهني في نفس مجال المهنة ، أي أنه نموذج متوقع لما ينبغي أن تكون عليه الممارسة الفعلية[2] .

عرفت المعايير بأنها (المرشد الأساسي لقياس العملية و الأحداث و الظروف التي تؤثر علي المركز المالي للمنشاة و نتائج أعمالها و إيصال المعلومات إلي المستفيدين منها و قد يقصد بالمعيار كونه قاعدة أو قانون عام يسترشد به المحاسب لإنجاز عمله في تحضير الكشوفات أو التقارير المالية للمنشأة[3] .

كما عرفه أحد الكتاب بأنه (بيان كتابي يتعلق بعنصر محدد للقوائم المالية أو نوع من أنواع العمليات أو الأحداث المتعاقبة بالمركز المالي للمنشأة و نتائج أعمالها ، و يتناول تحديد الأسلوب لقياس أو عرض أو التعرف علي هذا العنصر لأغراض تحديد نتائج الأعمال و بيان المركز المالي للمنشأة[4].

كما تم تعريفه بأنه : ((نمط متفق عليه لما يعتبر تطبيقاً ملائماً في ظروف معينة و أساساً للحكم و المقارنة و أساساً للتحول عندما تحدد الظروف ذلك فبموجب المعايير يتم قياس العمليات و الأحداث و الظروف التي تؤثر علي المركز المالي ونتائج أعمال المنشآت و إيصال نتائجها للمستفيدين))[5] .

---

(1) د. مصطفى نجم الدين البشاري ، مرجع سابق ، ص7 .

(2) عيد حامد معيوف الشمري ، معايير المراجعة الدولية ومدى إمكانية استخدامها في تنظيم الممارسة المهنية بالمملكة العربية السعودية ، (الرياض : معهد الإدارة العامة : إدارة البحوث ، 1994م) ص15 .

(3) د. حكمت أحمد الراوي ، مرجع سابق ، ص45 .

(4) د. مصطفى نجم البشاري ، مرجع سابق ، ص7 .

(5) المرجع السابق ، ص7 .

مفهوم معايير المراجعة :

تعرف بأنها ((الأسلوب أو المنهج الذي تتم به ممارسة مهنة المراجعة ، حيث أنها الأداة التي يمكن من خلالها الحكم علي مدى كفاءة العمل الذي يقوم به مراجع الحسابات وبالتالي تحديد مسئولية المراجع في ضوء مهام المراجع التي يكلف بها))[1] .

كما تم تعريفها بأنها ((عبارة عن الأنماط التي يجب أن يهتدي بها المراجع أثناء أداءه لمهنته و التي تستنتج منطقياً من الفروض و المبادئ التي تدعمها))[2] .

كما تم تعريفها بأنها ((النموذج الذي يستخدم في الحكم علي نوعية العمل الذي يقوم به مراجع الحسابات و تحديد المسئولية التي يتحملها المراجع نتيجة قيامه بالفحص))[3] .

كما تم تعريفها بأنها ((مستويات أداء معينة و متعارف عليها بين الممارسين لهذه المهنة يعملون في ضوئها و يسيرون علي هديها في كافة مراحل العمل))[4] .

كما تم تعريفها بأنها: ((نموذج أداء ملزم يحدد القواعد العامة الواجب إتباعها عند تنفيذ عملية المراجعة و تعتبر بمثابة المقاييس لتقويم كفاءة المراجع و نوعية العمل الذي يؤديه و تتم صياغتها عن طريق المنظمات المهنية أو التشريع أو العرف المهني))[5] .

كما تم تعريفها بأنها : ((مصطلح عام يطلق علي المعايير التي ستطبق في مراجعة البيانات المالية و المعايير التي ستطبق فيما يتعلق بالخدمات ذات العلاقة و التقارير علي مصداقية البيانات))[6] .

تستنتج الباحثة مما سبق أن معايير المراجعة هي عبارة عن الإرشادات أو القواعد التي يجب أن يلتزم بها مراجع الحسابات عند أداءه لعملية المراجعة و التي من خلالها يتم الحكم علي نوعية عمله و تحديد مسئوليته .

---

(1) د. إبراهيم طه عبد الوهاب ، المراجعة – النظرية العلمية والممارسة المهنية ، (القاهرة : د.ن ، 2004م) ، ص55 .

(2) وليم توماس ، أمرسن هنكي ، مرجع سابق ، ص52 .

(3) د. يوسف محمد جربوع ، ، مراجعة الحسابات بين النظرية والتطبيق ، (عمان : مؤسسة الوراق للطباعة والنشر ، 2000م) ، ص37 .

(4) د. خالد أمين عبد الله ، مرجع سابق ، ص55 .

(5) عيد حامد معيوف الشمري ، مرجع سابق ، ص16 .

(6) الاتحاد الدولي للمحاسبين ، معايير المراجعة الدولية ، (عمان : المجمع العربي للمحاسبين القانونيين ، 1998م) ، ص2 .

ثانياً : أهمية معايير المراجعة :-

تظهر أهمية وجود معايير في مجال المراجعة من خلال دورها في الآتي[1] :-

1/تساعد علي تقليل التفاوت في الأداء بين الممارسين في معظم دول العالم إن لم يكن جميعهم إلي الاقتراب من الموضوعية قدر الإمكان .

2/ تتبع أهميتها في تحسين الأداء المهني لعملية المراجعة ، و إضفاء الثقة في التقارير و القوائم المالية المنشورة ، مما يمكن مستخدميها من الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات .

3/ تمكن الشركات الدولية من تقويم أداء إدارتها و فروعها بصورة موضوعية و بمقياس موحد .

4/ تسد احتياجات و توقعات مجتمع الأعمال ، و تحظي في نفس الوقت بالقبول العام الذي يمكنها من التمتع بقوة مهنية ملزمة لكل ممارسي مهنة المحاسبة و المراجعة .

5/ تظهر أهميتها في الكيفية التي يتم بها الفحص الذي يقوم به مراجع الحسابات و المسئولية التي يتحملها في تحديد درجة الاعتماد علي القوائم المالية .

6/ تغطي كافة الجوانب المختلفة للعمل المهني في حقل المراجعة .

7/ تتمتع بقوة مهنية ملزمة لكل ممارسي مهنة المحاسبة و المراجعة ، الأمر الذي يجعلها تمثل أنماط بما يجب أن يكون عليه الأداء الفعلي لممارسي المهنة.

8/ تعتبر المعايير ذات أهمية لمستخدمي التقارير و البيانات المحاسبية ، مثل البنوك و الموردين و الحكومة ، و غيرها من الأطراف الأخرى التي تعتمد علي استخدام التقارير المالية .

مما سبق يتضح أهمية وجود معايير المراجعة و التي من خلالها يمكن تحسين الأداء المهني لمهنة المراجعة و إضفاء الثقة علي التقارير و القوائم المالية و المنشورة مما يمكن مستخدميها من الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات .

---

[1] د. أحمد محمد نور ، مراجعة الحسابات من الناحيتين النظرية والعملية ، (الإسكندرية : دار المعرفة الجامعية ، 1982م) ، ص22.

ثالثاً : أهداف معايير المراجعة :-

يحقق إصدار معايير المراجعة بعض الأهداف و المزايا للعديد من الأطراف سواء ممارسي المهنة أو مستخدمي القوائم المالية أو بعض الدول النامية التي لم تصدر معايير المراجعة بعد ، و يتمثل الهدف الأساسي من معايير المراجعة في تحقيق العديد من الأهداف و المزايا و تتلخص أهم هذه الأهداف في الآتي[1] :

1/ وجود اللجان الفرعية المتخصصة لدى الإتحاد الدولي مهمتها المتابعة المستمرة لعملية تطوير و تحديث المعايير ، مما يوفر لها سمة المرونة .

2/ وجود المعايير الدولية للمراجعة سوف توفر علي الدول النامية الجهد و التكلفة لإنشاء معايير محلية في ضوء نقص مواردها الاقتصادية من جهة ، وضعف منظماتها المهنية من جهة أخرى .

3/ اشتمال معايير المراجعة الدولية علي مجموعة من المعايير و التقارير غير خاضعة لأي مؤثرات سياسية أو اقتصادية لبلد بمفرده .

4/ هدف إصدار المعايير هو تطوير و تدعيم مهنة محاسبة دولية مترابطة استنادا إلي قواعد متسقة .

5/ تعتبر بمثابة مقياس لمستوى الأداء المهني المطلوب من مراجع الحسابات الخارجي المستقل[2] .

6/ تحديد الكيفية التي يتم بها ممارسة وظيفة المراجعة .

7/ إعداد القوائم المالية استنادا علي معايير المحاسبة الدولية و اعتماد المراجع عند مراجعتها علي معايير المراجعة الدولية سوف يجعل من السهل إجراء المقارنات بين القوائم المالية في أكثر من دولة و الحصول علي نتائج حقيقية و فعالةّ مادامت المعايير المستخدمة موحدة في هذه الدول .

---

[1] د. عيد حامد معيوف الشمري ، مرجع سابق ، ص19 .

[2] د. يوسف محمد جربوع ، مرجع سابق ، ص37 .

رابعاً : أنواع معايير المراجعة :-

يتطلب قيام المراجع الخارجي بعمليات الفحص و المراجعة ضرورة توافر العديد من المعايير ، ولمهنة تدقيق الحسابات معايير متعارف عليها في معظم بلدان العالم المتقدم محاسبياً ، و لقد كان المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين أول من عمل جاهداً علي وضع معايير أداء معينه صدرت في عام 1954م تعرف بمعايير التدقيق المتعارف عليها مقسمة إلي ثلاثة مجموعات رئيسية هي [1]:-

1/ معايير عامة General standards

تهتم المعايير العامة بالتأهيل و الصفات الشخصية للمراجع و علاقتها بجودة و نوعية الأداء المطلوب ، و تتكون هذه المعايير من ثلاثة جوانب تبناها مجمع المحاسبين القانونيين الأمريكي و هي[2] :-

أ/ التأهيل العلمي و العملي :

لكي يتم الفحص و المراجعة بدرجة مقبولة و ملائمة ، فأن المراجع يجب أن يتوفر لديه كل من التعليم و الخبرة ، و ينال تعليمه من خلال برامج جيدة و رسمية منظمة في المحاسبة و المراجعة ، و من المستحيل أن يكون المراجع ماهر و بارع قبل أن يكون محاسباً ماهراً و بارعاً ، وربما أن المعرفة في مجال المحاسبة و المراجعة دائمة التغيير و التطور ، فمن الضروري تحديث برامج التعليم الرسمية للمراجعين دورياً من خلال ما يعرف ببرامج و مقدرات التعليم المهني المستمر لذلك لابد أن يتوفر لدى المراجع قدر من الخبرة العلمية و العملية .

ب/ استقلال المراجع :

حتى لا يفقد المراجع مركزه العام ، ولأهمية هذا المعيار في درجة الثقة و الاعتماد علي رأي المراجع الخارجي ، لابد من توفر قدر من الاستقلال والحياد لدي المراجع ، فالأطراف ذات المصالح و مستخدمي القوائم المالية غالباً ما يكونوا معارضين ، فهي تحتاج إلي رأي فني محايد عن الأحوال المالية للمشروع ، و ينبغي علي المراجع أن يبتعد

---

[1] وليم توماس ، أمرسون هنكي ، مرجع سابق ، ص ص 53 -54 .
[2] المرجع السابق ، ص ص 55- 57 .

عن تلك المواقف التي قد تثير الشكوك في درجة الحياد والاستغلال الواجب توافرها فإن خيار الاستقلال و بذل العناية المهنية و التأهيل العلمي و العملي من أهم معايير المراجعة المتعارف عليها ، أي خلل في تلك المعايير يؤثر علي المراجعة ، و هناك ثلاثة أبعاد للاستقلال :-

- الاستقلال في مجال الفحص .
- الاستقلال في إعداد برنامج المراجعة .
- الاستقلال في مجال إعداد التقارير .

ج- العناية المهنية الواجبة :-

يقصد بالعناية المهنية للمراجع المعرفة الكافية في مجالات المحاسبة و المراجعة و المهارة في تطبيق العناية المهنية الواجبة عند أداء المراجع لمهمة الفحص و إعداد التقرير ، و من ثم فإن مفهوم بذل العناية المهنية يفرض علي المراجع مستوى معيناً من مسئولية الأداء يجب تحققه بواسطة المراجع ، و ذلك في التحقيق من أدلة الإثبات التي يعتمد عليها في إبداء رأيه الفني المحايد أن تكون كافية و مناسبة لتدعيم و تأييد رأيه الفني ، و نظراً لأن هذه الأدلة ليست حاسمة في كل الحالات ، فإن مفهوم العناية المهنية الواجبة يعترف بأن المراجع معرض للخطأ في الحكم و التقدير فالمراجع يجب أن يبذل العناية المهنية الواجبة في التحقيق من أي دليل إثبات كاف و مناسب لتدعيم و تأييد تقرير المراجعة .

2/ معايير العمل الميداني : field work standards

تتمثل معايير العمل الميداني في الإرشادات اللازمة لعملية جمع أدلة الإثبات الفعلية ، و تنحصر هذه المعايير في ثلاثة مجموعات هي[1] :-

أ/ التخطيط السليم لعملية المراجعة :-

ينبغي علي المراجع إعداد خطة ملائمة لتنفيذ عملية المراجعة من حيث توزيع الوقت المتاح لعملية المراجعة علي الاختبارات المطلوبة ، و كذلك تخصيص العمالة المتوفرة (المساعدين) ، مع ضرورة الإشراف علي هؤلاء المساعدين للتأكد من تنفيذ

[1] د. محمد سمير الصبان ، مرجع سابق ، ص ص 86-87 .

الخطة الموضوعة وفقاً لمستوى الأداء المتفق عليه ، و يطلق علي هذه الخطة لفظ (برنامج المراجعة) ، و يتضمن هذا البرنامج الدفاتر و السجلات الواجب فحصها و الوقت المحدد ، مع مراعاة أن يتميز هذا البرنامج بالمرونة ، و قد زادت أهمية هذا التخطيط في الوقت الحاضر للأسباب الآتية[1] :-

1/ الاعتماد المتزايد علي الرقابة الداخلية .

2/التوسع في استخدام طرق المالية.

3/ التغير في مفاهيم المراجعة

4/ التطور في نظام تشغيل البيانات .

ب/ تقويم الرقابة الداخلية :

يتعلق هذا المعيار بدراسة و تقويم نظام الرقابة الداخلية لمنشأة العميل ، و تتمثل أهمية هذا المعيار في أنه يساعد المراجعة في تحديد طبيعة و توقيت و نطاق و اختيارات المراجعة لأرصدة القوائم المالية ، و يتمثل نظام الرقابة الداخلية الجيد بإنتاج معلومات مالية يمكن الاعتماد عليها ، فمعظم أرصدة القوائم المالية تكون شاملة آلاف العمليات المالية ، و من غير الممكن مراجعة كافة هذه العمليات المالية و لذلك فإن المراجع يعتمد علي أسلوب العينات الإحصائية و يعتمد اختيار العينات الإحصائية علي قوة و ضعف نظام الرقابة الداخلية .

ج/ جمع أدلة الإثبات الكافية :

ينبغي علي المراجع لبيان رأيه عن عدالة القوائم المالية ، أن يقوم بجمع و فحص و تقويم أدلة الإثبات ، و عادة ما يمارس المراجع حكمه الشخصي و المهني علي سبيل تحديد ملائمة تلك الأدلة و موضوعيتها ، و التوقيت المناسب في الحصول عليها ، و يتطلب هذا المعيار من المراجع الحصول علي أدلة إثبات كافية و صالحة قبل التعبير عن رأيه في القوائم المالية ، و ترتبط أدلة الإثبات بمقدار و نوع أدلة الإثبات التي يتم الحصول عليها حتى يتم تحديد دليل إثبات كافي أم لا ، ينبغي علي المراجع أن يمارس

---

[1] المرجع السابق ، ص87 .

حكمه الشخصي في مدى مقدار أدلة إثبات المطلوبة و نوعها و اقتناع المراجع بأدلة الإثبات يعتمد علي كميتها و جودتها ، و أن يكون دليل الإثبات ذو جودة و صلاحية ، و حتى يكون ذلك يجب أن يكون ملائم و موثوق به و خلوه من التحيز الشخصي .

3/ معايير إعداد التقرير : **Reporting standards**

يمثل تقرير المراجع الحصيلة النهائية لعملية المراجعة ، فهو أداة وصل بين الإدارة و مستخدمي التقارير المالية ، لذلك لابد من توفير كافة المعلومات اللازمة بهذا التقرير بقدر الإمكان ، كما أنه يجب أيضاً أن يكون واضحاً و مختصراً و متطابقاً مع النموذج الذي يتبع عادة بمهنة المراجع ، و تحقيقاً لذلك فقد حدد مجمع المحاسبين القانونيين الأمريكي أربعة معايير للتقرير هي[1] :-

أ/ معيار إعداد القوائم طبقاً للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها :

يجب أن يبين التقرير ما إذا كانت القوائم المالية قد أعدت وفقاً للمبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً ، و وفقاً لهذا المعيار يجب علي المراجع أن ينشر في تقريره نتائج عملية المراجعة ، و أن القوائم المالية أعدت وفقاً للمبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً و هنالك أربعة أسس شاملة و مقبولة أخرى بخلاف المبادئ المحاسبية المتعارف عليها قد يستخدمها المراجع كمصدر للحكم علي صدق و عدالة عرض القوائم المالية ، .. و بالتالي فإنه ما لم تستخدم مبادئ المحاسبة المتعارف عليها أو أسس المحاسبة الشاملة فإن القوائم المالية تعتبر غير صادقة و عادلة ، و ذلك إلا إذا أثبت المراجع أن الالتزام بأحد هذه الأسس المحاسبية يمكن أن يترتب عليها معلومات مضللة .

ب/ معيار ثبات تطبيق المبادئ المحاسبية المتعارف عليها :

يعتبر هذا المعيار إحدى الخصائص النوعية التي يجب توفرها في المعلومات المحاسبية ، بهدف ضمان قابلية القوائم المالية للمقارنة علي مدار الفترات المالية ، و جاء في هذا المعيار يجب أن يوضح التقرير ما إذا كانت المبادئ المحاسبية المتعارف عليها

[1] وليم توماس ، أمرسون هنكي ، مرجع سابق ، ص ص 61-62 .

المطبقة في الفترة المالية هي نفس المبادئ التي طبقت الفترة السابقة . و يهدف الثبات والاتساق في تطبيق المبادئ المحاسبية المتعارف عليها بالتقرير إلي :-

- التأكيد علي أن المقدرة علي المقارنة بين القوائم المالية للفترات المتتالية لا تتأثر بشكل جوهري بالتغيرات في تطبيق المبادئ أو الطرق المحاسبية .

- إذا حدث و تأثرت هذه المقدرة علي المقارنة بشكل جوهري بمثل هذه التغيرات فإن هذا سيتطلب تعديل ملائم في تقرير المراجعة .

ج- معيار الإفصاح المناسب :

يتطلب هذا المعيار ضرورة إفصاح المراجع بتقرير المراجعة عن أية معلومات مالية تعد ضرورية لصدق و عدالة العرض ، و ذلك إذا ما كانت هذه المعلومات أغفلت أو حذفت من القوائم المالية أو الملاحظات الملحقة بها بواسطة معديها .

أي أن الإفصاح المناسب للقوائم المالية مفترض ، ما لم يشير تقرير المراجعة إلي خلاف هذا ، و من ثم فعندما يري قارئ القوائم المالية تقرير مراجعة غير متحفظ ، فهذا يعني أن المراجع قد وصل إلي قناعة بأنه لا حاجة إلي إفصاح أكثر لصدق و عدالة عرض القوائم المالية . و مسئوليه إعداد القوائم المالية بما في ذلك الملاحظات الملحقة بها من مسئولية العميل فعلي الرغم من أن المراجع قد يوصى بإجراء تغير ما في هذه القوائم إلا أن القرار النهائي حول المعلومات التي يجب أولاً يجب أن تتضمنها هذه القوائم لا يزال قرار العميل ، و لو فرض أن المراجع قد أنتهي إلي أن إفصاح هذه القوائم المالية غير كاف أو أنها لا تتطابق مع المبادئ المحاسبية المتعارف عليها ، فليس لديه الصلاحية لإجبار العميل علي تعديل القوائم لتعكس هذا الإفصاح المناسب ، مع هذا فإن المراجع يستطيع التحكم في محتوى تقرير المراجعة ، و عليه مسئولية تضمنه الإفصاح الضروري في أي وقت تتجاهل القوائم المالية للعميل هذا الإفصاح أو تتضمن إفصاح غير دقيق [1] .

[1] المرجع السابق ، ص ص 63 – 64 .

د- معيار وحدة الرأي :

يجب أن يتضمن تقرير المراجع رأيه في القوائم المالية كوحدة واحدة و أن المراجع قد يمتنع عن إبداء هذا الرأي و يجب عليه توضيح الأسباب ، و في جميع الحالات التي يقترن فيها أسم المراجع بقوائم مالية يجب أن يتضمن التقرير إفصاح واضح عن العمل الذي قام به المراجع ، و درجة المسئولية التي يتحملها ، و يجب علي مراجع الحسابات أن يتبني أحد المواقف التالية[1] :-

1/إبداء رأي نظيف : عندما يرى مراجع الحسابات أن القوائم المالية محل الفحص تعبر عن المركز المالي و نتيجة النشاط بدون قيود أو شرط .

2/ إبداء رأي متحفظ : عندما يرى مراجع الحسابات أن القوائم المالية محل الفحص تعبر في مجملها عن المركز المالي و نتيجة النشاط ، مع وجود قيود و تحفظات معينة ، يجب أن يكون قارئ هذه القوائم علي علم بها ، فإن المراجع عند إبداء رأيه في هذه القوائم يستخدم اصطلاحات معينة للتعبير عن تحفظاته ، مثل أن يستخدم باستثناء و الأخذ في الاعتبار .

3/ إبداء رأي معاكس : عندما يرى مراجع الحسابات أن القوائم المالية ككل لا تعبر عن المركز المالي و نتيجة النشاط بصورة عادلة .

4/الامتناع عن إبداء الرأي : وذلك عندما يرفض المراجع لأسباب معينة إبداء رأي فني في القوائم المالية محل الفحص و علي المراجع أن يكون لديه مبرراته القوية لإبداء هذا الرأي .

من خلال ما سبق يتضح أن وجود معايير المراجعة تعني الوصول إلي أداء جيد يرضي طموحات مستخدمي القوائم المالية و بيانات مالية أكثر جودة ، وجودة البيانات تعني أن تكون مخرجات العمل ذات مستوى رفيع و يؤدي الغرض الذي من أجله تمت عملية مراجعة تلك الحسابات .

---

[1] د . عبد الفتاح الصحن وأخرون ، مرجع سابق ، ص ص 48 -49 .

مجلس معايير المراجعة : **Auditing standards Board**

هو الجهة المسئولة عن إصدار النشرات المتعلقة بالمراجعة و يطلق عليها نشرات معايير المراجعة(**S–A–S**) و له دور كبير في توفير الأفكار التي تتناولها بحوث المراجعة حالياً .

– نشرات معايير المراجعة(**S–A–S**)

في عام 1972م صدرت النشرة الأولى من نشرات معايير المراجعة و تمثل كافة هذه النشرات أكثر المراجع الرسمية المتاحة ، و تصدر هذه النشرات عن المعهد الأمريكي للمحاسبين المصرح لهم و تمثل تفسيرات لمعايير المراجعة المتعارف عليها ، و تعرف هذه النشرات علي إنها معايير المراجعة(**G A A S**) علي الرغم من أنها ليست معايير المراجعة العشر المتعارف عليها ، و لقد أشير إليها علي أنها معايير المراجعة طبقاً لما هو متعارف عليه في الممارسة المهنية[1].

– المنظمات المهنية لإعداد و صياغة المعايير :

هي عبارة عن مجموعات أو تنظيمات مهنية كونت من خبراء و فنيين و أكاديميين في الشئون المحاسبية لتنظيم مهنة المحاسبة و لوضع مفاهيم و معايير لضبط الممارسة المهنية[2] .

– المنظمات و الهيئات التي تؤثر علي المهنة في بعض الدول العربية :

(أ) السعودية :

الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين 1992م :

كونت هذه الهيئة بغرض تطوير و مراجعة و إعداد المعايير المحاسبية و علي ضوء ذلك تم تشكيل لجنة معايير المحاسبة لتتولي إعداد و تطوير و مراجعة معايير المحاسبة و التي ينبغي علي المنشآت العاملة بالمملكة الالتزام بها عند إعداد القوائم المالية و أن هذه اللجنة تعمل تحت إشراف وزارة التجارة السعودية[3] .

---

(1) ألفين أرينز ، جيمس لوبك ، مرجع سابق ، ص ص 40-41 .
(2) د. مصطفى نجم البشاري ، مرجع سابق ، ص71 .
(3) المرجع السابق ، ص85 .

(ب) جمهورية مصر العربية :

جمعية المحاسبين و المراجعين :

تأسست الجمعية عام 1946م و في عام 1951م صدر قانون مزاولة مهنة المحاسبة في عام 1955م تم إنشاء نقابة المحاسبين و المراجعين ، و قد أصدرت هذه النقابة في عام 1985م دستور مهنة المحاسبة الذي يتضمن حقوق و واجبات الأعضاء و آداب المهنة و قواعد السلوك الواجب مراعاتها و اهتمت النقابة بعقد المؤتمرات العلمية عن كيان المهنة و مستقبل أعضائها . و تم تكوين الجمعية العربية للتكاليف و هي إصدارة أو مجلة باسم التكاليف[1] .

(ج) السودان :

مجلس المحاسبين القانونيين السودانيين :

في سنة 1947م بدء العمل في تأهيل المحاسبين العاملين في كشف الحسابات للتحضير لنيل شهادة هيئة المحاسبين القانونيين بإنجلترا (**A C C A**) عن طريق فتح مدارس لهم بوزارة المالية بمساعدة بعض المحاسبين المؤهلين البريطانيين و كان ثمرة ذلك اجتياز المحاسبين لنيل الشهادة المهنية ثم إنشاء معهد حكومي للتدريب في علوم شهادة المحاسبة القانونية في عام (1958م) بإدارة مستر **Hars** البريطاني و هذا المعهد كان نواة للمركز القومي للدراسات المحاسبية و في عام 1988م صدر قانون المحاسبين القانونيين .

وفي عام 1988م حينما صدر قانون مجلس المحاسبين القانونيين كقانون منظم لمهنة المحاسبة و المراجعة في السودان حدد قانون المحاسبة بموجب المادة (4) اختصاصات للمجلس هي :-

1/ ترسيخ مبادئ المحاسبة و توحيد مسمياتها و مفاهيمها و تحديد فروعها و أهدافها و تحديد مجالات عمل المحاسبين .

2/تنظيم مهنة المحاسبة و تطوير الإدارة المالية و جميع العلوم المتعلقة بها و تحديد مجالات عمل المحاسبين .

---

[1] المرجع السابق ، ص86 .

3/تطوير الممارسات المورثة و المتعارف عليها محلياً و دولياً لتأكيد دور المحاسبة كأساس متين في جميع المجالات للعمل من صناعة و تجارة و خدمات .

- شارك المجلس في تكوين لجنة معايير المحاسبة و المراجعة المكونة عام 1988م متضامناً مع ديوان المراجعة العام و الفرض من تكوين هذه اللجنة هو وجود معايير محاسبة محلية و أصدرت هذه اللجنة المعايير التالية [1]:-

1/ معيار الإفصاح في البيانات المالية .

2/ معيار التدفقات النقدية .

3/ معيار المخزونات .

4/معيار الإهلاك .

كما أصدرت الهيئة معيارين للمراجعة وهما :

1/ معيار تقرير المراجع .

2/ معيار أدلة الإثبات .

- معايير المراجعة للمؤسسات الإسلامية :-

إن ظهور المؤسسات المالية الإسلامية و التحدي الكبير الذي تواجهه لإثبات و جودها و تثبيت أقدامها في خدمة المجتمعات التي توجد فيها أدي ذلك إلي أن تبحث في أساليب لإعداد معايير مراجعة خاصة للتمكن من تقديم معلومات كافية و موثوق بها و ملائمة لمستخدمي القوائم المالية و فيما يلي عرض لمعايير المراجعة لهذه المؤسسات المالية الإسلامية[2] :-

1/ معيار المراجعة للمؤسسات المالية رقم (1) هدف المراجعة و مبادئها .

2/معيار المراجعة للمؤسسات المالية رقم (2) تقرير المراجعة الخارجي .

3/معيار المراجعة للمؤسسات المالية رقم (3) شروط الارتباط لعملية المراجعة .

4/معيار المراجعة للمؤسسات المالية رقم (4) فحص المراجع الخارجي للالتزام بأحكام و مبادئ الشريعة الإسلامية .

5/معيار المراجعة للمؤسسات المالية رقم (5) مسئولية المراجع الخارجي بشأن التحدي عن التزوير و الخطأ عند مراجعة القوائم المالية .

---

[1] المرجع السابق ، ص93 .

[2] هيئة معايير المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية ، معايير المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية ، (المنامة : 1433هـ - 2011م) .

مما سبق ترى الباحثة إن المعايير لها أهمية كبيرة في تطوير مهنة المراجعة وتوحيدها بين مختلف ممارسي المهنة ، وتقيل التفاوت في الأداء المهني بينهم مما يزيد من ثقة الجمهور المستفيد خصوصاً مع زيادة الطلب على الخدمات التي تقدمها ، وقد أصبح من الضروري الالتزام بتطبيق المعايير المحاسبية وكذا معايير المراجعة الدولية من قبل المحاسبين والمراجعين عند إعداد وفحص القوائم المالية .

الفصل الثاني

الإطار النظري لتقويم الأداء المالي

وتشتمل على المبحثين الآتيين

المبحث الأول: مفهوم وأهمية وأهداف تقويم الأداء المالي

المبحث الثاني : أنواع ومراحل ومعايير تقويم الأداء المالي

المبحث الأول

مفهوم وأهمية وأهداف تقويم الأداء المالي

تمهيد :

يعتبر مفهوم الأداء من المفاهيم واسعة الانتشار والاستعمال في مختلف العلوم ، وذلك لما يكتسبه من أهمية لمنظمات الأعمال . ولكن لا يزال يحيط به الكثير من الغموض رغم كثرة تناول الكتاب له ، وذلك لاختلاف وجهات النظر حول تحديد المؤشرات والمعايير الخاصة به التي يجب استخدامها وتحديد الخصائص التنظيمية المتعلقة به وغيرها من المتغيرات ذات العلاقة بالأداء.

أولاً : مفهوم تقويم الأداء :

أظهرت الدراسات والكتابات الحديثة بأنه لا توجد طريقة واحدة صحيحة لإجراء التقويمات المناسبة لكل الظروف ، وذلك لأن كل منظمة بحاجة إلي فحص ودراسة خاصة بها تختلف عن المنظمة الأخرى لمعرفة أكثر الأنظمة ملائمة لها . ولكن أمر تقويم الأداء يحتاج إلي وقتاً طويلاً بالإضافة إلي الجهد والخبرة التي غالباً ما تكون غير موجودة ، الشيء الذي أدى بعض المنظمات إلي انتهاج طرق وسياسات تقويم غير ملائمة وغير مناسبة ، ويعزي ذلك إلي أن أنظمة التقويم غير حيادية في آثارها ولكنها لا تؤثر على المنظمة في درجة الاستجابة للبيئة المحيطة بها ، بمعنى أنها ليست مجرد قياس للأداء ولكنها تؤثر على هيكل المنظمة أو الوحدة الاقتصادية ، وعلى العلاقات بين المديرين والموظفين وعلى الكيفية التي يمكن أن يتم بها اختيار التقنية وكيفية الاستفادة منها . ومن أجل أن تكون أنظمة تقويم الأداء فاعلة فهذا يتطلب أن تكون مصممة وفقاً لأهداف المنشأة أو المنظمة الخاصة بها ، وألا تكون استجابة لضغوط مباشرة من الخارج وإنما يجب أن تكون مصممة لتحقيق الأهداف الموضوعة من أجلها [1].

1/ تقويم الأداء لغة :

نجد أن مفهوم تقويم الأداء يتكون من كلمتين ولكل كلمة مدلولها كما يلي :

أ/تقويم أصلها في اللغة (قوّم) : تعني المحافظة والإصلاح[2] وجاء في الرائد قوّم الشيء تقويماً : أزال اعوجاجه والتقويم مصدر قوّم : تقسيم الأزمنة وحساب الأوقات وما يتعلق بها [3] وجاء في اللغة قيم الشيء تقيماً قدر قيمته [4] وقوله تعالى : (الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ) سورة النساء ، الآية (34) . [5] وقوام الأمر نظامه وعماده . وقوم السلعة يعني قدرها ، والتقويم هو تثمين الشيء

---

(1) د. كرستوفر أورين ، الدور الاستراتيجي لتقويم الأداء في الإدارة العامة ، (الرياض : مجلة الإدارة ، العدد 60 ، 1988م) ، ص ص 79-80 .
(2) ابن منظور ، لسان العرب ، (بيروت : دار صادر ، د. ت) ، ص497 .
(3) جبران مسعود ، الرائد معجم لغوي عصري ، (بيروت : دار العلم للملايين ، 1990م) ، ص64 .
(4) مجمع اللغة العربية ، المعجم الوسيط ، (دار عمران ، د.ت) ، ص10.
(5) سورة النساء ، الآية (34) .

لقول أهل مكة استقمت المتاع أي قومته ، وفي الحديث قالوا يا رسول الله لو قوّمت لنا : فقال الله هو المقوم . أي سعرت لنا ، وهو من قيمة الشيء أي حددت قيمتها[1] .

والتقويم يعني التثمين لقوله صلى الله عليه وسلم في الحديث (إذا حلت عليكم الزكاة فأنظر إلي ما عندك من نقد أو عرض للبيع فقومه قيمة النقد .... ألخ)[2] .

ب/ الأداء تعني في اللغة العربية الفعل أو العمل ويقال أدى العمل إذا قضاه وأنجزه ويستخدم مصطلح الأداء في التعبير عن التنفيذ الفعلي لمرحلة العمل ومستوى الكفاءة والجهد المبذول فيه [3] وأدى الشيء قام به والدين قضاه والصلاة أقامها لوقتها والأداء التأدية والتلاوة [4] .

2/ تقويم الأداء اصطلاحا :

عرف تقويم الأداء بأنه (تعبير عن تقويم نشاط الوحدة الاقتصادية في ضوء ما توصلت إليه من نتائج في نهاية فترة مالية معينة وهي سنة مالية في العادة) [5]

كما تم تعريفه بأنه (شكل من أشكال الرقابة يركز على تحليل النتائج التي يتم التوصل إليها من خلال الجهود المبذولة على مختلف المستويات بهدف الوقوف على تحقيق أهداف وحدات الأعمال في استخدام الموارد المتاحة أفضل استخدام وترشيد الإدارة في إعداد الخطط المستقبلية[6] .

كما تم تعريفه بأنه (عبارة عن دراسات وبحوث تستهدف الوقوف على العلاقات التي تربط بين الموارد المتاحة وبين كفاءة استخدامها من قبل الوحدة الاقتصادية وكيفية تطوير هذه العلاقات خلال مدة زمنية معينة عن طريق ما تحقق فعلاً مع معايير محددة مسبقاً)[7] .

كما تم تعريفه بأنه (عملية اتخاذ القرارات بناءاً على معلومات رقابية لإعادة توجيه مسارات الأنشطة بالمشروع بما يحقق الأهداف المحددة سلفاً)[8] .

كما تم تعريفه بأنه (تقييم لأنشطة المنظمة في ضوء ما توصلت إليه من نتائج في نهاية فترة مالية معينة بهدف التعرف على العوامل المؤثرة في هذه النتائج في تحديد الصعوبات التي تعوق التنفيذ وتحديد المسئوليات وتفادي أسباب الخطأ في المستقبل [9] .

---

[1] ابن منظور ، مرجع سابق ، ص497 .
[2] د. عصام الدين محمد متولي ، محاسبة الزكاة ، (القاهرة : دار النهضة العربية ، 2002م) ، ص11 .
[3] محمد بن يعقوب ، القاموس المحيط ، (القاهرة : المطبعة الأميرية ، 1402هـ - 1980م) ، ص65 .
[4] مجمع اللغة العربية ، مرجع سابق ، ص801 .
[5] د. أحمد محمد موسى ، مؤشرات تقييم الأداء في قطاع الأعمال ، (القاهرة : دار النهضة العربية ، 1972م) ، ص24 .
[6] أ.د حمزة محمد الزبيدي ، التحليل المالي لتقييم الأداء والتنبؤ بالفشل ، (عمان : مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع ، 2000م) ، ص81 .
[7] د. فلاح حسن الحسيني ، د. مؤيد عبد الرحمن الدوري ، إدارة البنوك مدخل كمي واستراتيجي معاصر ، (عمان : دار وائل للنشر ، 2000م) ، ص232 .
[8] أ.د محمد مطر ، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني ، (عمان : دار وائل للنشر ، 2003م) ، ص411 .
[9] د. نهال فريد مصطفى ، مبادئ وأساسيات الإدارة المالية ، (الاسكندرية : الدار الجامعية ، 2001م) ، ص29 .

كما تم تعريفه بأنه (قياس الأداء الفعلي ، أو مقاومة النتائج المحققة بالنتائج المطلوب تحقيقها أو الممكن الوصول إليها حتى تتكون صورة حية لما حدث ولما يحدث فعلاً ومدى النجاح في تحقيق الأهداف وتنفيذ الخطط الموضوعة بما يكفل اتخاذ الإجراءات الملائمة لتحسين الأداء)[1] .

كما تم تعريفه بأنه (الحكم على كفاءة الوحدة الإنتاجية لمقارنة فعاليات التنفيذ في نهاية فترة معينة بما كان ينبغي تحديده من أهداف ومن استخراج الانحرافات الناشئة تمهيداً لتشخيص مصادر القوة والضعف في مجالات العمل ليتثنى عنده اقتراح الإجراءات العلاجية اللازمة لتلافي نواحي الخلل في أداء تلك الوحدة وتنمية وتطوير فاعلية النشاطات الأخرى الناجحة في أدائها)[2] .

كما تم تعريفه بأنه (وسيلة لتعريف الفرد بمستوى أدائه واقتراح التغيرات التي يحتاجها في سلوكه واتجاهاته ومهاراته الفنية)[3] .

مما سبق تلاحظ الباحثة أن هذا التعريف قد أخذ بعداً جديداً لمفهومه التقليدي ، وهو تقويم نشاط الوحدة الاقتصادية أو المنشأة خلال فترة زمنية عادة تكون خلال سنة ، إلي مفهوم تقويم الأداء الوظيفي والذي يعتبر جزء من تقويم الأداء للوحدة الاقتصادية كما للموظفين من تأثير على فعالية الأداء الإداري .

كما تم تعريفه بأنه (أداة تستخدم للتعرف على نشاط القطاعات الاقتصادية مستهدفة قياس النتائج المحققة ومقارنتها بالأهداف المرسومة مسبقاً بغية التعرف على الانحرافات وتشخيص مسبباتها مع اتخاذ الخطوات الكفيلة لتجاوز تلك الانحرافات وغالباً ما تكون المقارنة بين ما هو محقق فعلاً وما هو مستهدف نهاية فترة زمنية معينة)[4] .

كما تم تعريفه بأنه (تقويم حكماً ذو قيمة على إدارة الموارد الطبيعية والمادية والمالية المتاحة لإدارة المنظمة وعلى طريقة الاستجابة لإشباع رغبات أطرافها المختلفة ، وبمعنى حرفي يعتبر تقويم الأداء المالي للمنظمة قياساً للنتائج المحققة أو المنتظرة في ضوء معايير محددة سلفاً)[5] .

---

(1) د. توفيق عبد المحسن ، تقييم الأداء مداخل جديدة ، (بيروت : الدار الجامعية ، 1997م) ، ص3 .

(2) د. عقيل جاسم عبد الله ، مدخل في تقييم المشروعات والجدوى الاقتصادية والفنية وتقييم جدوى الأداء ، (عمان : دار الحامد للنشر ، 1999م) ، ص19 .

(3) د. راوية حسن ، إدارة الموارد البشرية ، (الاسكندرية : الدار الجامعية ، 2004م) ، ص207 .

(4) أ.د محمد سعيد السماك ، اقتصاديات المواقع الصناعية وتقييم المشروعات ، (عمان : دار زهراء للنشر ، 1998م) ، 342 .

(5) د. السعيد فرحات جمعة ، الأداء المالي للمنظمات الأعمال والتحديات الراهنة ، (الرياض : دار المريخ للنشر ، 2000م) ، ص38 .

كما تم تعريفه بأنه (الركيزة الأساسية في تحسين الأداء وكفاءته لأنه جوهر العملية الاقتصادية من أجل تحليل الانحرافات المترتبة على عملية التقويم بالإضافة إلي اتخاذ الإجراءات التصحيحية لضبط سلوك التخطيط والناتج من التنفيذ الفعلي وإجراء الفحص الدقيق والتحليل المنظم لكل اتجاهات التنظيم داخل العمل)[1]

مما سبق تستنتج الباحثة من خلال التعاريف المختلفة لتقويم الأداء الآتي :

1/ تكامل عوامل الإنتاج وكفاءتها على فترة زمنية محددة .

2/ المقارنة بين النتائج المخططة والفعلية .

3/ قياس النتائج على ضوء أسس موجودة .

4/ التطور من رقابة الأداء إلي تحليل الانحرافات ومعرفة مواطن الخلل وتصحيحها.

- تقويم وتقييم الأداء :

من الواضح أن هناك اختلافاً لدى اللغويين حول كلمة تقييم وتقويم وقد ذكروا أن تقويم تعني قياس الأداء لمعرفة درجة التنفيذ ثم اتخاذ القرار لتصحيح الأخطاء والانحرافات ، بينما تقييم تعني قياس درجة الأداء الفعلي مقارناً بنتائج الأعمال لمعرفة التنفيذ . عليه فإن كلمة تقويم أشمل وأدق لأنه ليس هناك منفعة من معرفة درجة الأداء دون معرفة الانحرافات وتقصي أسباب حدوثها واتخاذ الإجراءات والقرارات التصحيحية حتى تستطيع المنشأة لتحقيق أهدافها[2] .

ثانياً : أهمية تقويم الأداء :

إن تقويم الأداء بعد نشأته أصبح يمثل مكانة بالغة الأهمية في الوحدات بصفة عامة وهو يعتبر الوظيفة الإدارية التي تمثل الحلقة الأخيرة من سلسلة العمل الإداري المستمر الذي يتمثل في مجموعة من الإجراءات التي يتخذها جهاز الإدارة بالوحدة أو المنشأة بغرض التأكد من النتائج التي تحقق الوجه الأمثل والمطلوب بأعلى درجة من الكفاءة والفاعلية الممكنة وتتمثل الأهمية في الآتي :[3]

---

[1] د. محمد علي أحمد الطويل ، الإدارة المعاصرة ، (طرابلس : دار الفرجابي ، 1997م) ، ص254 .

[2] ذكي مكي اسماعيل ، إدارة الموارد البشرية ، (الخرطوم : شركة مطابع السودان للعملة المحدودة ، 2009م) ، ص186.

[3] د. وليد جسام ، تحليل ومناقشة القوائم المالية ، (عمان : د . ن ، 1994م) ، ص30 .

1/ إن عملية تقويم الأداء تعمل على توضيح العلاقة المتبادلة بين القطاعات الاقتصادية والأنشطة المختلفة حيث تساعد هذه العملية على التحقق من قيام تلك القطاعات بوظائفها بأفضل كفاءة ممكنة ومطلوبة .

2/ إن عملية تقويم الأداء تعمل على التحقق من معايير جودة الإنتاج بالوحدة .

3/ إن تقييم الأداء يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالتخطيط على كافة المستويات سواء على المستوى القومي أو على المستوى المحلي أو مستوى الوحدة .

4/ تساعد في توضيح العمليات داخل القطاعات الاقتصادية .

5/ اكتشاف الانحرافات ومعرفة أسبابها لكي تتخذ الإجراءات التصحيحية منعاً لتكرارها ، ويتم اكتشاف الانحرافات لكل نشاط من أنشطة المنشأة ، إذ يركز المديرون على الانحرافات المكتشفة وفي الوقت نفسه يستطيعون التفرغ لمهامهم الأخرى [1] .

6/ ترشيد الأهداف عن طريق متابعة كيفية استخدام المنشأة لمواردها المتاحة وهل كان هذا الاستخدام بدون هدر أو ضياع أو عطل . وهل للمنشأة طروح لتحقيق ما هو أعلى أو أكثر اتساعاً ، ومدى معرفة الأهداف المرسومة من خلال الاستغلال الأمثل والأفضل للموارد الاقتصادية المتاحة .

7/ التأكد من تحقيق التنسيق بين أوجه نشاط المشروع المتمثلة في الإنتاج التسويق والتمويل والأفراد ، وذلك ضماناً لتحقيق الوفورات الاقتصادية ولتلافي الضياع الاقتصادي والإسراف المالي .

كذلك يحتل تقويم الأداء مكانة بالغة الأهمية في غالبية الاقتصاديات وذلك بسبب الندرة للموارد المالية التي تعتمدها منشآت الأعمال قياساً بحجم الاحتياجات المالية الكبيرة لها والمتنافس عليها ، ومن هذا المنطلق نجد أن ضرورة الحصول على الموارد المالية وتحقيق العوائد القصوى واستمرارية المنشأة وتطورها وذلك بالاستغلال الأمثل لتلك الموارد يعتبر غاية الأهمية لما لها من تأثير مباشر على كل جوانب الحياة لمنشآت الأعمال ، وبهذا فإن تقييم الأداء المالي يعد أحد العناصر الأساسية للعملية الإدارية حيث يوفر للإدارات معلومات وبيانات تستخدم في قياس جدوى تحقيق أهداف المنشأة والتعرف على اتجاهات الأداء فيها ولهذا فهي توفر أساساً لتحديد مسيرة المنشأة ونجاحها ومستقبلها[2] .

---

[1] د. فلاح حسن الحسيني ، د. مؤيد عبد الرحمن ، مرجع سابق ، ص232 .

[2] عبد المنعم عثمان عبد الرحيم ، دور التحليل المالي في تقويم الأداء المالي في القطاع المصرفي ، رسالة ماجستير غير منشورة ، (الخرطوم : جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا – كلية الدراسات العليا ، 2007م) ، ص38 .

هذا وتعتبر عملية تقويم أداء المنشأة ذات أهمية بالغة لعديد من الأطراف التي تتأثر بهذا الأداء سواء كانت أطرافاً خارج المنشأة أم داخل المنشأة وهذا بدوره يجعل تقويم الأداء عملية ذات أبعاد متعددة ومختلفة بعضها مالي والآخر غير مالي ، وبعضها يرتبط بالأجل القصير وبعضها يرتبط بالأجل الطويل ، وتتعدد وتتباين هذه الأبعاد بتباين أهمية تقويم أداء المنشأة بالنسبة لكل طرف من الأطراف التي تتأثر بهذا الأداء على النحو التالي [1] :

1/ بالنسبة لإدارة المنشأة :

يوضح تقويم الأداء مدى سير المنشأة في الاتجاه الصحيح نحو النمو والتطور ، ومدى قدرتها على المنافسة والتقدم ، وتوضيح مجالات التحسين والتنمية ، كما أن مقاييس الأداء تفيد الإدارة في رقابة وإعادة توجيه الأقسام والإدارات خاصة في الأجل القصير ، كما أن تقويم الأداء يساعد مديري الأقسام على اتخاذ القرارات التي تحقق الأهداف من خلال توجيه نشاطهم نحو المجالات التي ستخضع للقياس والحكم بالإضافة إلي التعرف على أسباب الانحرافات التي تم اكتشافها حتى يمكن اتخاذ الإجراءات اللازمة لتلافيها .

2/ بالنسبة للعاملين في المستويات الإدارية المختلفة :

تعتبر نتائج تقويم الأداء الدليل الذي على أساسه يتحدد الحافز سواء كان حافزاً ايجابياً أو كان حافزاً سلبياً ، وعلى أساس هذه النتائج يتعرف كل مسئول على أدائه ، ومدى تطابقه مع الخطط والبرامج مما يحفزه على تنمية الرقابة الذاتية لديه .

3/ بالنسبة للأطراف الخارجية من مستثمرين وعملاء وأجهزة حكومية :

تمثل عملية تقويم أداء المنشأة مطلباً هاماً لأنها توضح لهم مدى مناسبة العائد المحقق ، وكذلك المتوقع لطموحهم ، وترشدهم في مجال قياس قيمة المنشأة ومدى تقدمها بما يرشد قراراتهم في التعامل معها . كذلك يعطي تقويم أداء المنشأة ككل صورة عن مدى كفاءتها وفعاليتها في تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية التي تدخل في نطاق مسئولياتها .

هذا وقد يعتمد تقويم الأداء على مقارنة النتائج الفعلية بالمعدلات الموضوعة ، ويتطلب هذا النوع من التقويم وجود معدلات معيارية وذلك بهدف تحديد الانحرافات عن هذه المعدلات وتحليلها وتحديد أسبابها ، وبالتالي تحديد المسئولية عنها واتخاذ وسائل

---

[1] أ.د خالد عبد المنعم زكي نبيل ، د. سمية أمين علي علي ، المراجعة الإدارية وتقويم الأداء ، (القاهرة : مركز القاهرة المفتوح ، 2014) ، ص95 .

العلاج لذلك ، كما قد يعتمد تقويم الأداء أيضاً على مقارنة نتائج التنفيذ الفعلي ببعضها البعض ويتم هذا التقويم على أساس المقارنة الزمنية أو المقارنة المكانية بهدف اكتشاف الانحرافات وتحليلها[1] .

مما سبق تستنتج الباحثة أن عملية تقويم الأداء تتمثل في العملية الإدارية التي تعمل على تحديد الأهداف المتوقع تحقيقها ونتيجة استخدام الموارد المتاحة للمنشأة الاقتصادية وكذلك عملية متابعة تحقيق الأهداف بغرض كشف الانحرافات وتحديدها وذلك بمقارنة النتائج الفعلية بالأهداف المتوقعة وتصحيح الانحرافات .

ثالثاً : أهداف تقويم الأداء :

تختلف أهداف تقويم الأداء باختلاف أنظمة التقويم والشيء المراد تقويمه وستتناول الباحثة آراء بعض الكتاب حول أهداف تقويم الأداء والتي تشمل الآتي:[2]

1/ يعتبر تقويم الأداء مقياساً لمدى نجاح المنشأة من خلال سعيها لاستمرار نشاطها بغرض تحقيق أهدافها. وذلك عن طريق تكوين خليط متجانس يجمع بين الكفاءة والفعالية بحيث يكفل للمنشأة البقاء والاستمرار .

2/ يزود نظام تقويم الأداء المستويات الإدارية المختلفة داخل المنشأة بالمعلومات المفيدة لإكمال عمليات التخطيط والرقابة والتوجيه واتخاذ القرارات الرشيدة المستندة على حقائق علمية وموضوعية .

3/ المساعدة على تشكيل توليفة بين عملية الحوافز والحقوق للعنصر البشري ومدى التزامه بمسئولياته وواجباته .

4/ توضيح الانحرافات وتحليلها وبيان أسبابها في ضوء نشاط الحوسبة الاقتصادية سواء كانت إنتاجية أو تخزينية أو تسويقية أو تمويلية .

5/ إن تقويم الأداء يؤدي إلي تحقيق الأهداف المحددة .

6/ يساعد على إيجاد نوع من التنافس بين الأقسام والإدارات المختلفة للمنشأة ، وهذا بدوره يدفع المنشأة لتحسين مستوى أدائها .

7/ تكوين إطار هيكلي سليم لتقسيم أداء عناصر الإنتاج والتمويل والاستخدامات .

---

[1] المرجع السابق ، ص ص 95- 96 .

[2] د. رضوان حلوة حنان ، نظرية المحاسبة ، (دمشق : منشورات جامعة حلب ، 1987م) ، ص26 .

8/ تزويد إدارة المنشأة بمؤشرات متنوعة تفيد في اتخاذ القرارات السليمة ورسم السياسات والخطط الواضحة والجيدة [1] .

9/ يظهر تقويم الأداء التطور الذي حققته المنشأة في سعيها نحو الأفضل أو الأسوأ وذلك عن طريق نتائج التنفيذ الفعلي للأداء زمانياً ومكانياً .

إن الهدف الرئيسي من عملية التقويم هو تحسين الأداء وتطويره، ويمكن أن تحقق عملية التقويم هدفها الرئيسي من خلال تحقيق مجموعة من الأهداف الفرعية التالية:[2] .

أ/ التزويد بالمعلومات :

إن عملية التقويم تزود الإدارة بالمعلومات الموضوعية عن النتائج التي حققتها الإدارة التنفيذية، وكذلك تزويدها بالمعلومات الضرورية لوضع السياسات المستقبلية المتعلقة بالتدريب والترقية وغيرها.

ب/ ترشيد عملية التخطيط:

ويتم ذلك من خلال تزيد عملية التخطيط والجهات القائمة عليها بالبيانات المتعلقة بنتائج التنفيذ ومستوى التنفيذ ومعوقات عملية التنفيذ وسبل علاجها على نحو يضمن تطوير وتحسين مستوى أداء الوظيفة التخطيطية نفسها ، وبنفس الوقت يضمن تحديد الأهداف المستقبلية على نحو أفضل وأكثر دقة .

ج/ ترشيد القرارات الإدارية :

ويتم ذلك من خلال :

– إن عملية التقويم توفر للإدارة البيانات اللازمة ، التي تمكنها من متابعة تنفيذ النشاط خطوة بخطوة ، وعلى نحو يكفل تصحيح مسار النشاط في الوقت المناسب ، وهذا يساعد في كشف انحرافات التنفيذ في وقت مبكر من أجل اتخاذ الإجراءات العلاجية المناسبة .

– ضمان حسن استخدام وإدارة الموارد البشرية والمادية وبحث الأسباب التي أدت إلي مظاهر الهدر والإسراف في تلك الموارد .

– إلغاء التحيز والمحسوبية عند اتخاذ القرارات الإدارية ، وتجنب التأثير السلبي الناتج عن ذلك والذي قد يخلق نوعاً من علاقات التوتر بين الرؤساء والمرؤوسين ويتم تحقيق ذلك من خلال الاعتماد على معايير تقييم موضوعية .

---

[1] د. أبو الفتوح علي فضالة ، الهياكل التمويلية ، (القاهرة : دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع ، 1994م) ، ص26 .

[2] أ.د خالد عبد المنعم زكي نبيل ، د. سمية أمين علي علي ، مرجع سابق ، ص96 .

د/ تشجيع تقويم الأداء الداخلي :

إن عملية التقويم التي تقوم بها هيئات الرقابة الخارجية لها دوراً كبيراً في تشجيع إدارة المنشآت على ممارسة تقويم الأداء الذاتي أو الداخلي ، وبالتالي فإنها تساعد الموظفين في إدراك نقاط الضعف والقوة لديهم ، ومعرفة كيفية تطوير أدائهم وقدراتهم ، وكيفية تحسين مستوى الأداء العام للمنشأة التي يعملون فيها .

هـ/ بيان الأهمية الاقتصادية :

إن عملية التقويم تساعد في معرفة أهمية النشاط أو القطاع موضوع التقويم وتبين مدى مساهمة هذا القطاع في تحقيق أهداف التنمية .

و/ إرساء مبدأ المساءلة :

إن عملية تقويم الأداء المالي والإداري تعد الأساس الذي يبني عليه مبدأ المساءلة ، ومما لا شك أن المساءلة لها أهمية كبيرة على اعتبار أن هناك علاقة قوية بين المساءلة والفساد الإداري ، ففي الحالات التي يغيب فيها نظام المساءلة أو يكون غير فعال تزداد فرص حدوث الفساد الإداري ، بل إن غياب المساءلة يشجع على حدوث الفساد الإداري [1] .

مما سبق تستنتج الباحثة أن عملية تقويم الأداء تؤدي لمعرفة الموقف المالي للمنظمة خلال فترة زمنية معينة وتحديد نقاط القوة والضعف وذلك من خلال مقارنة النتائج مع النتائج المخططة من أجل القيام بالإجراءات التصحيحية ، مما يؤدي إلي زيادة الإنتاجية وتحقيق الترابط والتكامل بين مختلف الأنشطة والتأكد من كفاءة النظم والسياسات التي اتبعتها المنظمة لتحقيق أهدافها .

– العوامل التي تؤثر في تقويم الأداء :

تتأثر عملية تقويم الأداء بمجموعة عوامل ، أهمها [2] :

1/ التوجهات الإستراتيجية والاقتصادية والثقافية للمؤسسة : وهي تحدد نظم ومؤشرات التقويم فكل من يتطلب مستوى من الفاعلية والأداء يساهم في تحديد أشكال القدرات الموجودة في المؤسسة من أجل تطويرها .

---

[1] المرجع السابق ، ص ص 97-98 .

[2] محمد مرعي ، دليل نظام التقييم في المؤسسات والإدارات ، (دمشق : دار الرضا للنشر ، 2001م) ، ص7 .

2/ تاريخ وثقافة المؤسسة : تؤثر المفاهيم السائدة في المؤسسة في تقويم الأداء بأن الأشخاص يدافعون عن القيم الهامة لديهم ، وعليه فعملية التقويم قد تجابه بسوء فهم ومعارضة إذا سعت لتغيير تاريخ وثقافة المؤسسة .

3/ حجم وقطاع المؤسسة : وهذان العاملان يحددان مستوى نظام التقويم في المؤسسات الكبيرة التي تعمل في مجال منافسة مستمرة تسعى دائماً إلي تطوير وتحديث نظام تقويم الأداء .

4/ أسلوب الإدارة السائد : وهذا يمثل عاملاً أساسياً في تحديد نظام التقويم وآلية تنفيذه ، لأنه يأخذ في الاعتبار أوليات المؤسسة .

5/ طبيعة العلاقات الاجتماعية القائمة : سواء داخل المؤسسة أو في البيئة المحيطة من منظمات واتحادات ونقابات وعملاء وغيرها تؤثر في مضمون نظام التقويم وشكل ممارسته .

6/ الاختلاف في حجم العمل : فالمؤسسة التي تعالج حجماً كبيراً من العمل ، يحتاج إلي موارد لكل وحدة عمل أقل مما تحتاج إليه أخرى لديها حجم أقل من نفس العمل .

- شروط تقويم الأداء :

لابد من توفر عدد من الشروط كي تنجح عملية تقويم الأداء في المؤسسة وهي كما يلي [1] :

1/ الوضوح : يجب أن تتصف عملية تقويم الأداء بالوضوح للأشخاص المكلفين بتنفيذ الأهداف والخطط ، وهذا يساعد في تكاتف الجهود لاتخاذ المهام وفق ما خطط لها .

2/ توحيد معايير التقويم : إن توحيد المعايير المستخدمة في التقويم يحقق العدالة في الحكم على مؤشرات الأداء كما يجب أن تكون مؤشرات القياس مناسبة ، وتأخذ في الاعتبار أهداف المؤسسة .

3/ اعتماد نظام الأسعار : يجب أن تقوم عملية تقويم الأداء على نظام سعري سليم يساعد على تحديد قيم الانحرافات ، تجنباً للتعارض والتضارب بين مراكز المسؤولية في تسعيرها للمنتجات المتبادلة .

4/ امتداد معايير التقويم : يجب أن لا تقتصر عملية تقويم الأداء على معيار التقويم وهدفه فقط بل يجب أن تمتد لأبعد من ذلك ، إذ أن التركيز على الهدف المباشر للمعيار

---

[1] د. عصام الدين محمد متولي ، د. شريف محمد السكري ، مبادئ المحاسبة القومية ، (القاهرة : دار النهضة العربية ، 1996م) ، ص188 .

يعتبر خللاً في التحليل ، وقد يؤدي لأخطاء في النتائج التي يمكن التوصل إليها بموجب ذلك .

5/ وضع نظام شامل متكامل لتقويم الأداء : وهذا النظام يستمر عناصرها من البيانات والمعلومات والتقارير التي تكشف عن الأداء الجاري في نشاط محدد .

6/ الاستمرارية في تقويم الأداء : يجب أن تتم عملية تقويم الأداء بصورة دورية ومنتظمة ولا تقتصر على فترة محددة ، حتى يتم تصحيح الانحرافات في وقتها قبل أن تصبح معقدة ومكلفة .

7/ التأهيل : يجب أن تكون العناصر التي تقوم بالتقويم على قدر عالٍ من التأهيل العلمي والعملي .

8/ الإقناع : وصف الضروري إقناع المسئولين في الجهات المعينة بضرورة وأهمية التقويم وذلك للمساعدة في إجراء عملية تقويم الأداء والاستفادة منه .

9/ القياس والمقارنة : أساس تقويم الأداء وهو قياس الأداء الفعلي ومقارنته بالخطط بغرض اكتشاف الانحرافات ومعالجتها [1] .

مما سبق تستنتج الباحثة أن عملية تقويم الأداء عملية معقدة ولكنها مهمة للتعرف على الأهداف والنتائج ، ويختلف الكتاب في تعريفهم لمفهوم تقويم الأداء بسبب التباين وفق الغرض منه والمؤشرات المتعلقة به ، وتستطيع الإدارية من خلال تقويم الأداء أن تعيد النظر في سياستها وبرامجها وذلك لمعرفة نقاط القوة والضعف ، كما أنه لا يتأتى للمنشآت تحقيق أهدافها إلا بوجود تقويم دوري لأداء الإدارة والأنشطة والعمليات التشغيلية والعاملين .

[1] المرجع السابق ، ص ص 188- 189 .

المبحث الثاني

أنواع ومراحل ومعايير تقويم الأداء

تمهيد :

تتنوع طرق وأساليب تقويم الأداء ويمر تقويم الأداء بعدد من المراحل للوصول إلي تقويم سليم وتعتبر معايير الأداء عملية ضرورية ومهمة فهي تسمح للمنظمة تفهم مدى قوائمها مع مؤشرات القياس وتمكنها من استرجاع البيانات وتقييم المعلومات وتعرف معايير الأداء بأنها مستوى الرضا المقبول عن الأداء .

أولاً : أنواع تقويم الأداء :

تم تقسيم أنواع تقويم الأداء لنوعين أساسين هما[1] :

1/ مراجعة الأداء المخطط :

يهدف هذا النوع إلي مقارنة نتائج العمليات التي تم تنفيذها فعلياً بالمعدلات والخطط والسياسات الموضوعة ويعني هذا أن مراقبة الأداء المخطط من أجل القيام بها يتطلب وجود تخطيط ، بالإضافة لوجود معدلات تقديرية أو معيارية وإن مراقبة الأداء المخطط تؤدى لمعرفة الانحرافات الناتجة من مقارنة الأداء المخطط بالأداء المنفذ والعمل علي تحليلها ومعرفة الأسباب التي أدت لوجود الانحرافات ومن ثم تقويمها .

2/مراجعة الأداء الفعلي :

يهدف هذا النوع إلى اكتشاف الانحرافات التي قد تحدث من الاختلافات بين الأرقام الفعلية والأرقام غير الفعلية والعمل علي تحليل ودراسة أوجه النشاط التي ظهرت فيها الانحرافات وتتبعها حتى مصادرها الفعلية مع ضرورة الاستمرار في البحث وعدم التوقف بمجرد التعرف على مظاهر هذه الانحرافات .

كما يجب أن تأخذ المقارنات التاريخية في الاعتبار كل الظروف والملابسات التي كانت في وقت مضى ، ذلك لأن الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المحيطة بالوحدة الاقتصادية تؤثر عليها وعلى عملياتها بشكل مباشر ، وعليه يكون من الصعب الحكم على أداء الوحدة الاقتصادية تؤثر عليها وعلى عملياتها بشكل مباشر ، وعليه يكون من الصعب الحكم على أداء الوحدة الاقتصادية إذا تغيرت هذه الظروف المحيطة بها لسنة معينة ، ولذلك تصبح المقارنة بمؤشرات خاصة بسنة أخرى غير موضوعية ، وعليه من أجل أن يكون التقويم شامل وموضوعي يجب أخذ الظروف المحيطة بالوحدة الاقتصادية في الاعتبار [2] .

---

[1] د. أحمد محمد موسى ، مرجع سابق ، ص ص 26 – 27 .

[2] المرجع السابق ، ص 27 .

ثانياً : مراحل تقويم الأداء :

تعد عملية تقويم الأداء عملية معقدة تتطلب من القائمين على تنفيذها تخطيطاً سليماً مبيناً على أسس منطقية ذات خطوات متسللة لتحقيق أهداف المنظمة وتتمثل تلك المراحل في الآتي [1] .

1/ مرحلة التخطيط والإعداد والتحضير :

يجب التخطيط المسبق لعملية تقويم الأداء من حيث التعرف على طبيعة العمل المراد تقويمه ، والتعرف على الهيكل التنظيمي لمعرفة خطوط الاتصال وبالتالي متابعة المسؤوليات وإعداد أدوات التقويم وتحديد المراكز المسئولة عن عملية التقويم .

2/ مرحلة تحديد الأهداف :

في هذه المرحلة يتم تحديد أهداف الوحدة التي تم وضعها حسب أهميتها ، وترتيب تلك الأهداف حسب أولوية واضحة للتقويم ، وقد يكون بعض هذه الأهداف ملموساً ، وبعضها غير ملموس ، وقد يكون بعضها محدداً والآخر غير محدد .

3/ مرحلة وضع معايير الأداء :

يعرف المعيار بأنه الهدف الذي سيتم مقارنته بالإجراءات والنتائج اللاحقة ، فمن خلال المعايير يمكن مراقبة أداء الوحدة بطريقة كفء تساعد على التعرف على الأداء الفعلي للوحدة . ويجب إعداد المعايير التي تمثل الأداء المرغوب أو المستهدف الذي تسعى المؤسسة للوصول إليه [2] .

4/ مرحلة قياس الأداء الفعلي :

عملية تقويم الأداء تستوجب إجراء مسح شامل للمنشأة بغرض معرفة جميع المراحل والعمليات التي تقوم بها ، من أجل الوصول إلي خصائص النشاط الذي تقوم به المنشأة ، وعادة ما يتم قياس الأداء الفعلي من خلال استخدام النظم المحاسبية والأساليب الإحصائية ، للحصول على البيانات والمعلومات ، كما يجب توفر أفراد مدربين للقيام بهذه الأعمال ، مع ضرورة استخدام الأساليب الحديثة وسرعة عرض نتائج قياس الأداء على المختصين ، لأن عامل السرعة مؤثر في فعالية النظام الرقابي .

---

[1] حسين علي خشارمة ، تقييم أداء شركات القطاع العام في الأردن ، (عمان : مجلة دراسات الجامعة الأردنية ، العدد الثاني ، 1998م) ، ص 296.

[2] عون الكفراوي ، الرقابة المالية – النظرية والتطبيق ، (الاسكندرية : مطبعة الأنصار ، 1998م) ، ص 38 .

5/ مرحلة تحليل البيانات وتصحيح الانحرافات :

في هذه المرحلة يتم تحديد الانحرافات في الأداء من خلال مقارنة الأداء الفعلي بالأداء المخطط أو المعايير الموضوعية ، والعمل على تصحيح الانحرافات ، كما يجب أن تتضمن هذه المرحلة تحديد الجهة أو الأفراد المسئولين عن وجود هذه الانحرافات .

6/ مرحلة إعداد تقارير الأداء :

بعد الانتهاء من عملية تقويم الأداء ، فإن الأمر يتطلب إعداد تقرير شامل يتضمن النتائج التي تم التوصل إليها ، مع بيان الانحرافات في الأداء وموقعها ، والمسئول عنها وكيفية طرق معالجتها ويوضح الشكل (2 – 2 – 2)

مرحلة عملية تقويم الأداء :

الشكل : (1-2-2) :

مراحل عملية تقويم الأداء :

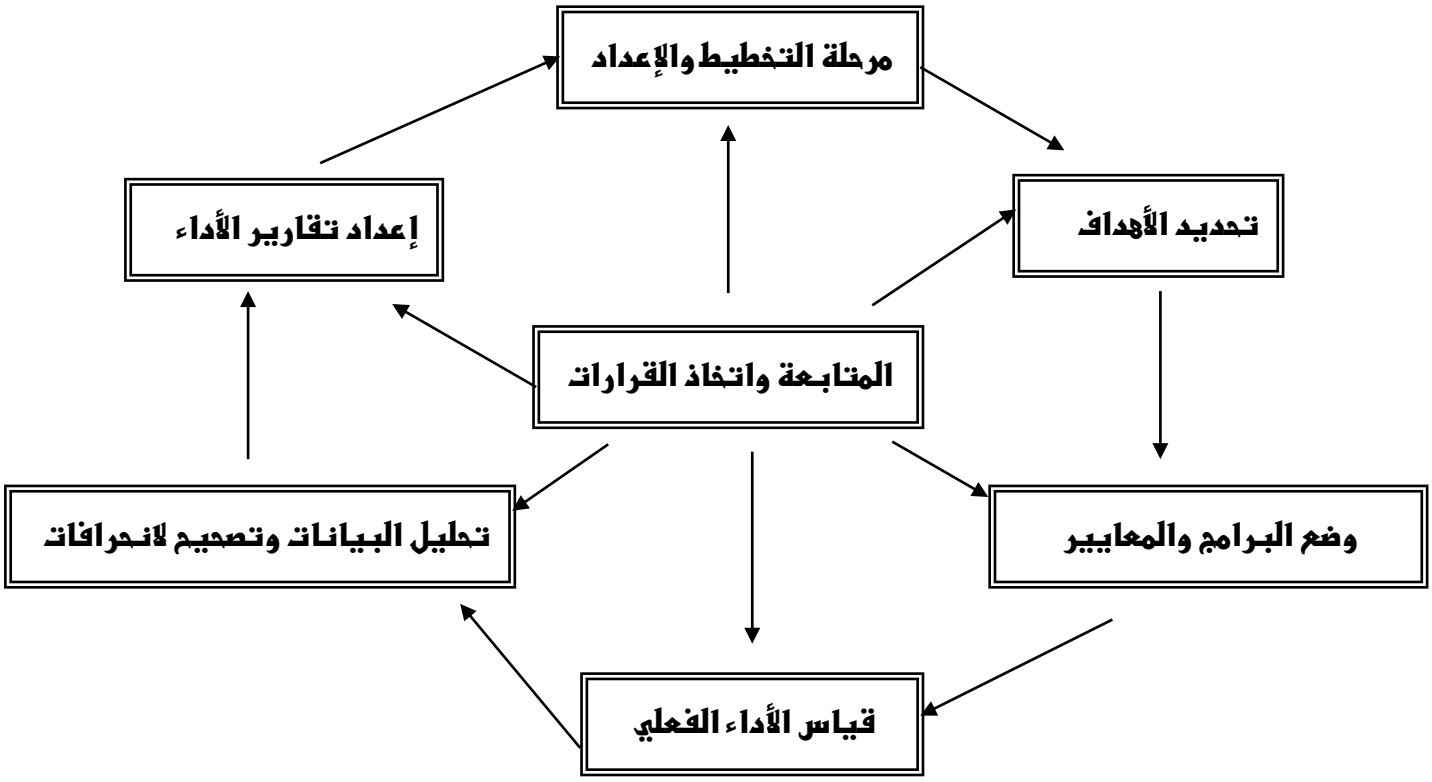

المصدر : محمود عبد الله الوشاح : تقييم الأداء في المستشفيات الأردنية (الخرطوم : جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، 2007م) ، ص52 .

من خلال الشكل (2-2-2) تلاحظ الباحثة أن هنالك عدة مراحل يمر بها تقويم الأداء بدءاً بمرحلة التخطيط والإعداد ومن ثم تأتي مرحلة تحديد الأهداف ومن ثم مرحلة وضع البرامج والمعايير ومرحلة قياس الأداء الفعلي ومرحلة تحليل البيانات وتصحيح الانحرافات وأخيراً مرحلة إعداد تقارير الأداء .

ثالثاً : معايير تقويم الأداء :

ويعرف المعيار بأنه عبارة عن ترجمة للخطط والأهداف والسياسات والإجراءات الخاصة بأي منشأة ، وهي عبارة عن وسائل تسمح بإجراء المقارنة بين الأهداف والأداء أو بين المدخلات والمخرجات . ويقصد بمعايير تقويم الأداء تلك المؤشرات التي تستخدم كأساس لتقويم أعمال المنشأة ولبيان ما إذا كان المشروع قد حقق الأهداف المخططة ، وذلك لقياس درجة فاعليته وكفاءته ، وتعتبر المعايير أدوات قياس فعالة تستخدمها الإدارة في تسير حركة المنشأة اليومية ، وجود المعايير المناسبة يساعد في إعداد تقارير الأداء وتحديد المسؤوليات بناءً على مفهوم محاسبة المسؤولية ، فالمعايير مؤشرات تتبع لتحسين الأداء وتخفيض التكلفة إلي أدنى حد ممكن وفق الأهداف الموضوعة ، كما أنها تساعد في تحديد ومعرفة الانحرافات بمقارنة النتائج الفعلية مع النتائج المتوقعة ، كما يمكن استخدامها في قياس الكفاءة الإنتاجية للمنشأة وهذا كله يساعد على عملية التعلم وتصحيح الانحرافات[1] .

- **أنواع معايير تقويم الأداء :**

هناك عدة معايير أساسية لقياس وتقويم الأداء تتمثل فيما يلي :[2]

1/ المعايير الاجتماعية :

كل نشاط أو وظيفة لابد أن يكون لها أثر واضح على المجتمع الذي يؤدي فيه هذه الوظيفة أو النشاط ، ومن أهم المعايير الاجتماعية ما يلي :

- ما إذا كانت التقارير المالية يتم التقرير عنها وفقاً لسياسة الإفصاح .
- ما إذا كان يتوافر في التجهيزات المتعلقة بالإنتاج درجة أمان مناسبة من المخاطر.
- ما إذا كانت سياسات الأجور بالشركة تتم بالاعتدال .
- ما إذا كانت سياسات التوظيف التي تتبناها الإدارة عادلة .

2/ المعايير الاقتصادية :

ومن أمثلة المعايير الاقتصادية ما يلي :

- ما إذا كانت عوامل النشاط تستخدم استخداماً اقتصادياً ولا يوجد بها إسراف أو مبالغة .

---

(1) سفيان محمد عبد القادر محمد ، تقويم برامج الإصلاح الإداري والمالي لبنك السودان المركزي وأثرها على أداء المصارف التجارية بالسودان ، (الخرطوم : رسالة دكتوراه الفلسفة في إدارة الأعمال غير منشورة ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، كلية الدراسات العليا ، 2014م) ، ص52 .

(2) أ.د خالد عبد المنعم ذكي ، د. سمية أمين علي علي ، مرجع سابق ، ص ص 101 – 102 .

– ما إذا كانت الأنظمة الموضوعة تتسم بالمرونة أم أنها ليست مرنة مما يؤدي إلي تعقيد العمل .

– ما إذا كانت الشركة قادرة على مواجهة شدة المنافسة ولديها القدرة على البقاء والاستمرارية في العمل .

3/ المعايير القانونية :

تتمثل القوانين والتعليمات التي تصدرها الهيئة والمنظمات الحكومية الإطار الذي يجب أن تعمل في حدوده جميع الوحدات الاقتصادية ، مما يعني أنه يجب أن تتماشى سياسات وخطط الشركات مع تلك القوانين ، ومن أمثلة المعايير القانونية ما يلي :

– قوانين العمل والعاملين .

– توزيعات الأرباح في الشركات المختلفة .

–الالتزام بسياسات التسعير .

– الالتزام بالإجراءات واللوائح الداخلية للشركة وغيرها .

4/ معايير تتعلق بالمهارة الإدارية :

هي المعايير التي تستخدم للتأكد من مدى توافق السياسات والإجراءات المنفذة مع التخطيط المستهدف مثل ما يلي :

– ما إذا كان الإنتاج الفعلي يتطابق مع خطط الإنتاج المحددة مقدماً من حيث الجودة والكمية والتكاليف .

– ما إذا كانت سياسات الشراء والتخزين التي تتبعها الإدارة تتسم بالكفاءة والفعالية[1].

5/ المعايير التاريخية :

وتكون مستمدة من فعاليات المنشأة ذاتها ، إذ تمكن المحلل المالي الداخلي من حساب النسب المالية من واقع الكشوفات المالية للسنوات السابقة لغرض رقابة الأداء من قبل الإدارة العليا والمالية ، والكشف عن مواطن الضعف في المنشأة لكي تتم معالجتها وعن مواطن القوة لكي يتم دعمها وإسنادها . كذلك يمكن أن يستفيد منها المحلل المالي الخارجي .

6/ المعايير القطاعية (الصناعية) :

يستفيد المحلل المالي بدرجة أكبر من المعايير القطاعية في رقابة الأداء وتمثل هذه المعايير أساساً جيداً لمقارنة أداء المنشأة ومتابعته دورياً ، خاصة وإن المنشأة المعنية

---

[1] المرجع السابق ، ص ص 102 – 103 .

تتشابه في العديد من خصائصها مع النشاط القطاعي الذي تقارن به على الرغم من وجود اختلافات عديدة من المنشآت من حيث مجموعة المنتوجات ، نسب استخدام الطاقة الإنتاجية ، ودرجة التباعد الجغرافي .

7/ المعايير المطلقة :

وهي تعني وجود خاصية متأصلة تأخذ شكل قيمة ثابتة معينة مشتركة بين جميع المنشآت تقاس بها النسبة ذات العلاقة في منشأة معينة .

8/ المعايير المستهدفة :

وهي نسب تستهدف إدارة المنشأة تحققها من خلال تنفيذ الموازنة أو الخطة ، بالتالي فإن مقارنة النسب المحققة بالفعل بتلك المستهدفة تبرز وجه الانحرافات بين الأداء الفعلي والمخطط للمنشأة المعينة ، وبالتالي اتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة [1] .

وهنالك أنواع لمعايير تقويم الأداء يمكن قياس النتائج على ضوءها هذه المعايير إلي عدة أنواع [2] :

1/ معايير الربحية : أي معرفة معدل نمو الأرباح المستهدفة ، ومبلغ الربح الذي تريد المنشأة تحقيقه .

2/ معايير تسويقية : مثل حصة المنشأة من السوق المعين .

3/ معايير تكنولوجية : تحقيق مستوى جودة معين ، وابتكار وتقديم منتج معين .

4/ معايير زمنية : السعي لتقديم الخدمة في الوقت المناسب لأن السرعة في تقديم الخدمة أحد الأسباب المهمة في جذب العملاء .

5/ معايير الكمية : وهي تعبر عن حجم معين من الإنتاج أو الخدمة المقدمة ، أي معرفة العدد المتوقع إنتاجه أو الخدمة المقدمة من قبل فرد أو قسم معين.

6/ معايير نوعية : أي نوع المنتجات أو مستوى جودة الخدمات المقدمة لأن المعيار الذي يركز على الكمية قد ينتج حجماً متزايداً على حساب النوعية ، وكذلك معايير النوعية العالية جداً قد تؤثر سلباً على كمية الوحدات المنتجة أو الخدمات المقدمة خلال فترة زمنية معينة ، لذلك يجب أن يكون هنالك نوع من الارتباط والتنسيق بين هذه المعايير .

---

[1] د. فلاح حسن الحسيني ، د. مؤيد عبد الرحمن الدوري ، مرجع سابق ، ص ص 238 – 239 .

[2] د. عبد الغفار حنفي ، د. عبد السلام أبو قحف ، تنظيم وإدارة الأعمال ، (الاسكندرية : المكتب العربي الحديث ، 1993م) ، ص559 .

7/ معايير ترتبط بالقوة العاملة : مثل مستوى معين من الأجور والحوافز ، وأنواع برامج التدريب المطلوب تنفيذها .

– مصادر إعداد معايير تقويم الأداء :

توجد مصادر متنوعة لإعداد معايير تقويم الأداء تتمثل في الآتي[1] :

1/ مصادر فنية : ويقدم هذا المصدر بيانات عن المواصفات والاحتياجات والطاقة الإنتاجية على ضوء مستوى أداء الموارد البشرية .

2/ مصادر هندسية : وهذا المصدر يفيد في إجراء دراسات للحركة والزمن وتحديد نوع العنصر ومواصفاته وإجراء الدراسات المعملية لبناء المعايير الكمية في شكل وحدات قياسية .

3/ مصادر محاسبية : يساعد هذا المصدر في توفير المعلومات اللازمة من السجلات والدفاتر المحاسبية ، والتي تمثل أساساً للتنبؤ بالاتجاهات المستقبلية ، ومن ثم عمل التوقعات وإعداد المعايير .

4/ مصادر سلوكية : هذا المصدر يساعد في توفير بيانات عن سلوك الأفراد واتجاهاتهم من واقع سجلات أداء العاملين بالمنشأة ، فالسلوك البشري عنصر مهم في العملية الإنتاجية .

– مزايا وضع معايير تقويم الأداء :

يحقق وضع معايير لتقويم الأداء مزايا عديدة للمنشأة أهمها :[2]

1/ توفير بيانات علمية مناسبة لإعداد الخطط ، فطالما أن المعايير سليمة ومعتمدة وتم تقريرها كأهداف صارت قواعد لإعداد الموازنات التخطيطية والبرامج التفسيرية لها ، وينطبق ذلك على تخطيط الأسعار والأرباح وتخطيط المشروعات الجديدة المشابهة .

2/ تمثل المعايير أساساً صلباً لإقامة إدارة حازمة تستطيع رقابة العمل ومحاسبة المسئولين عنه واتخاذ كافة القرارات نحو الإصلاح الأفضل والعلاج الفعال .

3/ مراقبة وضبط تكلفة الإنتاج عن طريق مقارنة التكاليف الفعلية للمعايير الموضوعة أولاً بأول وتحديد انحرافها عن المعايير وأسباب ذلك .

---

(1) أحمد حلمي جمعة وآخرون ، محاسبة التكاليف المتقدمة ، (عمان : دار صفا للنشر والتوزيع ، 1999م) ، ص45 .

(2) د. ثابت عبد الرحمن إدريس ، د. جمال الدين محمد المرسي ، الإدارة الإستراتيجية مفاهيم ونماذج تطبيقية ، (الاسكندرية : الدار الجامعية ، 2003م) ص ص 421 – 422 .

4/ تؤدي دراسة أسباب انحرافات التكاليف الفعلية عن المعايير الموضوعة لها مسبقاً إلي الكشف عن الإسراف والإهمال والفقدان وإلي القضاء عليها أو الحد منها ، كما تؤدي إلي كشف العيوب الخفية بالمشروع وإلي محاولة هذه العيوب والوصول إلي أنسب الوسائل الاقتصادية للإنتاج .

5/ تحديد مسئولية القائمين بالعمل في مستوياتهم المختلفة من تنفيذ المعايير الموضوعة ، وما يترتب على ذلك من آثار معنوية تعمل على رفع الكفاية في الأجهزة المختلفة بالمنشأة.

6/ تساعد إدارة بما تقدمه لها من بيانات وإيضاحات أولاً بأول على اتخاذ قرارات سليمة في ما يعرض لها من مشاكل الإنتاج وما يتفرغ منها .

7/ تعمل معايير الأداء على تزويد المستويات الإدارية المختلفة بالوسائل التي تكفل قياس وتخطيط الأداء المتعلق بدائرة نشاطها .

8/ تحدد المدى الذي يتحقق عنده تحمل المسئوليات الإدارية .

9/ تساعد المستويات المختلفة للإدارة وأجهزة الرقابة على ممارسة الوظيفة الرقابية وذلك بتركيز جهودها على مواطن الضعف والأخطاء التي تتم معالجتها.

10/ تساعد على إجراء مقارنات بين القطاعات المختلفة في إطار الوحدة الاقتصادية من ناحية والوحدات العامة من ناحية أخرى .

11/ تساعد على ترشيد العملية الإنتاجية من خلال قياس الجودة أو قياس الزمن المطلوب للعمليات الإنتاجية .

12/ تعمل على قياس الكفاءة الإنتاجية ، والتثبت من مدى الاستخدام الاقتصادي لعوامل الإنتاج في الوحدة الاقتصادية .

- شروط معايير التقويم :

توجد عدة صفات وشروط يجب توفرها في معيار التقويم الجيد ومن أهمها :[1]

1/ الواقعية والموضوعية : والواقعية تعني أن تكون المعايير غير خيالية ومناسبة للواقع وسهلة التطبيق العملي مع مراعاتها لكافة الظروف الموجودة عند التطبيق كذلك يجب عدم المغالاة فيها بحيث يستحيل الوصول إليها .

2/ الدقة : يجب أن يكون المعيار واضحاً تجنباً للتأويل والتفسير الخاطئ من قبل الأشخاص المكلفين بالانجاز مع سهولة وضوح التعليمات التفسيرية له .

---

[1] المرجع السابق ، ص194 .

3/ المرونة : أن يكون المعيار قابلاً للتعديل عند الضرورة ، فالمعيار الجامد يجعل من الصعوبة بمكان التحكم في الأداء إذا تغيرت الظروف التي وضع فيها المعيار ، فالظروف المحيطة بالمنشأة عرضة للتغيير كالإلغاء وتعديل وتبدل القوانين وتغلب الدورات الاقتصادية كالركود والكساد والرواج .

4/ عدم المغالاة في عدد المعايير : كثرة المعايير قد يعقد الرقابة والتقويم ، لذا من الضروري أن يتم اختيار معايير قياس وتقويم الأداء بعناية فائقة ، وعدم استخدام البعض وترك الآخر بدواعي عدم الأهمية .

5/ التوازن : حيث لا يكون المعيار أقل مما يجب وبالتالي يؤدي إلي الإسراف وعدم الكفاية ، ولا يكون أكثر مما يؤدي إلي خفض الروح المعنوية للعاملين بالمنشأة.

6/ الارتباط بالنشاط : المعيار الذي لا يرتبط بالنشاط يكون غير ذي جدوى لأن الأنشطة تختلف في طبيعتها لذا تختلف المعايير الواجب تطبيقها تبعاً لذلك ، ويجب أن يكون المعيار مناسباً لظروف المنشأة ومواردها ، بحيث يعبر عن أقصى ما يمكن تحقيقه في ظل القدرات المتاحة ، بمعنى أن يحقق الاستخدام الأمثل للطاقات المتوفرة .

– طرق الإعداد لمعايير تقويم الأداء :

توجد عدة طرق لإعداد معايير تقويم الأداء أهمها [1] :

1/ الطريقة التاريخية : تعتمد على بيانات التكلفة التاريخية كما هي مسجلة في سجلات وقوائم التكاليف عن الفترات السابقة ، بحيث تتخذ كأساس للتعبير عن الاتجاهات المتوقع سريانها خلال الفترة المقبلة .

2/ الطريقة التقديرية : وهي تقوم على بيانات التكلفة التاريخية والخبرة الذاتية للمستويات المختلفة المشاركة في إعداد المعايير .

3/ الطريقة الإحصائية : تعتمد هذه الطريقة على إيجاد العلاقة بين المتغيرات المختلفة من خلال بيانات التكاليف باستخدام الأساليب والطرق الإحصائية .

4/ الطريقة العلمية والعملية : وهذه الطريقة تبنى على الأساليب العلمية النظرية من خلال وضع الفروض العملية والتي يتم على أساسها إجراء تجارب معملية لإثبات تلك الفروض بالنسبة لكل عنصر ، وكذلك لكل جزء منها وتفيد هذه الطريقة في تحديد الكمية الواجب اتخاذها كمعيار عملي ممكن بغض النظر عن الأداء السابق ، وكذلك

[1] أحمد حلمي جمعة وآخرون ، مرجع سابق ، ص ص 46 – 47 .

تحديد الوقت اللازم كمعيار عملي لعمل معين من خلال أداء أحد العمال لإحدى العمليات عدة مرات أو أداء مجموعة من العمال لنفس العملية في الأوقات المختلفة للعمل .

رابعاً : طرق وأساليب تقويم الأداء :

تتعد مداخل تقويم الأداء والطرق التي يمكن استخدامها ويمكن تقييم الأداء في المنشآت الاقتصادية من خلال تطبيق الأنظمة الآتية :[1]

1/ نظام الموازنات التقديرية :

ويعد هذا النظام وسيلة ممتازة لتقييم الأداء خصوصاً الموازنات المرنة والتي تعد خطة للرقابة مصممة لتكون مفيدة ، على أساس تقدير النفقات والموارد للأعمال المحددة في الخطة لمختلف أنشطة المنشأة لمقارنتها مع النفقات والموارد الفعلية وإظهار الانحرافات التي خلالها يتم تقييم مدى تنفيذ الخطة وانعكاساتها المالية ، وتستخدم هذه الموازنات لتقييم الأداء على مستوى المنشأة ككل أو على مستوى قسم معين أو خط إنتاجي معين .

2/ نظام محاسبة التكاليف المعيارية :

يقتضي هذا النظام تنظيم حساب تشغيل لكل نشاط أو قسم يشمل من جهة كل التكاليف الفعلية ، ومن جهة ثانية الإنتاج مقيم بتكاليف معيارية ، ويتم تقييم الأداء من خلال تحليل الفرق بين الكلفة الفعلية والكلفة المعيارية التي أصبحت وسيلة شائعة للتعرف على مواطن القوة والضعف في الأداء ومن ثم اتخاذ الخطوات الصحيحة عند القيام بالأنشطة أو الأعمال .

3/ نظام الإدارة بالأهداف :

يتم تقييم الأداء عن طريق اعتماد الإدارة بالأهداف حسب المراحل الآتية :

أ/ تحديد الأهداف لكل نشاط أو مجموعة وكذلك المؤشرات لقياس انجازها .

ب/ تتبع نسب تحقيق الأهداف ومنح المكافآت والعلاوات الإنتاجية على أساس هذه النسب.

ج/ تقييم الأهداف وإعادة تحديدها في ضوء نسب تنفيذ الأهداف والظروف المستجدة.

---

[1] د. فلاح حسن الحسيني ، د. مؤيد عبد الرحمن الدوري ، مرجع سابق ، ص233 .

4/ النسب المالية :

بدأ استخدام هذه النسب من قبل الإدارات الداخلية للمنشآت لتقييم أدائها وللتخطيط . أي أن هذه النسب يمكن استخدامها من قبل جهات رقابية وأيضاً من قبل جهات داخلية لتقييم الأداء . والإدارة يمكن أن تستخدم هذا الأسلوب لتقييم الأداء الشامل للمنشأة أو لتقييم أداء قسم معين من الأقسام .

5/ محاسبة المسئولية :

وهي تعتمد على قاعدة الإدارة اللامركزية ومحاسبياً على نظام الموازنات التخطيطية لمراكز المسئولية كأداة للرقابة وتقويم الأداء ، فهي وسيلة ناجحة لعمل المقارنات وكشف المسئولية عن الانحرافات وأسبابها .

هنالك ثلاثة أساليب يتم إتباعها كلياً أو جزئياً في عملية التقويم وتتمثل في الآتي :[1]

1/ التقييم على أساس الأداء في الماضي :

يتم تقييم الأداء في هذه الطريقة على أساس مقارنة الأداء الحاضر بالأداء في الفترات السابقة ويعاب على هذه الطريقة الآتي :

– قد تكون نتائج الأداء في الماضي المقارن عليه قد احتوت على سلبيات أو انحرافات لم تعالج .

– قد تكون ظروف الأداء في الماضي تمت بناء على آراء شخصية وقد يتغير القائمون بالتخطيط والتنفيذ .

– إن البيانات التاريخية توضح ما كان عليه الأداء وليس ما يجب أن يكون عليه الأداء .

– صعوبة معرفة مدى التحسن في الأداء وإن كان مقبولاً أو غير مقبول .

2/ التقييم على أساس المقارنة مع الغير في المهام المماثلة :

يتم دراسة المنشأة مع المنظمات المماثلة ، ويتم التعرف على أوجه القصور في المنشأة على ضوء مواردها في ظل الظروف المشابهة في المؤسسات النظيرة . ويعاب على هذه الطريقة :

– قد يستحال تطبيقها للصعوبات الكثيرة التي تعترضها من حيث ما يتعلق بالمتغيرات والعوامل التي تؤثر في أداء كل مركز عن الآخر .

---

[1] سامي الوقاد ولؤي وديان ، علم تدقيق الحسابات ، (عمان : مكتبة المجمع العربي للنشر ، 2010م) ص 194 .

– إذا تشابهت وتماثلت أعمال المراكز التي يتم مقارنتها ، فإن تحديد المتغيرات يحتاج إلي دراسات وتحليلات مجهدة ومضيعة للوقت وزيادة التكاليف المنفقة على عمليات التحليل .

– النتائج المتحصل عليها قد يكون مشكوك في صحتها .

3/ التقييم على أساس معايير أداء وموازنات تخطيطية :

يتم تقييم الأداء في هذه الطريقة من خلال توافر نظام للمعايير ومعدلات أداء ومقارنة الأداء الفعلي المنفذ في ضوء ما تحتويه الموازنات التخطيطية المعدة مقدماً . وبالرغم من أن هذه الطريقة من الطرق والأنظمة الحديثة ومستخدمة في محاسبة التكاليف ، إلا أنه لم تتبعها معظم المنشآت ، وترتكز على الجانب الصناعي وإن كان ممكن تطويرها بحيث تتناسب مع طبيعة كافة أنواع النشاطات[1] .

مما سبق ترى الباحثة أنه لكي تكون نتائج تقويم الأداء موضوعية وواقعية لابد من توافر معايير تلاءم وتنسجم مع طبيعة الوحدة الاقتصادية المراد تقويمها ويمكن قياس النتائج على ضوئها لأنها تعتبر قواعد عامة متفق عليها تمثل مقاييس لا يجوز مخالفتها ، وكذلك لابد من طرق وأساليب علمية تساعد على التقويم السليم ، ولابد بمرور التقويم بمراحل حتى يتم إعداد تقرير شامل يتضمن النتائج التي تم التوصل إليها مع بيان الانحرافات في الأداء وطرق معالجتها .

---

[1] المرجع السابق ، ص 195 .

الفصل الثالث

الدراسة الميدانية

وتشتمل على المبحثين الآتيين

المبحث الأول: نبذة تعريفية عن بنك فيصل الإسلامي وبنك الخرطوم والبنك الإسلامي

المبحث الثاني : تحليل البيانات واختبار الفرضيات

المبحث الأول

نبذة تعريفية عن البنوك

(بنك فيصل الإسلامي – بنك الخرطوم – البنك الإسلامي السوداني)

أولاً : بنك فيصل الإسلامي السوداني :

1/ نشأة وتأسيس بنك فيصل الإسلامي السوداني :

بدأت فكرة نشأة بنوك إسلامية في منتصف السبعينات حيث كانت البداية بإنشاء البنك الإسلامي للتنمية بجدة وهو بنك حكومات وتبع ذلك جهد شعبي وخاص نحو إنشاء بنوك إسلامية في كان لسمو الأمير محمد الفيصل فيها الريادة بدعوته لإنشاء بنوك إسلامية كما قامت دار المال الإسلامي وهي شركة قابضة برأسمال قدره بليون دولار بالسعي نحو أقامة بنوك إسلامية في عدد من الأقطار .

ولم يكن السودان بعيداً عن تلك الجهود بل أن فكرة إنشاء بنك إسلامي بالسودان قد برزت لأول مرة بجامعة أم درمان الإسلامية عام 1966م إلا أن الفكرة لم تجد طريقها للتنفيذ . وفي فبراير 1976م أفلحت جهود الأمير محمد الفيصل ونفر كريم من السودانيين في الحصول على موافقة الرئيس الأسبق جعفر محمد نميري على قيام بنك إسلامي بالسودان وقد تم بالفعل إنشاء بنك فيصل الإسلامي السوداني بموجب الأمر المؤقت رقم 9 لسنة 1977م بتاريخ 1977/4/4م الذي تمت اجازته من السلطة التشريعية (مجلس الشعب آنذاك) . وفي مايو 1977م اجتمع ستة وثمانون من المؤسسين السودانيين والسعوديين وبعض مواطني الدول الإسلامية الأخرى ووافقوا على فكرة التأسيس وأكتتبوا فيما بينهم نصف رأس المال المصدق به آنذاك والبالغ ستة مليون جنيه سوداني . وفي 18 أغسطس 1977م تم تسجيل بنك فيصل الإسلامي السوداني كشركة مساهمة عام محدودة وفق قانون الشركات لعام 1925م . هذا وقد باشر البنك أعماله فعليا اعتبار من مايو 1978م .

وقد حدد قانون إنشاء البنك على أن يعمل البنك وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية على تدعيم تنمية المجتمع وذلك بالقيام بجميع الأعمال المصرفية والمالية والتجارية وأعمال الاستثمار ، كما يجوز له لتحقيق أغراضه إنشاء شركات تأمين تعاوني أو أي شركات أخرى ، يجوز له كذلك وفق القانون الخاص المذكور المساهمة في مناشط التنمية الاقتصادية والاجتماعية داخل السودان وخارجه ،وقد حدد القانون أن يكون للبنك رأس مال لا يقل عن ستة ملايين جنيه سوداني ، وترك لعقد التأسيس والنظام الأساسي للبنك توزيع رأس المال إلي أسهم ونسبة المساهمة ونص صراحة أن تدفع مساهمة الجانب غير السوداني بعملة قابلة للتحويل .

واستثنى القانون الخاص المشار إليه البنك من القوانين المنظمة للخدمة وفوائد ما بعد الخدمة على ألا تقل المرتبات والأجور وفوائد ما بعد الخدمة التي يحددها البنك عن الحد الأدنى المنصوص عليه في تلك القوانين وكذلك استثنى البنك من القوانين المنظمة للتأمين وقانون ديوان المراجع العام لسنة 1970م أو أي قانون آخر يحل محله ، كما أعفى كذلك من المواد 32,44، 45 من قانون بنك السودان وذلك دون المساس بسلطة بنك السودان بالإشراف على السياسة الائتمانية للبنك وتوجيهها ، أما أموال البنك وأرباحه فقد أعفيت من جميع أنواع الضرائب وكذلك الأموال المودعة بالبنك للاستثمار ومرتبات وأجور ومكافآت ومعاشات جميع العاملين بالبنك ورئيس وأعضاء مجلس إدارته وهيئة الرقابة الشرعية ، بالإضافة للإعفاءات المنصوص عليها أعلاه فقد جوز القانون للبنك أن يتمتع بأي إعفاءات أو امتيازات منصوص عليه في قانون آخر ، أما فيما يتعلق بمسألة الرقابة على النقد الأجنبي فقد خول القانون لمحافظ بنك السودان أن يعفي البنك من أحكام القوانين المنظمة للرقابة على النقد الأجنبي في الحدود التي يراها مناسبة ، ونص القانون صراحة كذلك أنه لا تجوز مصادرة أموال البنك أو تأميمها أو فرض الحراسة أو الاستيلاء عليها وكذلك لا تحجز بموجب أمر قضائي .

إلا وأنه بعد انقضاء خمس سنوات من عمر البنك فإن قانون البنك تم تعديله بحيث سحبت الميزات والإعفاءات الممنوحة للبنك بموجب الأمر المؤقت الخاص بقانون بنك فيصل الإسلامي السوداني عند تأسيسه وذلك بعد ثبات ورسوخ التجربة وانتشارها ونموها .

2/ أهداف البنك وأغراضه :

حدد البند الرابع من بنود عقد التأسيس أهداف البنك وأغراضه في الآتي :

1/ القيام بجميع الأعمال المصرفية والتجارية والمالية وأعمال الاستثمارات والمساهمة في مشروعات التصنيع والتنمية الاقتصادية والعمرانية والزراعية والتجارية والاجتماعية في أي إقليم أو منطقة أو مديرية بجمهورية السودان أو خارجها .

2/ قبول الودائع بمختلف أنواعها .

3/ تحصيل ودفع الأوامر وأزونات الرصف وغيرها من الأوراق ذات القيمة والتعامل في النقد الأجنبي بكل صوره .

4/ سحب وإستخراج وقبول وتظهير وتنفيذ وإصدار الكمبيالات والشيكات سواء أكانت تدفع فى جمهورية السودان أو فى الخارج وبوالص الشحن وأي أوراق قابلة للتحويل أو النقل أو التحصيل أو التعامل بأي طريقة فى هذه الأوراق شريطة خلوها من أي محظور شرعى .

5/إعطاء القروض الحسنة وفقا للقواعد التي يقررها البنك .

6/الإتجار بالمعادن النفيسة وتوفيرها وتوفير خزائن لحفظ الممتلكات الثمينة .

7/العمل كمنفذ أمين للوصايا الخاصة بالعملاء وغيرهم وتعهد الأمانات بكل أنواعها والعمل على تنفيذها والدخول كوكيل لأي حكومة أو سلطة أخري أو لأي هيئة عامة أو خاصة .

8/تمثيل الهيئات المصرفية المختلفة شريطة عدم التعامل بالربا ومراعاة قواعد الشريعة الإسلامية فى معاملاته مع هذه المصارف .

9/قبول الأموال من الأفراد والأشخاص الإعتباريين سواء كانت بغرض توفيرها أو إستثمارها .

10/القيام بتمويل المشروعات والأنشطة المختلفة التى يقوم بها أفراد أو أشخاص اعتباريين .

11/فتح خطابات الإعتماد والضمان ، وتقديم الخدمات التى يطلبها العملاء فى المجال المالى والإقتصادى والقيام بأعمال أمناء الإستثمار .

12/تقديم الإستثمارات المصرفية والمالية والتجارية والإقتصادية للعملاء وغيرهم وتقديم المشورة للهيئات والأفراد والحكومات فيما يختص بمواضيع الإقتصاد الإسلامى وخاصة البنوك الإسلامية .

13/ قبول الهبات والتبرعات وتوجيهها وفق رغبة دافعيها أو بما يعود بالنفع على المجتمع وكذلك قبول أموال الزكاة وتوجيهها وفق المصارف الشرعية المحددة

14/الإشتراك بأى وجه من الوجوه مع هيئات وشركات أو مؤسسات تزاول أعمالاشبيهة بأعماله وتعاونه علي تحقيق أغراضه فى جمهورية السودان أو خارجها شريطة ان لا يكون فى ذلك تعاملا بالربا أو محظورا شرعيا .

15/ إنشاء مؤسسات أو أنشطة عقارية أو صناعية أو تجارية أو شركات معاونة له فى تحقيق أغراضه كشركات تأمين تعاونى أو عقارات أو خلافها .

16/ إمتلاك وإستئجار العقارات والمنقولات وله أن يبيعها أو يحسنها أو يتصرف فيها بأي وسيلة أخري وله على وجه العموم حق إستثمار أمواله بأي طريقة يراها مناسبة.

17/القيام بأى عمل أو أعمال أيا كانت يرى البنك أنها ضرورية أو من شأنها أن تمكنه من الوصول إلى كل الأغراض المبينة أعلاه أو أي جزء منها أو تذيد بطريقة مباشرة أو غير مباشرة من قيمة ممتلكاته أو موجوداته أو إستثماراته شريطة أن يكون كل ذلك متفقا مع أحكام الشريعة الإسلامية .

18/يجوز للبنك شراء أو بأى وسيلة أخري أن يتحصل على كل أو جزء من ملكية أو شهرة أو حقوق واعمال وإمتيازات أى فرد أو شركة أو هيئة وان يمارس كل الصلاحيات اللازمة أو المناسبة فى إدارة أو التصرف فى مثل هذه الأعمال .

19/القيام بالبحوث والدراسات المتعلقة بإنشاء المشروعات الإقتصادية وتوظيف آخرين لهذا الغرض .

3/النظام الإداري:

إلتزم بنك فيصل الاسلامى السودانى نظام الإدارة بالجودة الشاملة برؤيا(مصرف إسلامى الوجهة ،سودانى السمات ،يلتزم الجودة والإمتياز في أعماله ،إسعادا للعملاء ،ثقة فى الموردين ،تنمية للمجتمع ،عناية بالعاملين ،وتعظيما لحقوق ا لمساهمين)وبرسالة (مصرف يزاوج وجهته الإسلامية وسماته السودانية ،ويستهدف بالتطوير الإمتياز، وبالكفاءة الأفضل مركزا ماليا مليئا سليما ،ومنتجات مصرفية شرعية معاصرة ، وعلاقات خارجية متنامية ، ونظم وتقنيات مستحدثة ،يقوم عليها العاملون كفريق ذا خلق ، ملتزما أمانة مدربا مهارة مؤهلا معرفة ،ويلتزم الشفافية منهجا ، ليسعد المتعاملون والمالكون والمجتمع).

كما حدد البنك عوامل النجاح الأساسية فى الآتى :

1/ إستخدام نظم وتقنيات حديثة تحقق كفاية وكفاءة الأداء ضبطا وسرعة .

2/ إختيار عاملين مؤهلين وإعتماد خارطة لترقيتهم علما ومهارة وإستقرارا وولاء .

3/إستقطاب الموارد رأس مال وودائع .

4/تطوير وتنويع صيغ الخدمة المصرفية والإمتياز فيها والتدقيق فى تنفيذ الشرعية .

5/تنفيذ سياسة إئتمانية نشطة تستوعب متطلبات العملاء وتجذب عملاء جدد وتعيد السابقين .

6/بناء علاقات خارجية منتشرة ومتطورة .

ثانيا بنك الخرطوم:

1/ نشأة وتأسيس بنك الخرطوم:

أتت نشأته مبكرة بعد دخول الإستعمار الإنكليزى بسنوات قليلة تحت مسمى بنك باركليز فى عام 1913م ، ليكون فرعا لبنك باركليز الأم ، وهو من أكبر البنوك فى إنجلترا التى كانت الدولة العظمى تغطى مستعمراتها كل العالم ، فأصبح بنك باركليز الخرطوم يتعامل إقليميا ودوليا مما أكسبه ثقة المراسلين عبر الزمن. ظل بنك الخرطوم في طليعة البنوك فى الإقليم العربي والأفريقى ،ووضعت كوادره نواة العمل المصرفى فى الخليج العربى وأفريقيا ،فكان السودان مؤسس لبنك التنمية الأفريقى.

أحداث هامة في مسيرة البنك :

1913م : تأسيس البنك تحت مسمى البنك الإنكليزى المصري

1925م : تحول إلى بنك باركليز لما وراء البحار .

1954م : تحول إسمه إلى بنك باركليز DCO

1970م: تم تأميمه وتحولت ملكيته للدولة تحت مسمى بنك الدولة للتجارة الخارجية.

1975م : تم تعديل الإسم ليصبح بنك الخرطوم.

1983م : دمج فيه بنك الشعب التعاونى وهو بنك مصر سابقا .

1993م: دهج فيه بنكى الوحدة ،البنك العثمانى سابقا والبنك القومى للإستنراد والتصدير .

2002م: تم تحويل البنك إلى شركة مساهمة عامة .

2005م: دخول بنك دبى الإسلامى كشريك إستراتيجى بما نسبته 60% من الأسهم التأسيسية للبنك .

2006م:طرح أسهمه لأول مرة للجمهور للإكتتاب العام بما نسبته 25% من رأس مال البنك الاسمي (المصرح به).

2008م:دمج فيه بنك الإمارات والسودان ليتضاعف رأسماله ويصبح أحد أكبر البنوك فى السودان .

2/ مراحل تطور البنك :

_فى عام 2013م إحتفل بنك الخرطوم بمرور مائة عام على تأسيسه

كانت حركة التطورات فى سوق المال والبورصات تمثل هاجس للمصرفيين فى السودان ، وراودت هذه الأفكار المصرفيين في بنك الخرطوم فتناولت كتاباتهم ومناقشاتهم تلك الفكرة التى ولدتها روح النقاش عبر تجوالهم ومشاركاتهم فى الندوات الإقليمية فى الوطن العربى والعالمية فى أوربا ، وبدأت فكرة إنشاء سوق للأوراق المالية في مطلع الثمانينات حتى تمت إجازته فى 1991م ثم صدر قانون سوق الخرطوم للأوراق المالية عام 1994م ،وبنك الخرطوم يتابع ذلك وبنظرة مستقبلية بادر بنك الخرطوم بتبني فكرة تكوين أول شركة لبنك الخرطوم تعمل فى سوق الأوراق المالية ، وتزامن مولد الشركة القومية للمعاملات المالية مع قيام سوق

الخرطوم ، وهى أول شركة فى السودان تعمل فى مجال الأوراق المالية. وظل بنك الخرطوم يتابع بجد نجاح تجاربه فى السوق، ناهيك عن دور الشركة القومية للمعاملات المالية التي أثرت حركة السوق فكانت هى السباقة فى الترويج لأسهم الكثير من الشركات السودانية الناجحة، على سبيل المثال وليس الحصر سوداتل التى تعتبر مفخرة لشركات الإتصالات فى العالمين العربي والأفريقى ،بالإضافة لكون أسهمها الأكثر تداولا فى البورصة، تماشيا مع السياسة الاقتصادية الكلية للدولة، وسياسات البنك المركزي فى خصخصة بنوك القطاع العام ،كان لبنك الخرطوم والشركة القومية للمعاملات المالية دور الترويج لأسهم بنك الخرطوم داخليا وخارجيا ونجحا فى ذلك، وتم دخول شريك إستراتيجى برأسمال خارجى مقدر وهو بنك دبي الإسلامى، إضافة إلى قطاع واسع من حملة أسهم البنك من داخل وخارج البلاد. وحسب قانون سوق الخرطوم للأوراق المالية نجح بنك الخرطوم فى تكملة رأسمأله المصرح به والمدفوع فى عملية الطرح،لما نسبته 25%من أسهم البنك. وتمت تلك العملية الترويجية فى سهولة ويسر، وتجاوز عائدها المبلغ المطلوب ،وكان حصيلة هذا الطرح تسجيل فائض إكتتاب بلغ 200% من المبلغ المستهدف لتكملة رأس مال البنك ، حيث كان المستهدف 32 مليون دولار، الأمر الذي إستدعى القيام بعملية تخصيص للأسهم علي المساهمين بنسب محددة، وكان ثمرة هذا العمل ما يلى:

1/تمتع بنك الخرطوم بقاعدة عريضة من المساهمين.

2/القيام بعملية تخصيص الأسهم على المساهمين فى وقت وجيز جدا وإرجاع المبالغ الفائضة للمساهمين.

3/طباعة كل شهادات الملكية وتسليمها للمساهمين عبر مراكز الاكتتاب (داحل وخارج السودان) بعد التخصيص مباشرة ، وفى زمن قياسي.

4/إدراج أسهم بنك الخرطوم بسوق الخرطوم للأوراق المالية ضمن لوائح الشركات المدرجة بالبورصة بالسوق النظامية ،وكان ذلك فى يوم 22 يوليو 2007م ، وقد شهد بنك الخرطوم تداول نشط فى السوق على أسهمه منذ الأيام الأولى لإدراجه.

5/تأسيس قسم خاص بشئون المساهمين والأسهم ، ووضع نظام عمل متكامل يعتمد علي النظام الالي
(الحاسوب) وتحديد دورة مستندية متكاملة لعمل ونشاط القسم وتم تزويده بكادر مقتدر وقد واكب ذلك انشاء واعداد نظام الكتزوني جديد معد لاغراض خدمة سجل مساهمي ببنك الخرطوم ويعتمد النظام الاكتروني (الالي) في كل مراحله.
6/ وقد أوجب ذلك التداول النشط القيام بحفظ سجلات المساهمين وللأسهم فى سجلات منتظمة ودورة مستندية منضبطة لأعمال شئون المساهمين وفق معايير البورصة وقانونها المنظم للأوراق المالية.
7/كان بنك الخرطوم من بين الشركات المساهمة العامة السودانية السباقة التى قامت بإيداع سجل مساهميها لدى مركز الإيداع والحفظ المركزى ببورصة الخرطوم عند إنشائه فى يونيو 2008م.
3/ الأغراض الرئيسية لبنك الخرطوم وشركاته التابعة ومساهماته فى الشركات الأخرى :_
يمارس بنك الخرطوم جميع الأعمال المصرفية ،وفقا" للسياسات التي يصدرها بنك السودان المركزي ،ويعد بنك الخرطوم أحد البنوك الشاملة،بل وابرزها في البلاد والتي اتسعت انشطتها لتشمل أغراض مختلفة ومتنوعة عبر فروعه المنتشرة في كل أنحاء البلاد والتي تزيد عن خمسين فرعا" وعدد من الشركات التابعة المتخصصة والتي مثلت أزرع هامة مكنت البنك من التوسع في جميع الانشطة وفتحت امامه مجالات هامة ..هذا الي جانب قيامه بالاعمال التجارية والمالية والعقارية ..... الخ، عبر عدد من الشركات التابعة المتخصصة والمملوكة للبنك وهي :
1/الشركة القومية للمعاملات المالية(وسيط مالي معتمد بسوق الخرطوم للاوراق المالية)
2/ الشركة القومية للتجارة(شركة تجارية تمارس النشاط التجاري والخدمي والاستيراد والتصدير ....)
3/الشركة القومية للبيع بالتقسيط والتى تم تغيير إسمها الي A2Z
4/الشركة القومية للصرافة .

5/شركة واحة الخرطوم (تدير اكبر مجمع عقاري وفندق في قلب العاصمة الخرطوم) ويمتلك فيها البنك 60% من الاسهم ،إلى جانب مساهمات أخرى فى شركات مختلفة.

7/ تشمل محفظة البنك الإستثمارية عدد من الإصول العقارية والمبانى إلى جانب عدد من الأوراق المالية المتنوعة.

_ الصناديق الإستثمارية التى أصدرها البنك :

أصدر بنك الخرطوم حتى الآن صندوق واحد هو : صندوق إجازة بنك الخرطوم الإستثمارى ، وعمره خمس سنوات وبحجم 38,45 مليون جنيه سودانى ما يعادل 63,55 مليون درهم إماراتى تقريبا، ويدار هذا الصندوق بواسطة بنك الإستثمار المالى ،وصكوك هذا الصندوق متداولة فى سوق الخرطوم للأوراق المالية.

ثالثا :البنك الإسلامي السودانى:

1/ النشأة والتأسيس:

تأسس البنك عام 1982م وسجل تحت الرقم 2159 كشركة مساهمة عامة حسب قانون الشركات لعام 1925م وباشر عمله بأول فرع _فرع الخرطوم شارع القصر _ فى 10 مايو 1983م إلى ان وصل عددالفروع إلى 44فرعا ،عضو صندوق ضمان الودائع المصرفية وثمرة من ثمار الحركة الوطنية وملتقى الخبرات المصرفية وإثراء لموروث أمتنا الإسلامية والعربية وفى إنفتاح عالمى .

يمارس البنك جميع الأعمال المصرفية وكافة أنواع الإستثمار ويقدم البنك خدماته السريعة والممتازة من خلال 44 فرعا منتشرة فى ربوع السودان منها 13 فرعا بالعاصمة و 31 فرعا بالولايات تعمل بأحدث التقنيات الحديثة.

2/النشاط:

القيام بجميع الأعمال المصرفية والمعاملات التجارية والإستثمارية والحرفية والمساهمة فى المشروعات التنموية الإقتصادية والإجتماعية وتنشيط التعامل فى مجال التجارة الخارجية وذلك على هدى الشريعة الإسلامية وبتقنيات حديثة ومتطورة.

3/ الأهداف:

_دعم الإقتصاد الوطنى علي هدى الشريعة الاسلامية.

_دعم النهضة الاقتصادية محليا وإقليميا وعالميا.

مزاولة العمل المصرفى والارتقاء به وفق السياسات المصرفية المركزية والدولية.

_تنشيط التجارة الخارجية ودعم الصادر.

_دعم أصحاب الأعمال لإهتمام بالأعمال الصغيرة والمستثمرين والحرفيين والأسر المنتجة

_التعاون المصرفى والتقنى مع الدول الصديقة فى كافة الشراكات والمجالات.

_مواكبة التحديث والتطور والإنفتاح العالمى توافقا مع ثورة الإتصالات والشبكة التقنية الإلكترونية الحديثة .

4/ تطور رأس المال :

بدأ البنك الإسلامى السودانى أعماله فى عام 1983م برأسمال وقدره 20 مليون دولار أمريكى بسعر السهم 100 دولار أمريكى تعادل 130 جنيه سودانى مقسمة إلى 200 سهم والقيمة الكلية للأسهم 26 مليون جنيه سودانى ،فى عام 1984م أجازت الجمعية العمومية لمساهمي البنك توصية مجلس الإدارة بزيادة رأس مال البنك إلي 30مليون دولار تعادل 39 مليون جنيه سودانى .

المبحث الثاني
تحليل البيانات واختبار الفرضيات

أولا : إجراءات الدراسة الميدانية:

1/ أداة الدراسة:

تم تصميم الإستبانة بشكل خاص لجمع البيانات بالإعتماد على الدراسات السابقة والمراجع للمواضيع المتعلقة بموضوع الدراسة وآراء عدد من أعضاء هيئة التدريس ذوي الخبرة فى هذا المجال ،وكذلك بعض أصحاب الخبرة فى مجال المحاسبة ،وذلك لتحديد فقرات الإستبانة ،وقد تم تحكيم الإستبانة من قبل ذوي الخبرة.

تم توجيه الاستبانة إلى عينة تتكون من 50 فرد من الموظفين ببنك الخرطوم وبنك فيصل الإسلامى والبنك الإسلامى السودانى وتتكون الإستبانة من جزأين:

الجزء الأول: يتضمن المعلومات الشخصية للمبحوثين (العمر،المؤهل العلمى، التخصص العلمى،سنوات الخبرة،المسمى الوظيفى) وذلك للوقوف على أعمار ومؤهلات وتخصصات وخبرات ووظائف المبحوثين.

الجزء الثانى: يتضمن أسئلة الفرضيات كلا علة حدة،

تم توجيه عبارات الإستبانة علي الموظفين ببنك الخرطوم وبنك فيصل الإسلامى والبنك الإسلامى السودانى (عينة الدراسة) وقد إحتوت الإستبانة على (19) سؤال وعلى كل فرد من عينة الدراسة تحديد إجابة واحدة فى كل سؤال وفق مقياس ليكرت الخماسي (أوافق بشدة، أوافق، محايد، لا أوافق، لا أوافق بشدة).

وقد تم توزيع عبارات الإستبانة على فرضيات الدراسة الخمسة، وقد إشتملت كل فرضة على عدة عبارات.

تم إختبار ثبات عبارات الإستبانة عن طريق معامل ألفا كرونباخ الاحصائى وقد كانت النتيجة 77%وهذا يدل على ثبات عبارات الاستبانة.

الأساليب الإحصائية المستخدمة:

لتحقيق أهداف الدراسة وللتحقق من فرضياتها، تم إستخدام الطرق والإجراءات الإحصائية التالية؛

_العرض البيانى والتوزيع التكرارى للبيانات .

_النسب المئوية.

_المنوال،

_إختبار مربع كاى لاختبار فرضيات الدراسة.

ولتطبيق الطرق والأساليب الإحصائية المزكورة أعلاه على البيانات التى تم الحصول عليها من إجابات العينة تم إستخدام برنامج التحليل الإحصائى (Spss) والذى يعد من أكثر الحزم الإحصائية دقة فى النتائج كما تم إستخدام برنامج Microsoft Office Excel2007

تطبيق أداة الإستبانة:

وزعت الإستبانة على عينة الدراسة وتم تفريغ البيانات فى جداول أعدها الباحث لهذا الغرض، حيث تم تحويل المتغيرات الاسمية (أوافق بشدة، أوافق، محايد، لا أوافق، لا أوافق بشدة).إلى متغيرات كمية (5 4 3 2 1) على الترتيب. وأعد الباحث الجداول والأشكال البيانية اللازمة لكل سؤال فى الإستبانة كما يلى:

ثانيا : تحليل بيانات الدراسة الميدانية :

أ/ تحليل البيانات الشخصية :

1/ الفئة العمرية :

جدول رقم (1-2-3)

التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة حسب الفئة العمرية

الفئة العمرية	العدد	النسبة المئوية
اقل من 30 سنة	25	50.0
من 30 الي 40 سنة	11	22.0
من 40 الي 50سنة	12	24.0
من 50 فما فوق	2	4.0
المجموع	50	100.0

المصدر :إعداد الباحثة من الدراسة الميدانية 2016م

شكل رقم (1-2-3)

الشكل البياني لأفراد عينة الدراسة حسب الفئة العمرية

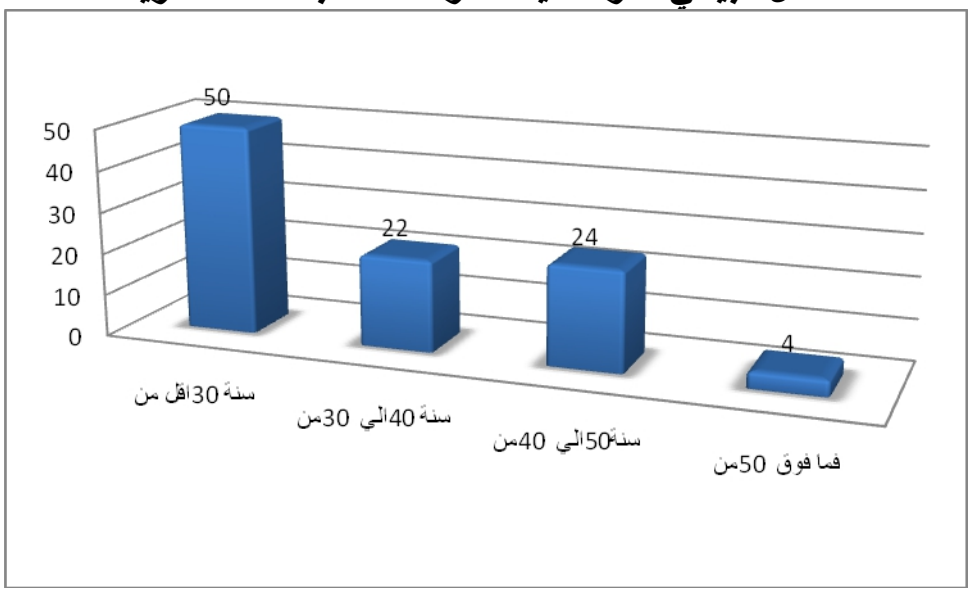

المصدر :إعداد الباحثة من الدراسة الميدانية 2016م

تلاحظ الباحثة من خلال الجدول والشكل أعلاه أن غالبية أفراد الدراسة تقع أعمارهم في الفئة العمرية (أقل من 30 سنة) حيث بلغ عددهم 35 فرد بنسبة 50% أما الفئة العمرية من (30 – 40) بلغ عددهم 11 فرد بنسبة 22% والفئة العمرية من (40 – 50) بلغ عددهم 12 فرد بنسبة 24% والفئة من 50 فما فوق بلـ 84 م 2فرد بنسبة 4% .

2- المؤهل العلمي :

جدول رقم (3- 2-2)

التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	العدد	النسبة المئوية
ثانوي	7	14.0
جامعي	33	66.0
فوق الجامعي	10	20.0
المجموع	50	100.0

المصدر :إعداد الباحثة من الدراسة الميدانية 2016م

شكل رقم (2-2-3)

الشكل البياني لأفراد عينة الدراسة حسب المؤهل العلمى

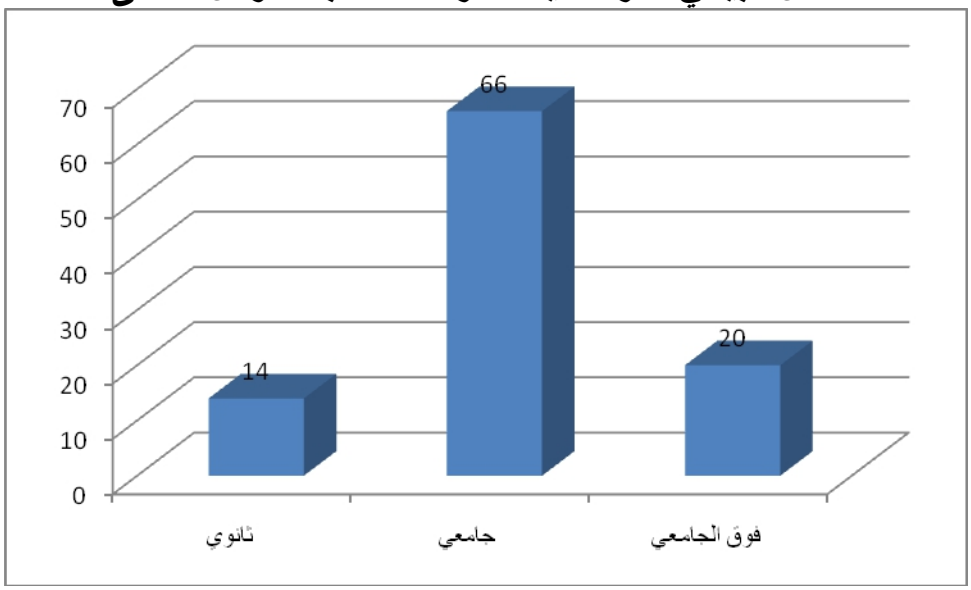

المصدر :إعداد الباحثة من الدراسة الميدانية 2016م.

تلاحظ الباحثة من خلال الجدول والشكل أعلاه أن غالبية أفراد الدراسة مؤهلهم العلمي جامعي حيث بلغ عددهم 33 فرد بنسبة 66% أما المؤهل العلمي فوق الجامعي بلغ عددهم 10 أفراد بنسبة 20% والثانوي بلغ عددهم 7 أفراد بنسبة 14% .

3- التخصص العلمي:

جدول رقم (3- 3-2)

التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة حسب التخصص العلمي

التخصص	العدد	النسبة المئوية
محاسبة	26	52.0
إدارة أعمال	10	20.0
اقتصاد	8	16.0
أخرى	6	12.0
المجموع	50	100.0

المصدر :إعداد الباحثة من الدراسة الميدانية 2016م.

شكل رقم (3-2-3)

الشكل البياني لأفراد عينة الدراسة حسب التخصص العلمي

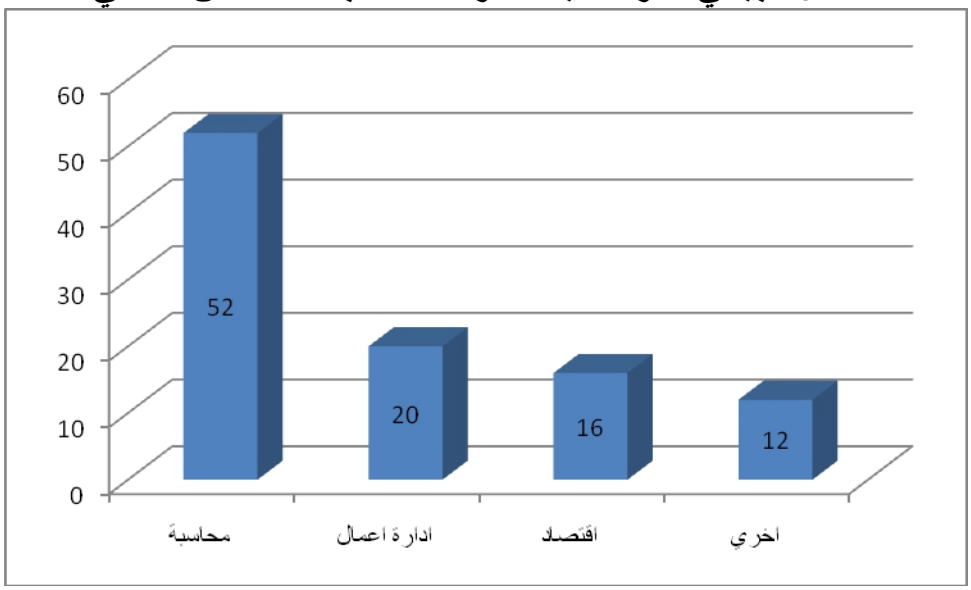

المصدر :إعداد الباحثة من الدراسة الميدانية 2016م.

تلاحظ الباحثة من خلال الجدول والشكل أعلاه أن غالبية أفراد الدراسة تخصصهم العلمي محاسبة حيث بلغ عددهم 26فرد بنسبة 52% ، إدارة الأعمال بلغ عددهم

10 أفراد بنسبة 20% ، اقتصاد عددهم 8 أفراد بنسبة 16% ، التخصصات الأخرى بلغ عددهم 6 أفراد بنسبة 12% .

4- عدد سنوات الخبرة:

جدول رقم (3- 4-2)

التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة حسب عدد سنوات الخبرة

عدد سنوات الخبرة	العدد	النسبة المئوية
اقل من 5 سنوات	23	46.0
من 5 الي 10 سنوات	7	14.0
من 10 الي 15 سنة	10	20.0
أكثر من 15 سنة	10	20.0
المجموع	50	100.0

المصدر :إعداد الباحثة من الدراسة الميدانية 2016م

شكل رقم (4-2-3)
الشكل البياني لأفراد عينة الدراسة حسب عدد سنوات الخبرة

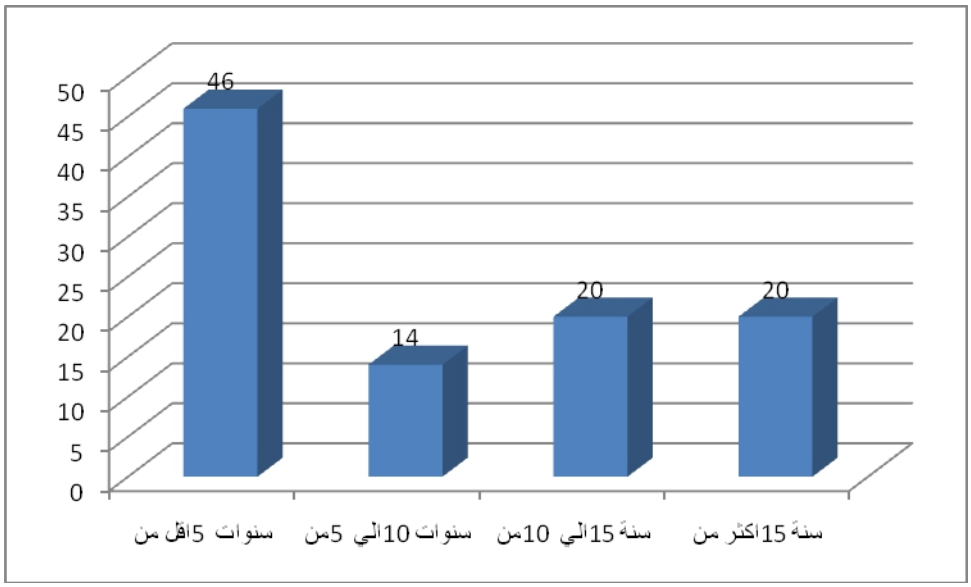

المصدر :إعداد الباحثة من الدراسة الميدانية 2016م.

تلاحظ الباحثة من خلال الجدول والشكل أعلاه أن غالبية أفراد الدراسة عدد سنوات الخبرة لديهم تقع في الفئة أقل من 5 سنوات حيث بلغ عددهم 23فرد بنسبة 46% والفئة من 5 – 10 سنوات بلغ عددهم 7أفراد بنسبة 14% والفئة من 10–15 سنة بلغ عددهم 10 أفراد بنسبة 20% والفئة أكثر من 15 بلغ عددهم 10 أفراد بنسبة 20% .

5- المسمي الوظيفي:

جدول رقم (3- 5-2)

التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة حسب المسمى الوظيفي

المسمي الوظيفي	العدد	النسبة المئوية
مدير مالي	1	2.0
رئيس قسم	8	16.0
مدقق داخلي	9	18.0
محاسب	25	50.0
أخرى	7	14.0
المجموع	50	100.0

المصدر :إعداد الباحثة من الدراسة الميدانية 2016م

شكل رقم (5-2-3)

الشكل البياني لأفراد عينة الدراسة حسب المسمى الوظيفي

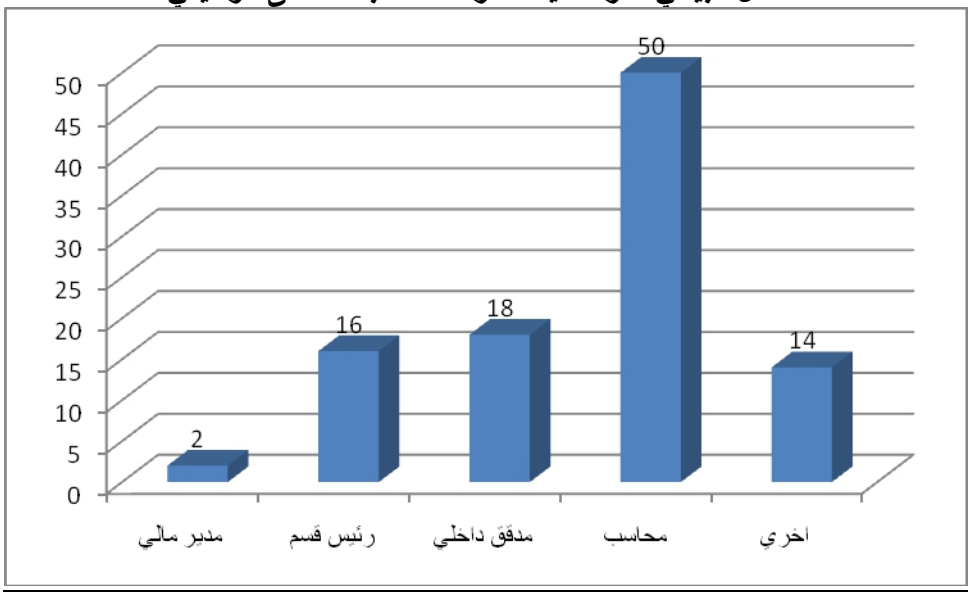

المصدر :إعداد الباحثة من الدراسة الميدانية 2016م.

تلاحظ الباحثة من خلال الجدول والشكل أعلاه أن غالبية أفراد الدراسة وظيفتهم هي محاسب حيث بلغ عددهم 25فرد بنسبة 50% أم مدير مالي بلغ عددهم فرد 1 بنسبة 2% ورئيس

قسم بلغ عددهم 8 بنسبة 16% أما وظيفة مدقق داخلي بلغ عددهم تسع أفراد بنسبة 18% أما وظائف أخرى بلغ عددهم 7 أفراد بنسبة 14% .

ب : تحليل عبارات الاستبيان :

وصف عبارات المحور الأول :

1- يمنح مجلس الإدارة المراجع صلاحيات كافية للقيام بأعماله بكفاءة وفعالية .

جدول رقم (6-2-3)

الإجابة	العدد	النسبة المئوية %
أوافق بشدة	28	56.0
أوافق	18	36.0
محايد	3	6.0
لا أوافق	1	2.0
لا أوافق بشدة	0	%0
المجموع	50	%100

المصدر :إعداد الباحثة من الدراسة الميدانية 2016م

شكل رقم (6-2-3)

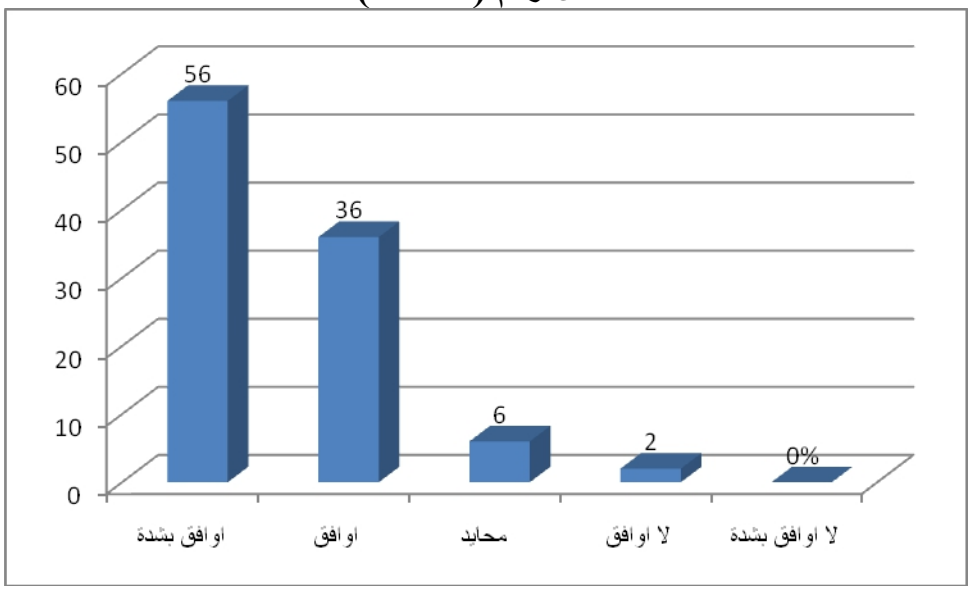

المصدر :إعداد الباحثة من الدراسة الميدانية 2016م.

تلاحظ الباحثة من خلال الجدول والشكل أعلاه أن غالبية أفراد الدراسة أجابوا على العبارة أعلاه بـ (أوافق بشدة) حيث بلغ عددهم 28فرد بنسبة 56% بينما عبارة (أوافق) بلغ عددهم 18فرد بنسبة 36% وعبارة (محايد) بلغ عددهم 3أفراد بنسبة 6% وعبارة (لا أوافق) بلغ عددهم فرد واحد بنسبة 2% .

2- يملك المراجع الحرية في اختيار إعداد برنامج المراجعة والأنشطة التي يجب فحصها

جدول رقم (7-2-3)

الإجابة	العدد	النسبة المئوية %
أوافق بشدة	23	46.0
أوافق	22	44.0
محايد	4	8.0
لا أوافق	1	2.0
لا أوافق بشدة	0	%0
المجموع	50	100.0

المصدر:إعداد الباحثة من الدراسة الميدانية 2016م

شكل رقم (7-2-3)

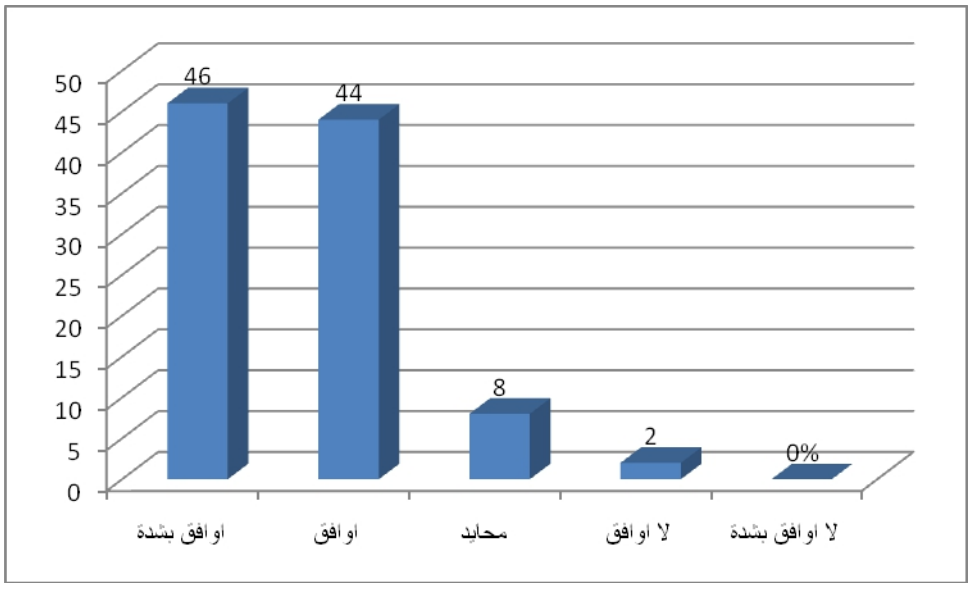

المصدر:إعداد الباحثة من الدراسة الميدانية 2016م

تلاحظ الباحثة من خلال الجدول والشكل أعلاه أن غالبية أفراد الدراسة أجابوا على العبارة أعلاه بـ (أوافق بشدة) حيث بلغ عددهم 23فرد بنسبة 46% بينما عبارة (أوافق) بلغ عددهم 22فرد بنسبة 44% وعبارة (محايد) بلغ عددهم 4أفراد بنسبة 8% وعبارة (لا أوافق) بلغ عددهم فرد واحد بنسبة 2% .

3- يحرص المراجع باستمرار علي متابعة التطورات الحاصلة علي معايير المراجعة ويستند إليها عند أداء عمله .

جدول رقم (8-2-3)

الإجابة	العدد	النسبة المئوية %
أوافق بشدة	27	54.0
أوافق	20	40.0
محايد	1	2.0
لا أوافق	2	4.0
لا أوافق بشدة	0	%0
المجموع	50	100.0

المصدر:إعداد الباحثة من الدراسة الميدانية 2016م

شكل رقم (8-2-3)

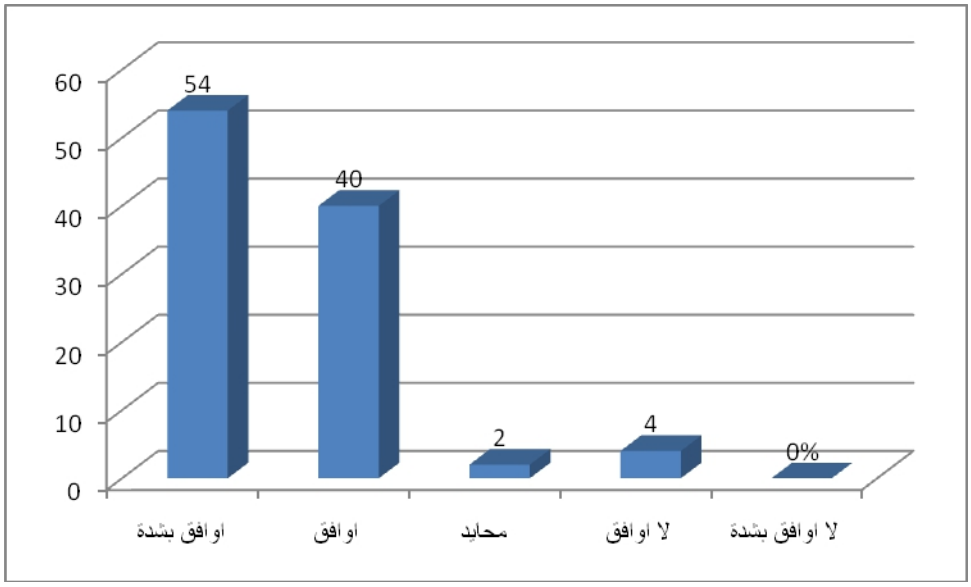

المصدر :إعداد الباحثة من الدراسة الميدانية 2016م

تلاحظ الباحثة من خلال الجدول والشكل أعلاه أن غالبية أفراد الدراسة أجابوا على العبارة أعلاه بـ (أوافق بشدة) حيث بلغ عددهم 27فرد بنسبة 54% بينما عبارة (أوافق) بلغ عددهم 20فرد بنسبة 40% وعبارة (محايد) بلغ عددهم فرد واحد بنسبة 2% وعبارة (لا أوافق) بلغ عددهم 2 فرد بنسبة 4% .

4- وجود معايير المراجعة تمكن من تحسين الأداء المهني لمهنة المراجعة.

جدول رقم (9-2-3)

الإجابة	العدد	النسبة المئوية %
أوافق بشدة	28	56.0
أوافق	21	42.0
محايد	1	2.0
لا أوافق	0	%0
لا أوافق بشدة	0	%0
المجموع	50	100.0

المصدر :إعداد الباحثة من الدراسة الميدانية 2016م

شكل رقم (9-2-3)

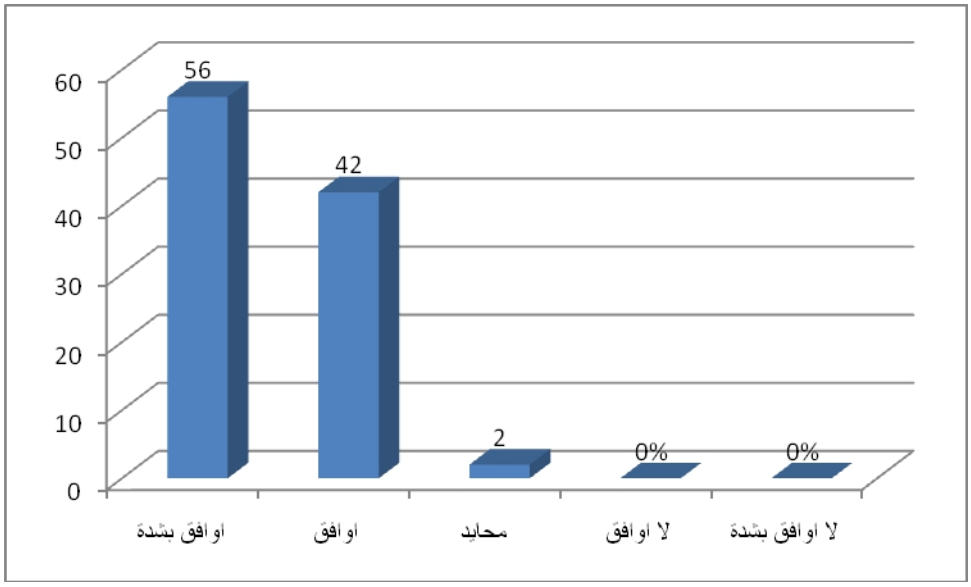

المصدر:إعداد الباحثة من الدراسة الميدانية 2016م

تلاحظ الباحثة من خلال الجدول والشكل أعلاه أن غالبية أفراد الدراسة أجابوا على العبارة أعلاه بـ (أوافق بشدة) حيث بلغ عددهم 28فرد بنسبة 56% بينما عبارة (أوافق) بلغ عددهم 21فرد بنسبة 42% وعبارة (محايد) بلغ عددهم فرد واحد بنسبة 2% .

5- يقوم المراجع بتطبيق معايير المراجعة التي تسهم في عمليات تقويم الأداء

جدول رقم (10-2-3)

الإجابة	العدد	النسبة المئوية %
أوافق بشدة	18	36.0
أوافق	31	62.0
محايد	0	%0
لا أوافق	1	2.0
لا أوافق بشدة	0	%0
المجموع	50	100.0

المصدر:إعداد الباحثة من الدراسة الميدانية 2016م

شكل رقم (10-2-3)

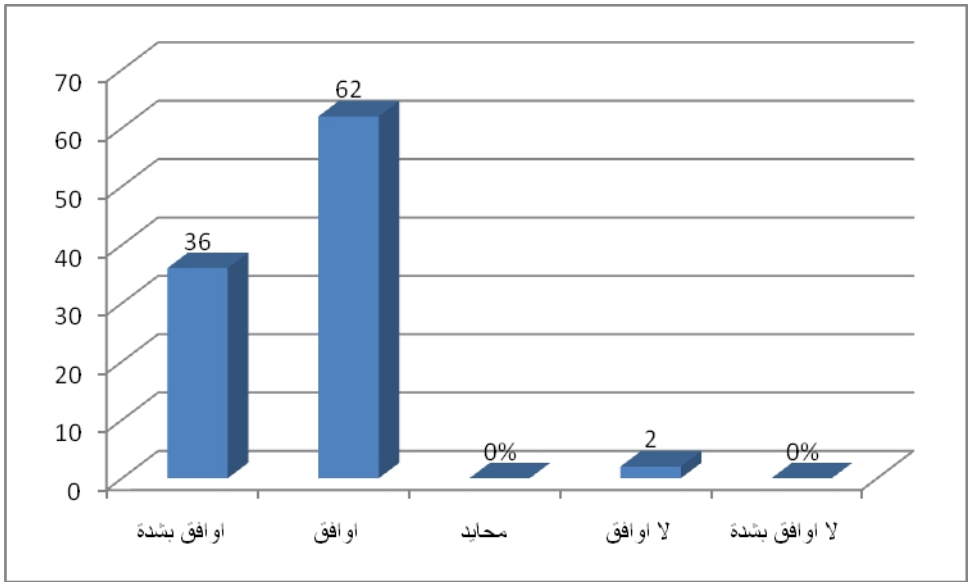

المصدر:إعداد الباحثة من الدراسة الميدانية 2016م

تلاحظ الباحثة من خلال الجدول والشكل أعلاه أن غالبية أفراد الدراسة أجابوا على العبارة أعلاه بـ (أوافق) حيث بلغ عددهم 31فرد بنسبة 62% بينما عبارة (أوافق بشدة) بلغ عددهم 18فرد بنسبة 36% وعبارة (لا أوافق) بلغ عددهم فرد واحد بنسبة 2% .

6- يقوم المراجع بالتأكد من أن موارد المراجعة مناسبة وكافية

جدول رقم (11-2-3)

الإجابة	العدد	النسبة المئوية %
أوافق بشدة	12	24.0
أوافق	34	68.0
محايد	2	4.0
لا أوافق	2	4.0
لا أوافق بشدة	0	%0
المجموع	50	100.0

المصدر:إعداد الباحثة من الدراسة الميدانية 2016م

شكل رقم (11-2-3)

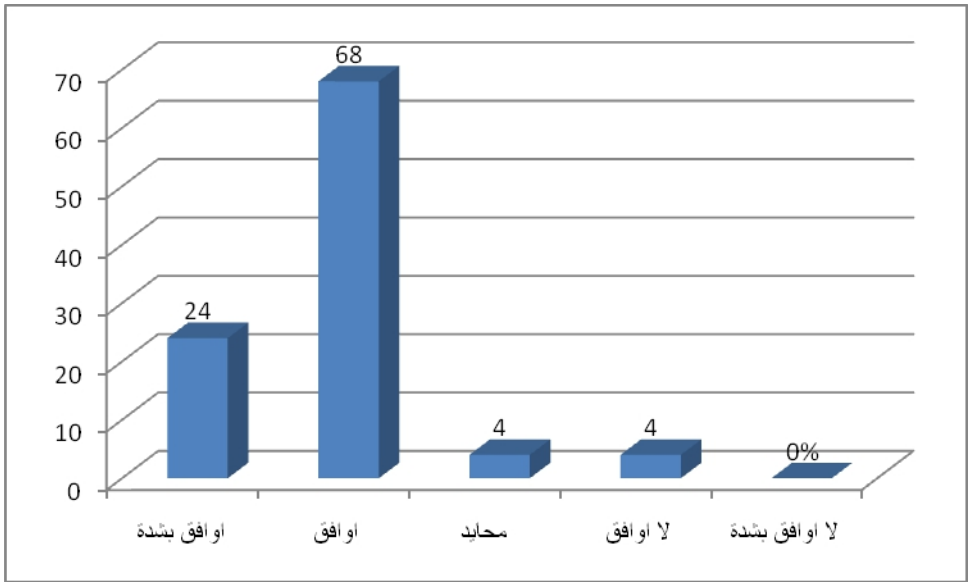

المصدر:إعداد الباحثة من الدراسة الميدانية 2016م

تلاحظ الباحثة من خلال الجدول والشكل أعلاه أن غالبية أفراد الدراسة أجابوا على العبارة أعلاه بـ (أوافق) حيث بلغ عددهم 34فرد بنسبة 68% بينما عبارة (أوافق بشدة) بلغ عددهم 12فرد بنسبة 24% وعبارة (محايد) بلغ عددهم 2فرد بنسبة 4% وعبارة (لا أوافق) بلغ عددهم 2فرد بنسبة 4% .

7- يقوم المراجع بالتأكد من قيام البنك بوضع معايير ومقاييس كافية لتحديد مدي الالتزام بها.

جدول رقم (12-2-3)

الإجابة	العدد	النسبة المئوية %
أوافق بشدة	22	44.0
أوافق	24	48.0
محايد	3	6.0
لا أوافق	1	2.0
لا أوافق بشدة	0	%0
المجموع	50	100.0

المصدر:إعداد الباحثة من الدراسة الميدانية 2016م

شكل رقم (12-2-3)

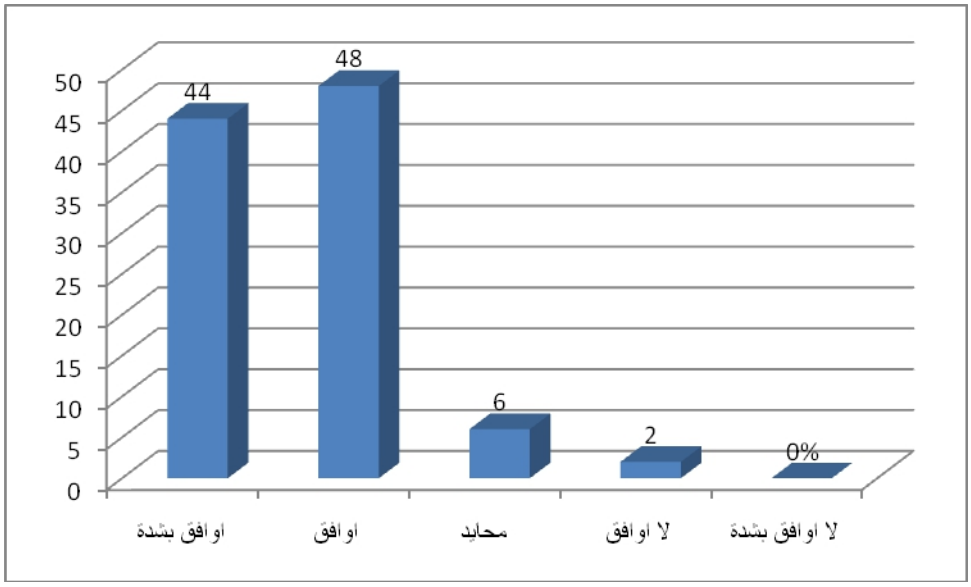

المصدر:إعداد الباحثة من الدراسة الميدانية 2016م

تلاحظ الباحثة من خلال الجدول والشكل أعلاه أن غالبية أفراد الدراسة أجابوا على العبارة أعلاه بـ (أوافق) حيث بلغ عددهم 24فرد بنسبة 48% بينما عبارة (أوافق بشدة) بلغ عددهم 22فرد بنسبة 44% وعبارة (محايد) بلغ عددهم 3أفراد بنسبة 6% وعبارة (لا أوافق) بلغ عددهم فرد واحد بنسبة 2% .

تحليل عبارات المحور الثاني :

1- يقوم المراجعين برفع تقارير عن نتائج عملية المراجعة فور الانتهاء منها .

جدول رقم (13-2-3)

الإجابة	العدد	النسبة المئوية %
أوافق بشدة	26	52.0
أوافق	22	44.0
محايد	2	4.0
لا أوافق	0	%0
لا أوافق بشدة	0	%0
المجموع	50	100.0

المصدر:إعداد الباحثة من الدراسة الميدانية 2016م

شكل رقم (13-2-3)

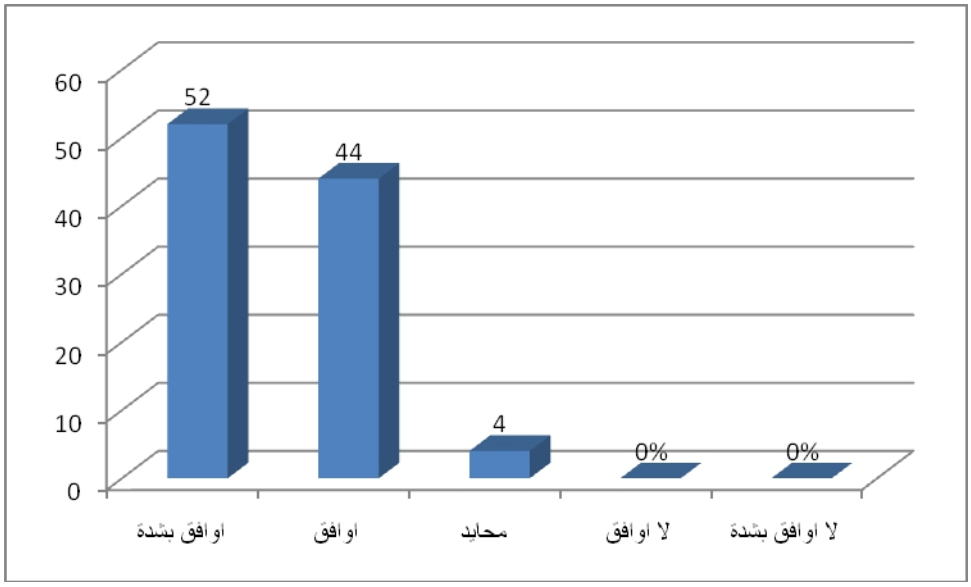

المصدر:إعداد الباحثة من الدراسة الميدانية 2016م

تلاحظ الباحثة من خلال الجدول والشكل أعلاه أن غالبية أفراد الدراسة أجابوا على العبارة أعلاه بـ (أوافق بشدة) حيث بلغ عددهم 26فرد بنسبة 52% بينما عبارة (أوافق) بلغ عددهم 22فرد بنسبة 44% وعبارة (محايد) بلغ عددهم 2 فرد بنسبة 4% .

2- تتضمن التقارير التزام المصارف بتطبيق معايير المراجعة .

جدول رقم (14-2-3)

الإجابة	العدد	النسبة المئوية %
أوافق بشدة	16	32.0
أوافق	31	62.0
محايد	1	2.0
لا أوافق	2	4.0
لا أوافق بشدة	0	%0
المجموع	50	100.0

المصدر:إعداد الباحثة من الدراسة الميدانية 2016م

شكل رقم (14-2-3)

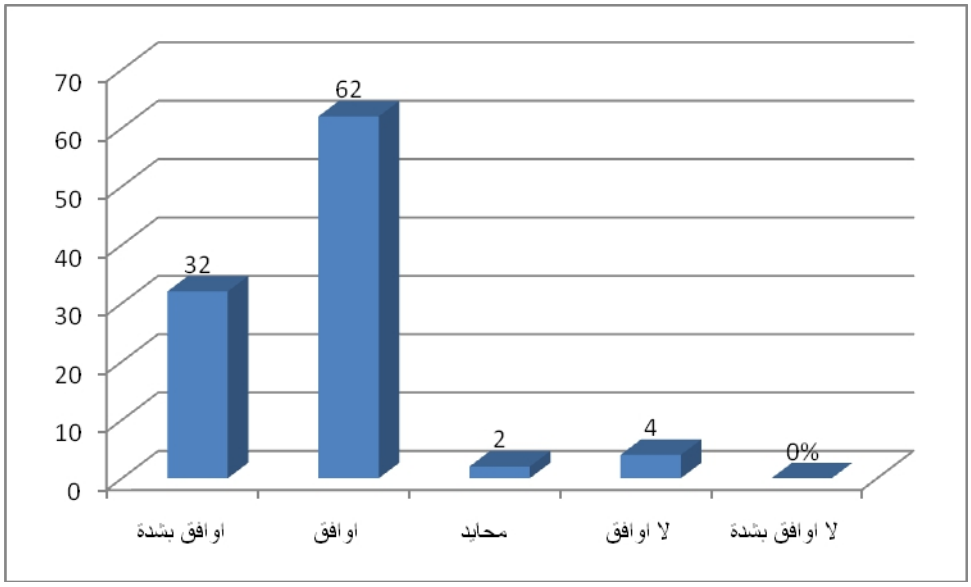

المصدر :إعداد الباحثة من الدراسة الميدانية 2016م

تلاحظ الباحثة من خلال الجدول والشكل أعلاه أن غالبية أفراد الدراسة أجابوا على العبارة أعلاه بـ (أوافق) حيث بلغ عددهم 31فرد بنسبة 62% بينما عبارة (أوافق بشدة) بلغ عددهم 16فرد بنسبة 32% وعبارة (محايد) بلغ عددهم فرد واحد بنسبة 2% وعبارة (لا أوافق) بلغ عددهم 2فرد بنسبة 4% .

3- يمثل تقرير المراجع الحصيلة النهائية لعملية المراجعة .

جدول رقم (15-2-3)

الإجابة	العدد	النسبة المئوية %
أوافق بشدة	18	36.0
أوافق	28	56.0
محايد	3	6.0
لا أوافق	1	2.0
لا أوافق بشدة	0	%0
المجموع	50	100.0

المصدر :إعداد الباحثة من الدراسة الميدانية 2016م

شكل رقم (15-2-3)

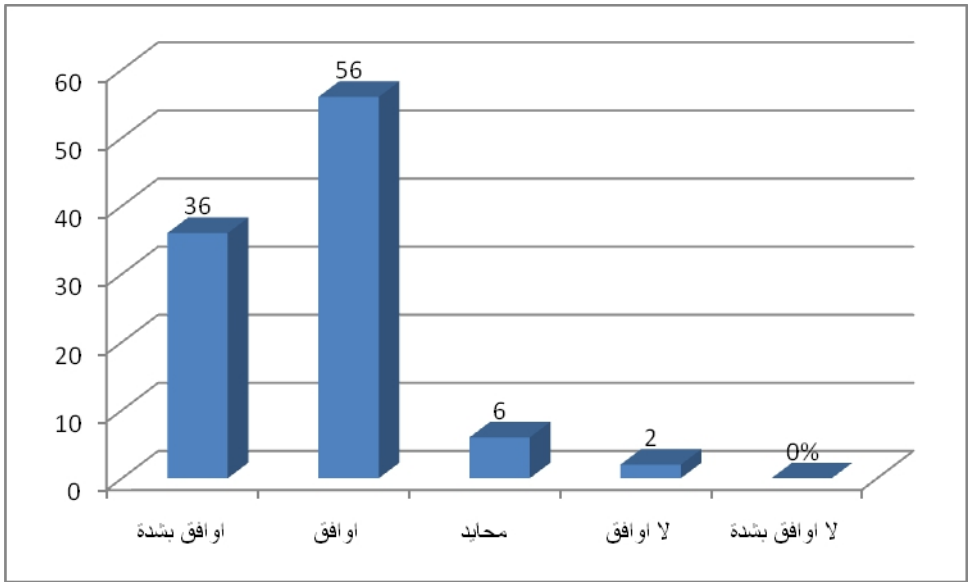

المصدر:إعداد الباحثة من الدراسة الميدانية 2016م

تلاحظ الباحثة من خلال الجدول والشكل أعلاه أن غالبية أفراد الدراسة أجابوا على العبارة أعلاه بـ (أوافق) حيث بلغ عددهم 28فرد بنسبة 56% بينما عبارة (أوافق بشدة) بلغ عددهم 18فرد بنسبة 36% وعبارة (محايد) بلغ عددهم 3أفراد بنسبة 6% وعبارة (لا أوافق) بلغ عددهم فرد واحد بنسبة 2% .

4- يوضح التقرير أن القوائم المالية قد أعدت وفقا للمبادئ المحاسبية المقبولة قبولا عاما .

جدول رقم (16-2-3)

الإجابة	العدد	النسبة المئوية %
أوافق بشدة	25	50.0
أوافق	24	48.0
محايد	1	2.0
لا أوافق	0	%0
لا أوافق بشدة	0	%0
المجموع	50	100.0

المصدر:إعداد الباحثة من الدراسة الميدانية 2016م

شكل رقم (16-2-3)

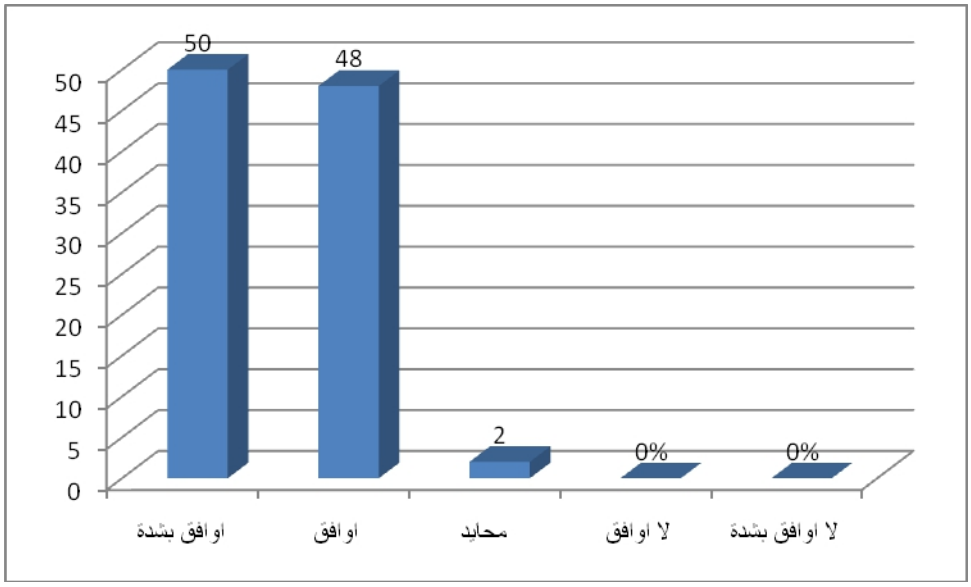

المصدر :إعداد الباحثة من الدراسة الميدانية 2016م

تلاحظ الباحثة من خلال الجدول والشكل أعلاه أن غالبية أفراد الدراسة أجابوا على العبارة أعلاه بـ (أوافق بشدة) حيث بلغ عددهم 25فرد بنسبة 50% بينما عبارة (أوافق) بلغ عددهم 24فرد بنسبة 48% وعبارة (محايد) بلغ عددهم فرد واحد بنسبة 2% .

5- وجود معايير المراجعة تعني الوصول الي أداء جيد طموحات مستخدمي القوائم المالية.

جدول رقم (17-2-3)

الإجابة	العدد	النسبة المئوية %
أوافق بشدة	17	34.0
أوافق	31	62.0
محايد	1	2.0
لا أوافق	1	2.0
لا أوافق بشدة	0	%0
المجموع	50	100.0

المصدر :إعداد الباحثة من الدراسة الميدانية 2016م

شكل رقم (17-2-3)

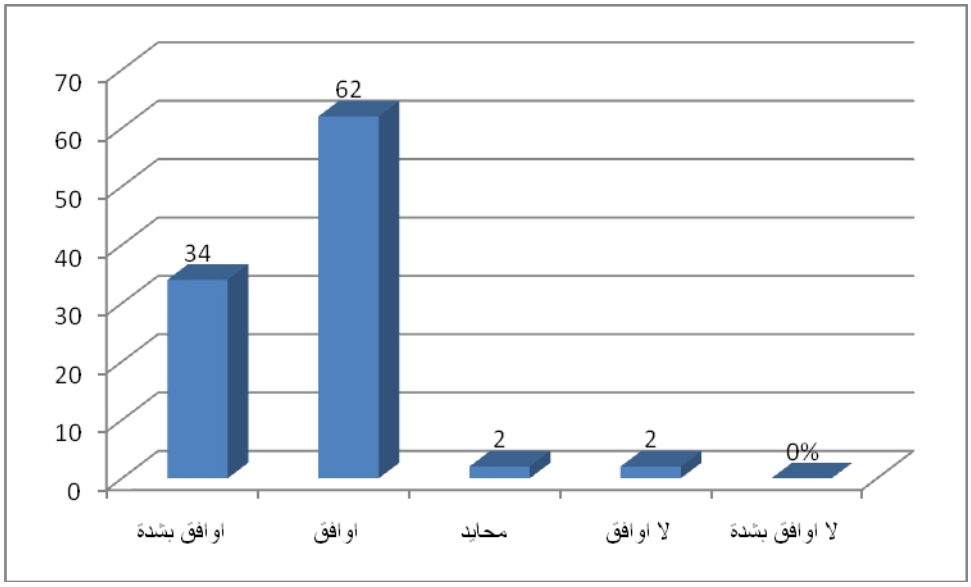

المصدر:إعداد الباحثة من الدراسة الميدانية 2016م

تلاحظ الباحثة من خلال الجدول والشكل أعلاه أن غالبية أفراد الدراسة أجابوا على العبارة أعلاه بـ (أوافق) حيث بلغ عددهم 31فرد بنسبة 62% بينما عبارة (أوافق بشدة) بلغ عددهم 17فرد بنسبة 34% وعبارة (محايد) بلغ عددهم فرد واحد بنسبة 2% وعبارة (لا أوافق) بلغ عددهم فرد واحد بنسبة 2% .

6- تقوم إدارة المراجعة بوضع بعض القيود علي توزيع نتائج المراجعة لجهات خارجية .

جدول رقم (18-2-3)

الإجابة	العدد	النسبة المئوية %
أوافق بشدة	14	28.0
أوافق	29	58.0
محايد	4	8.0
لا أوافق	3	6.0
لا أوافق بشدة	0	%0
المجموع	50	100.0

المصدر:إعداد الباحثة من الدراسة الميدانية 2016م

شكل رقم (18-2-3)

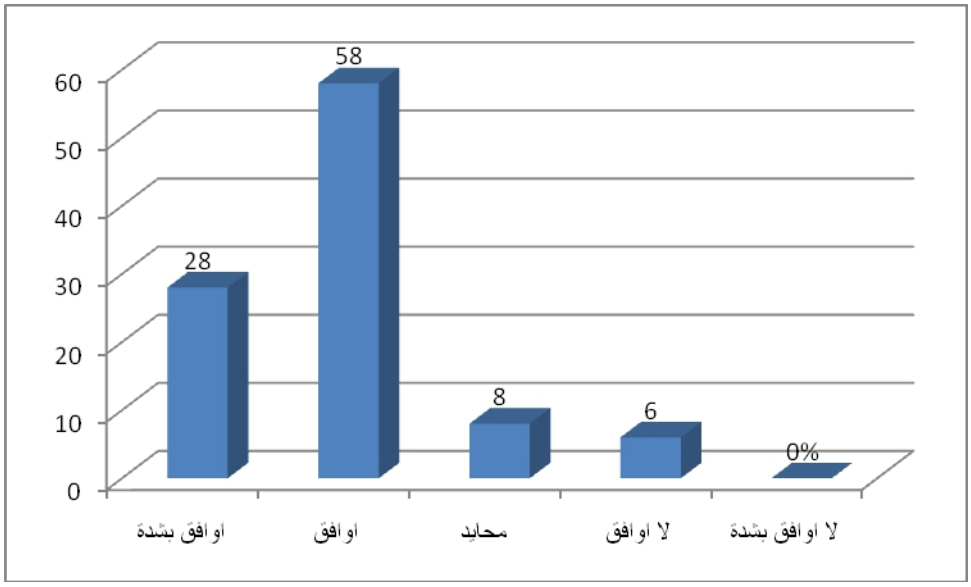

المصدر:إعداد الباحثة من الدراسة الميدانية 2016م

تلاحظ الباحثة من خلال الجدول والشكل أعلاه أن غالبية أفراد الدراسة أجابوا على العبارة أعلاه بـ (أوافق) حيث بلغ عددهم 29فرد بنسبة 58% بينما عبارة (أوافق بشدة) بلغ عددهم 14فرد بنسبة 28% وعبارة (محايد) بلغ عددهم 4أفراد بنسبة 8% وعبارة (لا أوافق) بلغ عددهم 3 أفراد بنسبة 6% .

وصف عبارات المحور الثالث :

1- لا يوجد إلزام قانوني بالالتزام بمعايير المراجعة .

جدول رقم (19-2-3)

الإجابة	العدد	النسبة المئوية %
أوافق بشدة	12	24.0
أوافق	18	36.0
محايد	3	6.0
لا أوافق	14	28.0
لا أوافق بشدة	3	6.0
المجموع	50	100.0

المصدر:إعداد الباحثة من الدراسة الميدانية 2016م

شكل رقم (19-2-3)

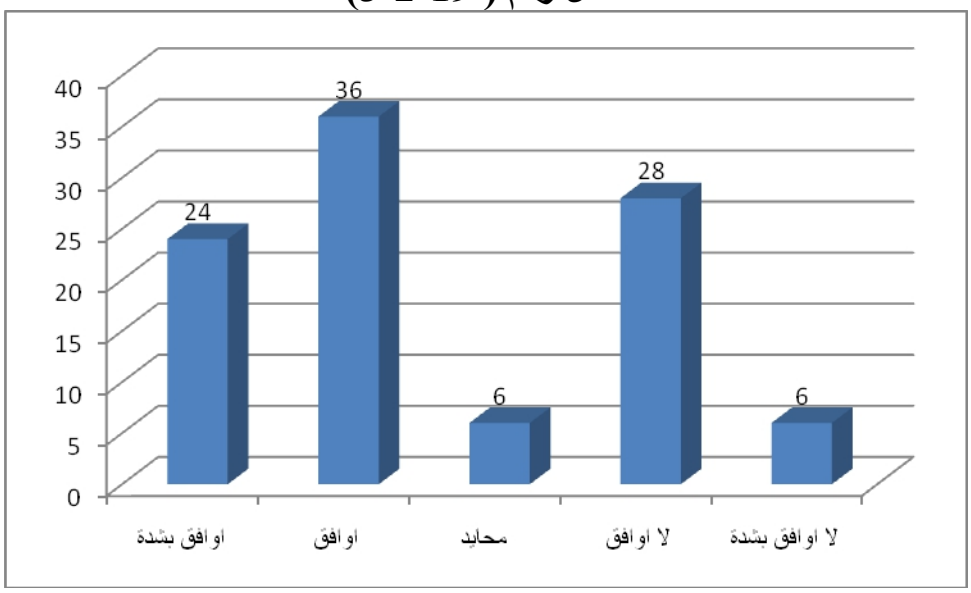

المصدر :إعداد الباحثة من الدراسة الميدانية 2016م.

تلاحظ الباحثة من خلال الجدول والشكل أعلاه أن غالبية أفراد الدراسة أجابوا على العبارة أعلاه بـ (أوافق) حيث بلغ عددهم 18فرد بنسبة 36% بينما عبارة (أوافق بشدة) بلغ عددهم 12فرد بنسبة 24% وعبارة (محايد) بلغ عددهم 3أفراد بنسبة 6% وعبارة (لا أوافق) بلغ عددهم 14 فرد بنسبة 28% وعبارة (لا أوافق بشدة) بلغ عددهم 3أفراد بنسبة 6% .

2- لا توجد معايير مراجعة خاصة بالبنوك السودانية .

جدول رقم (20-2-3)

الإجابة	العدد	النسبة المئوية %
أوافق بشدة	8	16.0
أوافق	20	40.0
محايد	6	12.0
لا أوافق	15	30.0
لا أوافق بشدة	1	2.0
المجموع	50	100.0

المصدر :إعداد الباحثة من الدراسة الميدانية 2016م

شكل رقم (20-2-3)

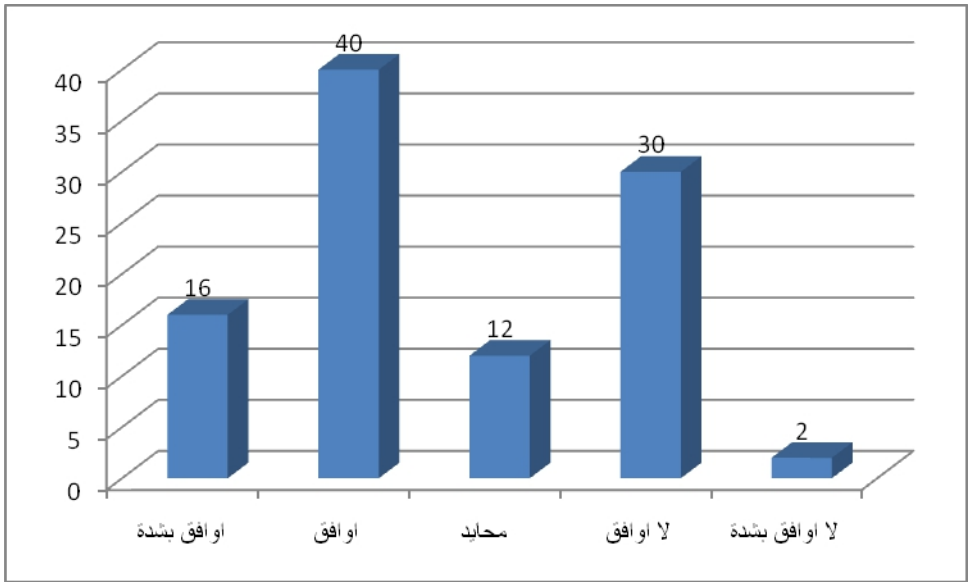

المصدر:إعداد الباحثة من الدراسة الميدانية 2016م

تلاحظ الباحثة من خلال الجدول والشكل أعلاه أن غالبية أفراد الدراسة أجابوا على العبارة أعلاه بـ (أوافق) حيث بلغ عددهم 20فرد بنسبة 40% بينما عبارة (أوافق بشدة) بلغ عددهم 8فرد بنسبة 16% وعبارة (محايد) بلغ عددهم 6أفراد بنسبة 12% وعبارة (لا أوافق) بلغ عددهم 15 فرد بنسبة 30% وعبارة (لا أوافق بشدة) بلغ عددهم فرد واحد بنسبة 2% .

3- هنالك جهة مسئولة عن الإشراف لإلزام البنوك السودانية بمعايير المراجعة المتعارف عليها.

جدول رقم (21-2-3)

الإجابة	العدد	النسبة المئوية %
أوافق بشدة	17	34.0
أوافق	23	46.0
محايد	7	14.0
لا أوافق	3	6.0
لا أوافق بشدة	0	%0
المجموع	50	100.0

المصدر:إعداد الباحثة من الدراسة الميدانية 2016م

شكل رقم (21-2-3)

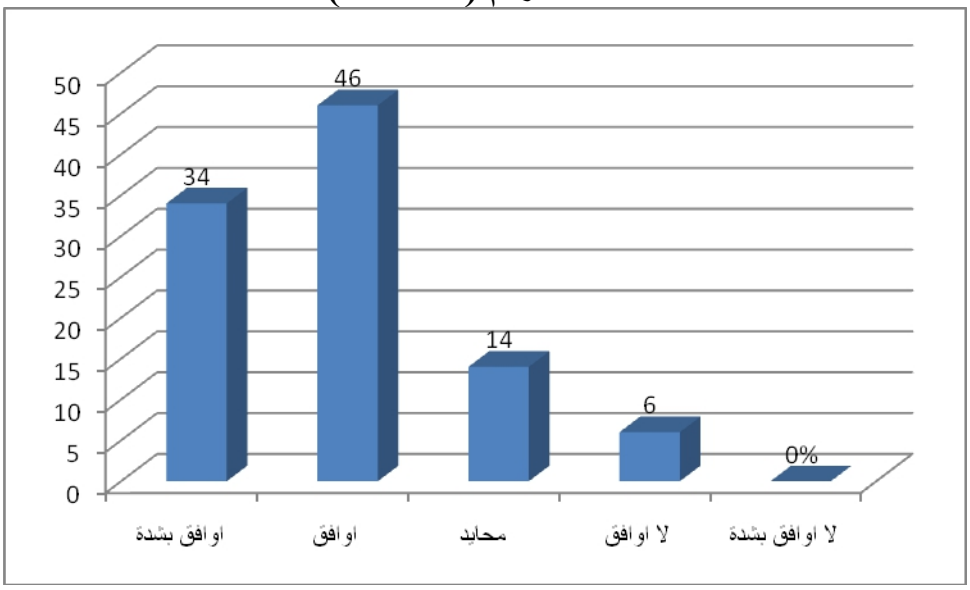

المصدر :إعداد الباحثة من الدراسة الميدانية 2016م

تلاحظ الباحثة من خلال الجدول والشكل أعلاه أن غالبية أفراد الدراسة أجابوا على العبارة أعلاه بـ (أوافق) حيث بلغ عددهم 23فرد بنسبة 46% بينما عبارة (أوافق بشدة) بلغ عددهم 17فرد بنسبة 34% وعبارة (محايد) بلغ عددهم 7فرد بنسبة 14% وعبارة (لا أوافق) بلغ عددهم 3 أفراد بنسبة 6% .

4- انخفاض عمليات المراجعة بالبنوك .

جدول رقم (22-2-3)

الإجابة	العدد	النسبة المئوية %
أوافق بشدة	11	22.0
أوافق	22	44.0
محايد	9	18.0
لا أوافق	8	16.0
لا أوافق بشدة	0	%0
المجموع	50	100.0

المصدر :إعداد الباحثة من الدراسة الميدانية 2016م

شكل رقم (22-2-3)

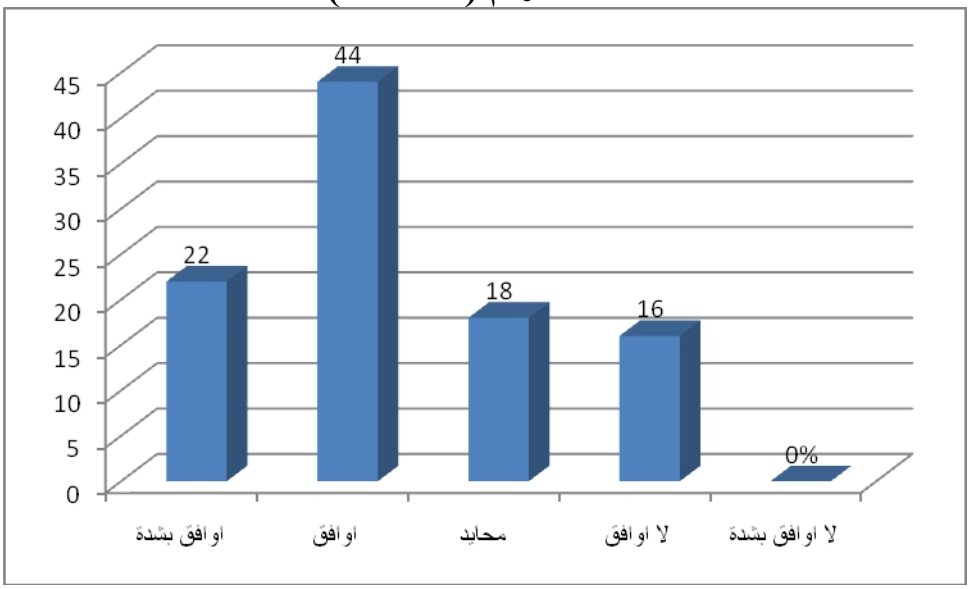

المصدر :إعداد الباحثة من الدراسة الميدانية 2016م

تلاحظ الباحثة من خلال الجدول والشكل أعلاه أن غالبية أفراد الدراسة أجابوا على العبارة أعلاه بـ (أوافق) حيث بلغ عددهم 22فرد بنسبة 44% بينما عبارة (أوافق بشدة) بلغ عددهم 11فرد بنسبة 22% وعبارة (محايد) بلغ عددهم 9أفراد بنسبة 18% وعبارة (لا أوافق) بلغ عددهم 8 أفراد بنسبة 16% .

5- ارتفاع تكاليف تطبيق معايير المراجعة .

جدول رقم (23-2-3)

الإجابة	العدد	النسبة المئوية %
أوافق بشدة	14	28.0
أوافق	25	50.0
محايد	5	10.0
لا أوافق	6	12.0
لا أوافق بشدة	0	%0
المجموع	50	100.0

المصدر :إعداد الباحثة من الدراسة الميدانية 2016م

شكل رقم (23-2-3)

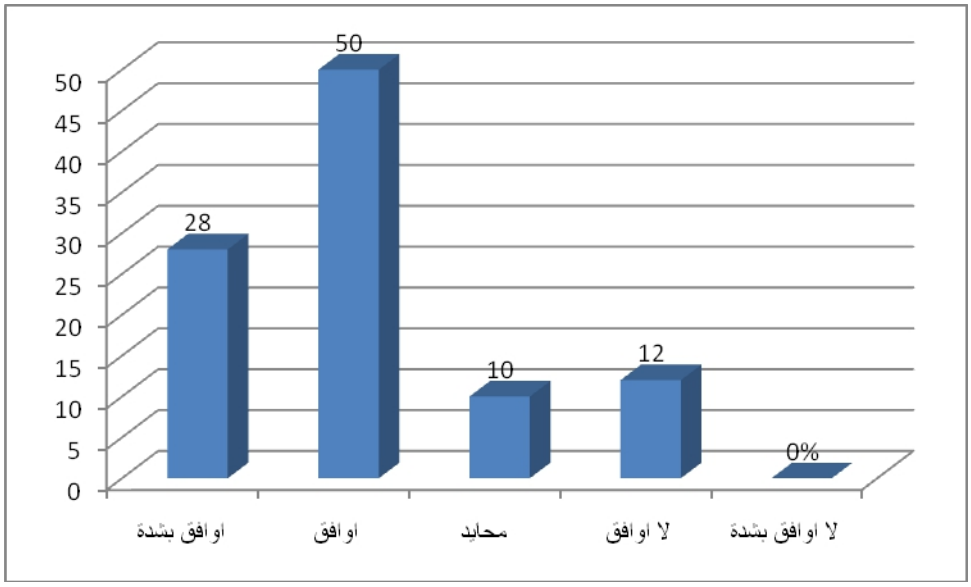

المصدر :إعداد الباحثة من الدراسة الميدانية 2016م

تلاحظ الباحثة من خلال الجدول والشكل أعلاه أن غالبية أفراد الدراسة أجابوا على العبارة أعلاه بـ (أوافق) حيث بلغ عددهم 25فرد بنسبة 50% بينما عبارة (أوافق بشدة) بلغ عددهم 14فرد بنسبة 28% وعبارة (محايد) بلغ عددهم 5أفراد بنسبة 10% وعبارة (لا أوافق) بلغ عددهم 6 أفراد بنسبة 12% .

6- هنالك إدراك كافي بأهمية الالتزام بمعايير المراجعة .

جدول رقم (24-2-3)

الإجابة	العدد	النسبة المئوية %
أوافق بشدة	20	40.0
أوافق	28	56.0
محايد	0	%0
لا أوافق	2	4.0
لا أوافق بشدة	0	%0
المجموع	50	100.0

المصدر :إعداد الباحثة من الدراسة الميدانية 2016م

شكل رقم (24-2-3)

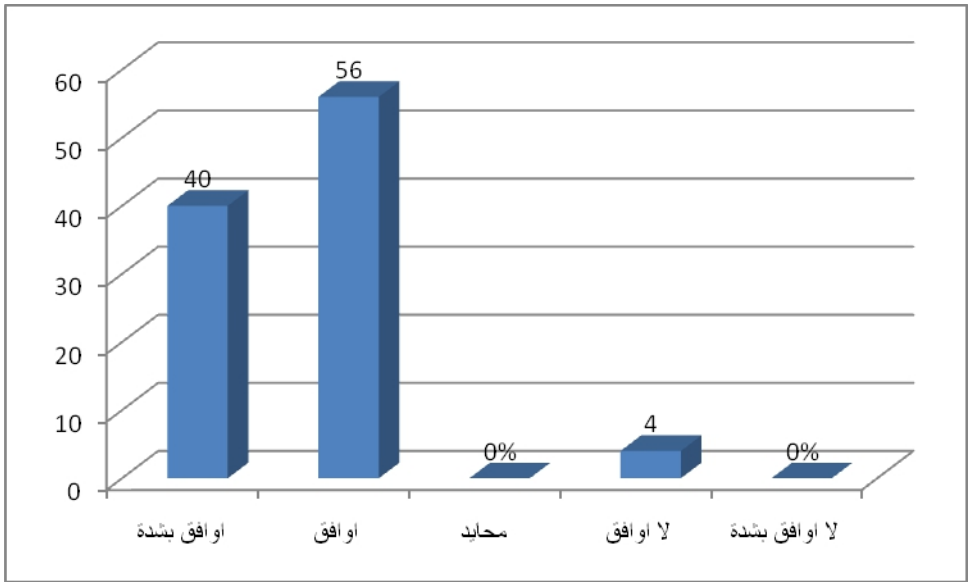

المصدر:إعداد الباحثة من الدراسة الميدانية 2016م

تلاحظ الباحثة من خلال الجدول والشكل أعلاه أن غالبية أفراد الدراسة أجابوا على العبارة أعلاه بـ (أوافق) حيث بلغ عددهم 28فرد بنسبة 56% بينما عبارة (أوافق بشدة) بلغ عددهم 20فرد بنسبة 40% وعبارة (لا أوافق) بلغ عددهم2 فرد بنسبة 4% .

ثالثاً : **اختبار ومناقشة الفرضيات** :

في الجزء التالي يقوم الباحث باستعراض ومناقشة نتائج فرضيات الدراسة كل على حداها :

1/ اختبار الفرضية الأولى:

تنص الفرضية الأولى من فرضيات الدراسة على الآتي :

هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين مدى تطبيق معايير المراجعة وتقويم الأداء المالي في البنوك السودانية.

جدول رقم (25-2-3)

الوسط الحسابي والانحراف المعياري لإجابات أفراد عينة الدراسة عن عبارات الفرضية الأولى

الرقم	العبارة	الوسط الحسابى	الإنحراف المعيارى	درجة الموافقة
1	يمنح ملس الادارة المراجع صلاحيات كافية للقيام بأعماله بكفاءة وفاعلية	1.2	2.34	إجابات المبحوثين تميل نحو الموافقة بشدة
2	يملك المراجع الحرية فى إختيار إعداد برنامج المراجعة والأنشطة التى يجب فحصها	2.1	1.35	إجابات المبحوثين تميل نحو الموافقة
3	يحرص المراجع بإستمرار على متابعة التطورات الحاصلة على معايير المراجعة ويستند إليها عند أداء عمله	1.2	.89	إجابات المبحوثين تميل نحو الموافقة بشدة
4	وجود معايير المراجعة تمكن من تحسين الأداء المهنى لمهنة المراجعة	1.1	.41	إجابات المبحوثين تميل نحو الموافقة بشدة
5	يقوم المراجع بتطبيق معايير المراجعة التى تسهم فى عمليات تقويم الأداء	2.1	2.32	إجابات المبحوثين تميل نحو الموافقة
6	يقوم المراجع بالتأكد من أن موارد المراجعة مناسبة وكافية	2.2	1.41	إجابات المبحوثين تميل نحو الموافقة
7	يقوم المراجع بالتأكد من قيام البنك يوضع معايير ومقاييس كافية لتحديد مدى الإلتزام بها	2	.42	إجابات المبحوثين تميل نحو الموافقة

المصدر: إعداد الباحثة من الدراسة الميدانية 2016م

يتبين من الجدول رقم (25-2-3) أعلاه ما يلى :

1| قيمة الوسط الحسابى لأفراد عينة الدراسة عن العبارة الأولى هى 1.2 والإنحراف المعيارى لها يساوى 2.34 وتعنى أن غالبية أفراد موافقون بشدة على أن مجلس الإدارة يمنح المراجع صلاحيات كافية للقيام بأعماله بكفاءة وفعالية .

2| قيمة الوسط الحسابى لأفراد عينة الدراسة عن العبارة الثانية هى 2.1 والإنحراف المعيارى لها يساوى 1.35 وتعنى أن غالبية أفراد موافقون على أن المراجع يملك الحرية فى إختيار إعداد برنامج المراجعة والأنشطة التى يجب فحصها.

3|قيمة الوسط الحسابى لأفراد عينة الدراسة عن العبارة الثالثة هى 1.2 والانحراف المعياري لها يساوى 89. وتعنى أن غالبية أفراد موافقون بشدة على أن المراجع يحرص باستمرار على متابعة التطورات الحاصلة على معايير المراجعة ويستند إليها عند أداء عمله .

4| قيمة الوسط الحسابى لأفراد عينة الدراسة عن العبارة الرابعة هى 1.1 والإنحراف المعيارى لها يساوى 41. وتعنى أن غالبية أفراد موافقون بشدة على وجود معايير المراجعة التى تمكن من تحسين الأداء المهنى لمهنة المراجعة .

5| قيمة الوسط الحسابى لأفراد عينة الدراسة عن العبارة الخامسة هى 2.1 والإنحراف المعيارى لها يساوى 2.32 وتعنى أن غالبية أفراد موافقون على قيام المراجع بتطبيق معايير المراجعة التى تسهم فى عمليات تقويم الأداء .

6| قيمة الوسط الحسابى لأفراد عينة الدراسة عن العبارة السادسة هى 2.2 والإنحراف المعيارى لها يساوى 1.41وتعنى أن غالبية أفراد موافقون على أن لمراجع يقوم بالتأكد من أن موارد المراجعة مناسبة وكافية .

7| قيمة الوسط الحسابى لأفراد عينة الدراسة عن العبارة السابعة هى 2 والإنحراف المعيارى لها يساوى 42. وتعنى أن غالبية أفراد موافقون على أن المراجع يتأكد من قيام البنك بوضع معايير ومقاييس كافية لتحديد مدى الإلتزم بها .

جدول رقم (26-2-3)

نتائج مربع كاي لدلالة الفروق لإجابات عن عبارات الفرضية الأولى:

الرقم	العبارة	قيمة مربع كاي	القيمة الإحتمالية
1	يمنح مجلس الإدارة المراجع صلاحيات كافية للقيام بأعماله بكفاءة وفاعلية	39.44	صفر
2	يملك المراجع الحرية فى إختيارإعداد برنامج المراجعة والأنشطة التى يجب فحصها	32.40	صفر

3	يحرص المراجع بإستمرار علي متابعة التطورات الحاصلة علي معايير المراجعة ويستند إليها عند أداء عمله	40.72	صفر
4	وجود معايير المراجعة تمكن من تحسين الأداء المهنى لمهنة المراجعة	23.56	صفر
5	يقوم المراجع بتطبيق معايير المراجعة التى تسهم فى عمليات تقويم الأداء	27.16	صفر
6	يقوم المراجع بالتأكد من أن موارد المراجعة مناسبة وكافية	54.64	صفر
7	يقوم المراجع بالتأكد من قيام البنك بوضع معايير ومقاييس كافية لتحديد مدي الإلتزام بها	35.60	صفر

المصدر :إعداد الباحثة من نتائج الدراسة الميدانية 2016م

يمكن تفسير نتائج الجدول رقم ( ) كما يلى:

1/ قيمة مربع كاى للعبارة الأولى تساوى 39.44 والقيمة الإحتمالية لها تساوى صفر وهى أقل من مستوى المعنوية 0.05لذلك توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على العبارة.

2/ قيمة مربع كاى للعبارة الثانية تساوى 32.40 والقيمة الإحتمالية لها تساوى صفر وهى أقل من مستوى المعنوية 0.05لذلك توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على العبارة.

3/ قيمة مربع كاى للعبارة الثالثة تساوى 40.72 والقيمة الإحتمالية لها تساوى صفر وهى أقل من مستوى المعنوية 0.05لذلك توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على العبارة.

4/ قيمة مربع كاى للعبارة الرابعة تساوى 23.56 والقيمة الإحتمالية لها تساوى صفر وهى أقل من مستوى المعنوية 0.05لذلك توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على العبارة.

5/ قيمة مربع كاى للعبارة الخامسة تساوى 27.16والقيمة الإحتمالية لها تساوى صفر وهى أقل من مستوى المعنوية 0.05لذلك توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على العبارة.

6/ قيمة مربع كاى للعبارة السادسة تساوى 54.64والقيمة الإحتمالية لها تساوى صفر وهى أقل من مستوى المعنوية 0.05لذلك توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على العبارة.

7/ قيمة مربع كاى للعبارة السابعة تساوى 35.60والقيمة الإحتمالية لها تساوى صفر وهى أقل من مستوى المعنوية 0.05لذلك توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على العبارة.

جدول رقم (27-2-3)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة عن جميع عبارات الفرضية الأولى

الرقم	الإجابة	العدد	النسبة
1	أوافق بشدة	158	%45.1
2	أوافق	170	%48.6
3	محايد	14	%4
4	لا أوافق	8	%2.3
5	لا أوافق بشدة	-	-
المجموع		350	%100

المصدر:إعداد الباحثة من نتائج الدراسة الميدانية 2016م

2/ إختبار الفرضية الثانية:

تنص الفرضية الثانية من فرضيات الدراسة على الآتى :

توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تقارير المراجعين عن أداء البنوك ومدى إلتزام هذه البنوك بتطبيق المعايير

جدول رقم ( )

الوسط الحسابى والإنحراف المعيارى لإجابات أفراد عينة الدراسة عن عبارات الفرضية الثانية

الرقم	العبارة	الوسط الحسابى	الإنحراف المعيارى	درجة الموافقة

1	يقوم المراجعبن برفع تقارير عن نتائج عملية المراجعة فور الإنتهاء منها.	1.1	3.43	إجابات المبحوثين تميل نحو الموافقة بشدة
2	تتضمن التقارير إلتزام المصارف بتطبيق معايير المراجعة .	2	.79	إجابات المبحوثين تميل نحو الموافقة
3	يمثل تقرير المراجع الحصيلة النهائية لعملية المراجعة .	2.2	.88	إجابات المبحوثين تميل نحو الموافقة
4	يوضح التقرير أن القوائم المالية قد أعدت وفقا للمبادئ المحاسبية المقبولة قبولا عاما .	2.1	.99	إجابات المبحوثين تميل نحو الموافقة
5	وجود معايير المراجعة تعنى الوصول إلى أداء جيد يرضى طموحات مستخدمى لقوائم المالية .	2	.54	إجابات المبحوثين تميل نحو الموافقة
6	تقوم إدارة المراجعة بوضع بعض القيود على توزيع نتائج المراجعة لجهات خارجية .	2	.34	إجابات المبحوثين تميل نحو الموافقة

المصدر: إعداد الباحثة من الدراسة الميدانية 2016م

يتبين من الجدول رقم () أعلاه ما يلى :

1| قيمة الوسط الحسابى لأفراد عينة الدراسة عن العبارة الأولى هى 1.1 والإنحراف المعيارى لها يساوى 3.43 وتعنى أن غالبية أفراد موافقون بشدة على أن المراجعين يقومون برفع تقارير عن نتائج عملية المراجعة فور الإنتهاء منها .

2| قيمة الوسط الحسابى لأفراد عينة الدراسة عن العبارة الثانية هى 2 والإنحراف المعيارى لها يساوى 79. وتعنى أن غالبية أفراد موافقون على أن التقارير تتضمن إلتزام المصارف بتطبيق معايير المراجعة .

3|قيمة الوسط الحسابى لأفراد عينة الدراسة عن العبارة الثالثة هى 2.2 والإنحراف المعيارى لها يساوى 88. وتعنى أن غالبية أفراد موافقون على أن تقرير المراجع يمثل الحصيلة النهائية لعملية المراجعة .

4| قيمة الوسط الحسابى لأفراد عينة الدراسة عن العبارة الرابعة هى 2.1 والإنحراف المعيارى لها يساوى 99. وتعنى أن غالبية أفراد موافقون على أن التقرير يوضح أن القوائم المالية قد أعدت وفقا للمبادئ المحاسبية المقبولة قبولا عاما.

5| قيمة الوسط الحسابى لأفراد عينة الدراسة عن العبارة الخامسة هى 2 والإنحراف المعيارى لها يساوى 54. وتعنى أن غالبية أفراد موافقون على وجود معايير المراجعة التى تعنى الوصول إلى أداء جيد يرضى طموحات مستخدمى القوائم المالية .

6| قيمة الوسط الحسابى لأفراد عينة الدراسة عن العبارة السادسة هى 2 والإنحراف المعيارى لها يساوى 34. وتعنى أن غالبية أفراد موافقون على أن إدارة المراجعة تقوم بوضع بعض القيود على توزيع نتائج المراجعة لجهات خارجية.

جدول رقم (29-2-3)

نتائج مربع كاي لدلالة الفروق لإجابات عن عبارات الفرضية الثانية

الرقم	العبارة	قيمة مربع كاي	القيمة الإحتمالية
1	يقوم المراجعين برفع تقارير عن نتائج عملية المراجعة فور الإنتهاء منها	19.84	صفر
2	تتضمن التقارير إلتزام المصارف بتطبيق معايير المراجعة	47.76	صفر

3	يمثل تقرير المراجع الحصيلة النهائية لعملية المراجعة	39.44	صفر
4	يوضح التقرير أن القوائم المالية قد أعدت وفقا للمبادئ المحاسبية المقبولة قبولا عاما	22.12	صفر
5	وجود معايير المراجعة تعنى الوصول إلي أداء جيد يرضى طموحات مستخدمى القوائم المالية	50.16	صفر
6	تقوم إدارة المراجعة بوضع بعض القيود على توزيع نتائج المراجعة لجهات خارجية	34.96	صفر

المصدر:إعداد الباحثة من نتائج الدراسة الميدانية 2016م

يمكن تفسير نتائج الجدول رقم (29-2-3) كما يلى:

1/ قيمة مربع كاى للعبارة الأولى تساوى 19.84 والقيمة الإحتمالية لها تساوى صفر وهى أقل من مستوى المعنوية 0.05لذلك توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على العبارة.

2/ قيمة مربع كاى للعبارة الثانية تساوى 47.76 والقيمة الإحتمالية لها تساوى صفر وهى أقل من مستوى المعنوية 0.05لذلك توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على العبارة.

3/ قيمة مربع كاى للعبارة الثالثة تساوى 39.44 والقيمة الإحتمالية لها تساوى صفر وهى أقل من مستوى المعنوية 0.05لذلك توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على العبارة.

4/ قيمة مربع كاى للعبارة الرابعة تساوى 22.12 والقيمة الإحتمالية لها تساوى صفر وهى أقل من مستوى المعنوية 0.05لذلك توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على العبارة.

5/ قيمة مربع كاى للعبارة الخامسة تساوى 50.16والقيمة الإحتمالية لها تساوى صفر وهى أقل من مستوى المعنوية 0.05لذلك توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على العبارة.

6/ قيمة مربع كاى للعبارة السادسة تساوى 34.96والقيمة الإحتمالية لها تساوى صفر وهى أقل من مستوى المعنوية 0.05لذلك توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على العبارة.

جدول رقم (30-2-3)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة عن جميع عبارات الفرضية الثانية

الرقم	الإجابة	العدد	النسبة
1	أوافق بشدة	116	%38.7
2	أوافق	165	%55
3	محايد	12	%4
4	لا أوافق	7	%2.3
5	لا أوافق بشدة	-	-
المجموع		300	%100

المصدر:إعداد الباحثة من نتائج الدراسة الميدانية 2016م

3/ اختبار الفرضية الثالثة :

تنص الفرضية الثالثة من فرضيات الدراسة على الآتى :

توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين معوقات تطبيق معايير المراجعة ومدى إلتزام البنوك بتطبيق معايير المراجعة .

جدول رقم ( )

الوسط الحسابى والإنحراف المعيارى لإجابات أفراد عينة الدراسة عن عبارات الفرضية الثالثة

الرقم	العبارة	الوسط الحسابى	الإنحراف المعيارى	درجة الموافقة
1	لا يوجد إلزام قانونى بالإلتزام بمعايير المراجعة .	1.9	.41	إجابات المبحوثين تميل نحو الموافقة
2	لا توجد معايير مراجعة خاصة بالبنوك السودانية .	2.1	2.11	إجابات المبحوثين تميل نحو الموافقة
3	هناك جهة مسؤلة عن الإشراف لإلزام البنوك السودانية بمعايير المراجعة المتعارف عليها.	2.2	.39	إجابات المبحوثين تميل نحو الموافقة
4	إنخفاض عمليات المراجعة بالبنوك.	2	.79	إجابات المبحوثين تميل نحو الموافقة
5	إرتفاع تكاليف تطبيق معايير المراجعة .	1.9	1.51	إجابات المبحوثين تميل نحو الموافقة
6	هناك إدراك كافى بأهمية الإلتزام بمعايير المراجعة	2	.113	إجابات المبحوثين تميل نحو الموافقة

المصدر: إعداد الباحثة من الدراسة الميدانية 2016م

يتبين من الجدول رقم () أعلاه ما يلى :

1]قيمة الوسط الحسابى لأفراد عينة الدراسة عن العبارة الأولى هى 1.9 والإنحراف المعيارى لها يساوى 41. وتعنى أن غالبية أفراد موافقون على أنه لا يوجد إلزام قانونى بالإلتزام بمعايير المراجعة .

2|قيمة الوسط الحسابى لأفراد عينة الدراسة عن العبارة الثانية هى 2.1 والإنحراف المعيارى لها يساوى 2.11 وتعنى أن غالبية أفراد موافقون على أنه لا توجد معايير مراجعة خاصة بالبنوك السودانية .

3|قيمة الوسط الحسابى لأفراد عينة الدراسة عن العبارة الثالثة هى 2.2 والإنحراف المعيارى لها يساوى 39. وتعنى أن غالبية أفراد موافقون على أن هنالك جهة مسؤلة عن الإشراف لإلزام البنوك السودانية بمعايير المراجعة المتعارف عليها .

4| قيمة الوسط الحسابى لأفراد عينة الدراسة عن العبارة الرابعة هى 2 والإنحراف المعيارى لها يساوى 79. وتعنى أن غالبية أفراد موافقون على إنخفاض عمليات المراجعة بالبنوك .

5|قيمة الوسط الحسابى لأفراد عينة الدراسة عن العبارة الخامسة هى 1.9 والإنحراف المعيارى لها يساوى 1.51وتعنى أن غالبية أفراد موافقون على إرتفاع تكاليف تطبيق معايير المراجعة.

6| قيمة الوسط الحسابى لأفراد عينة الدراسة عن العبارة السادسة هى 2 والإنحراف المعيارى لها يساوى 113. وتعنى أن غالبية أفراد موافقون على أن هناك إدراك كافى بأهمية الإلتزام بمعايير المراجعة .

جدول رقم (32-2-3)

نتائج مربع كاي لدلالة الفروق لإجابات عن عبارات الفرضية الثالثة

الرقم	العبارة	قيمة مربع كاي	القيمة الإحتمالية
1	لا يوجد إلزام قانونى بالإلتزام بمعايير المراجعة	18.20	صفر

2	لا توجد معايير مراجعة خاصة بالبنوك السودانية	22.60	صفر
3	هناك جهة مسؤلة عن الإشراف لإلزام البنوك السودانية بمعايير المراجعة المتعارف عليها	20.08	صفر
4	إنخفاض عمليات المراجعة بالبنوك	10.00	%19
5	إرتفاع تكاليف تطبيق معايير المراجعة	20.56	صفر
6	هناك إدراك كافى بأهمية الإلتزام بمعايير المراجعة	21.28	صفر

المصدر :إعداد الباحثة من نتائج الدراسة الميدانية 2016م

يمكن تفسير نتائج الجدول رقم (32-2-3) كما يلى:

1/ قيمة مربع كاى للعبارة الأولى تساوى 18.20 والقيمة الإحتمالية لها تساوى صفر وهى أقل من مستوى المعنوية 0.05لذلك توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على العبارة.

2/ قيمة مربع كاى للعبارة الثانية تساوى 22.60 والقيمة الإحتمالية لها تساوى صفر وهى أقل من مستوى المعنوية 0.05لذلك توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على العبارة.

3/ قيمة مربع كاى للعبارة الثالثة تساوى 20.08 والقيمة الإحتمالية لها تساوى صفر وهى أقل من مستوى المعنوية 0.05لذلك توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على العبارة.

4/ قيمة مربع كاى للعبارة الرابعة تساوى 10.00 والقيمة الإحتمالية لها تساوى 19% وهى أكبر من مستوى المعنوية 0.05لذلك لا توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على العبارة.

5/ قيمة مربع كاى للعبارة الخامسة تساوى 20.56والقيمة الإحتمالية لها تساوى صفر وهى أقل من مستوى المعنوية 0.05لذلك توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على العبارة.

6/ قيمة مربع كاى للعبارة السادسة تساوى 21,28والقيمة الإحتمالية لها تساوى صفر وهى أقل من مستوى المعنوية 0.05لذلك توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على العبارة.

جدول رقم (33-2-3)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة عن جميع عبارات الفرضية الثالثة

الرقم	الإجابة	العدد	النسبة
1	أوافق بشدة	82	%27.3
2	أوافق	136	%45.4
3	محايد	30	%10
4	لا أوافق	48	%16
5	لا أوافق بشدة	4	%1.3
المجموع		300	%100

المصدر :إعداد الباحثة من نتائج الدراسة الميدانية 2016م

الخاتمـــــــة

أولاً : النتائج

ثانياً : التوصيات

أولا النتائج:

من خلال الدراسة النظرية والدراسة الميدانية توصلت الباحثة إلي النتائج التالية :

1/يمنح مجلس الإدارة المراجع صلاحيات كافية للقيام بأعماله بكفاءة وفعالية، ويملك المراجع الحرية فى إختيار إعداد برنامج المراجعة والأنشطة التى يجب فحصها .

2/يحرص المراجع بإستمرار على متابعة التطورات الحاصلة على معايير المراجعة ويستند إليها عند أداء عمله ،ويقوم المراجع بتطبيق معايير المراجعة التى تسهم فى عمليات تقويم الأداء .

3/وجود معايير المراجعة تمكن من تحسين الأداء المهنى لمهنة المراجعة وترضى طموحات مستخدمى القوائم المالية .

4/ يقوم المراجع بالتأكد من أن موارد المراجعة مناسبة وكافية والتأكد من قيام البنك بوضع معايير ومقاييس كافية لتحديد مدي الإتزام بها .

5/ يمثل تقرير المراجع الحصيلة النهائية لعملية المراجعة ، ويقوم المراجعيين برفع تقارير عن نتائج عملية المراجعة لجهات خارجية.

6/ تقوم إدارة المراجعة بوضع بعض القيود على توزيع نتائج المراجعة لجهات خارجية .

7/ هناك إدراك كافى بأهمية الإلتزام بمعايير المراجعة ، وجهة مسؤلة عن الإشراف لإلزام البنوك يير الالسودانية بمعايير المراجعة المتعارف عليها .

8/ هناك معوقات تعوق تطبيق معايير المراجعة تتعلق بالجانب القانونى وهذا يستوجب وجود إلزام قانونى يلزم البنوك بالإلتزام بتطبيق معايير المراجعة .

9/ وجود معوقات فعلية تتعلق بتطبيق معايير المراجعة بشكل تام بسبب : عدم وجود معايير مراجعة خاصة بالبنوك السودانية .إرتفاع تطبيق معايير المراجعة . إنخفاض أهمية المراجعة فى البنوك السودانية .

ثانيا التوصيات:

من خلال النتائج التى تم التوصل إليها توصى الباحثة بالآتى :

1/ ضرورة تعزيز الإهتمام بتطبيق معايير المراجعة فى البنوك السودانية بشكل أكبر مما هو مطبق .

2/ ضرورة العمل على إصدار معايير مراجعة خاصة بالبنوك السودانية .

3/ ضرورة العمل على وجود إلزام قانونى يلزم البنوك السودانية بتطبيق معايير المراجعة .

4/ ضرورة إهتمام البنوك السودانية بتطبيق معايير الأداء .

5/ ضرورة العمل عن خفض تكاليف تطبيق معايير المراجعة .

6/ ضرورة الاهتمام بالمراجعة في ظل التطور التكنولوجي وذلك من خلال تدريب العاملين في هذا المجال .

ثالثا التوصيات بدراسات مستقبلية :

1/تطبيق معايير المراجعة الدولية وأثرها على رفع عجلة الإستثمار فى السودان .

2/دور المراجعة الخارجية وأثرها على رفع كفاءة الأداء المالى بالوحدات الحكومية .

قائمة المراجع والمصادر

قائمة المراجع والمصادر

القرآن الكريم :

أولا الكتب:

1/د أبراهيم طه عبد الوهاب،المراجعة _النظرية العلمية والممارسة المهنية ، (القاهرة:د.ن ن 2004م).
2/ د أبو الفتوح على فضالة ،الهياكل التمويلية، (القاهرة :دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع ،1994م).
3/إبن منظور ، لسان العرب ،(بيروت:دار صادر، د.ت).
4/أحمد حلمى جمعةوآخرون ،محاسبة التكاليف المتقدمة ، (عمان :دار صفاء للنشر والتوزيع،1999م).
5/ د أحمد محمد موسي ، مؤشرات تقويم الأداء في قطاع الأعمال،(القاهرة:دار النهضة العربية،1972م).
6/ د أحمد محمد نور،مراجعة الحسابات من الناحيتين النظرية والعلمية،(الاسكندرية:دار المعرفة الجامعية، 1992م).
7/ الإتحاد الدولى للمحاسبين ، معايير المراجعة الدولية، (عمان: المجمع العربى للمحاسبين القانونيين،1998م).
8/د السعيد فرحات جمعة،الأداء المالى لمنظمات الأعمال والتحديات الراهنة،(الرياض:دار المريخ للنشر،2000م).
9/إلفين إرينز، جيمس لوبك ،ترجمة د محمد محمد عبد القادر الديسطى، المراجعة مدخل متكامل،(الرياض:دار المريخ للنشر،2002م).
10/ د توفيق عبد المحسن،تقييم الأداء مداخل جديدة، (بيروت:الدار الجامعية،1997م).
11/د ثابت عبد الرحمن إدريس، د جمال الدين محمد المرسي،الإدارة الإستراتيجية مفاهيم ونماذج تطبيقية ،(الاسكندرية: الدار الجامعية،2003م).
12/ جبران مسعود، الرائد معجم لغوي وعصرى،(بيروت:دار العلم للملايين،1990م).
13/ أ.د حامد طلبة أبو هيبة،إصول المراجعة،(عمان: زمزم للنشر والتوزيع،2012م).
14/د حكمت أحمد الراوي ، المحاسبة الدولية،(عمان:دار حنين للنشر والتوزيع،1995م).
15/ أ.د حمزة محمد الزبيدى،التحليل المالى للأداء والتنبؤ بالفشل، (عمان:مؤسسة الوراق لنشر والتوزيع،2000م)،
16/د خالد أمين عبدالله،علم تدقيق الحسابات الناحية النظرية والعلمية،(عمان: دار وائللنشر والتوزيع،2004م).
17/ د خالد عبد المنعم زكى لبيب ،د سمة أمين علي علي،المراجعة اللإدارية وتقويم الأداء،(القاهرة: مركز القاهرة المفتوح،2014م).

18/د زكى مكى إسماعيل ،إدارة الموارد البشرية،(الخرطوم،شركة مطابع الخرطوم للعملة المحدودة،2009م).
19/ د راوية حسن ،إدارة الموارد الشرية،(الاسكندرية: الدار الجامعية،2004م).
20/ د رضوان حلوة حنان، نظرية المحاسبة،(دمشق:منشورات جامعة حلب،1987م).
21/د سامى الوقاد،أ لؤى وديان،علم تدقيق الحسابات،(عمان:مكتبة المجمع العربى للنشر،2010م).
22/د شريف السكرى،د محمود أبو العلاء،المراجعة وإجراءات تقييم الرقابة الداخلية ومراجعةالعمليات،(القاهرة:مكتبة عين شمس ،1992م).
23/د عبد الغفار حنفى،د عبد السلام أبو قحف،تنظيم وإدارة الأعمال،(الإسكندرية : المكتب العربي الحديث،1993م).
24/د عبد الفتاح الصحن، مبادئ وأسس المراجعة علما وعملا،(الإسكندرية : مؤسسة شباب الجامعة ،1993م).
25/أ.د عبد الماجد عبدالله حسن أحمد،مبادئ المراجعة،(أم درمان:جامعة أم درمان الإسلامية للطباعة والنشر،2002م).
26/ د عصام الدين مجمد متولى،محاسبة الزكاة،(القاهرة:دار النهضة العربية،2002م).
27/ د عصام الدين مجمد متولى،د شريف محمد السكري،مبادئ المحاسبة القومية، (القاهرة:دار النهضة العربية،1999م).
28/دعصام الدين مجمد متولى، دفتح الرحمن الحسن منصور،مدخل فى مراجعة الحسابات،(الخرطوم: جامعة أم درمان الإسلامية للطباعة والنشر،2008م).
29/د عقيل جاسم عبدالله مدخل فى تقييم المشروعات والجدوي الإقتصاديةوالفنية وتقييم جدوي الأداء،(عمان:دار الحامد للنشر،1999م).
30/عون الكفراوي، الرقابة المالية النظرية والتطبيق،(الإسكندرية :مطبعة الأنصار،1998م).
31/د عيد حامد معيوف الشمرى،معايير المراجعة الدولية ومدى إمكانية إستخدامهافى تنظيم الممارسة المهنية بالمملكة العربية السعودية،(الرياض: معهد الإدارة العامة ،إدارة البحوث،1994م).
32/د فلاح حسن الحسيني ،د مؤيد عبد الرحمن الدورى،إدارة البنوك مدخل كمى وإستراتيجى معاصر،(عمان: دار وائل للنشر،2000م).
33/د متولى محمد الجمل،د عبد المنعم محمود عبد المنعم،المراجعة الإطار النظرى والمجال التطبيقى، (القاهرة:دار النهضة العربية،1976م).

34/مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط،(دار عمران:د.ت).
35/محمد التهامى ظواهر، مسعود صديقى،المراجعة وتدقيق الحسابات،(الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية،2005م).
36/أ.د محمد الفيومى،د عوض اللبيب، إصول المراجعة،(الاسكندرية: الدار الجامعية،1975م).
37/محمد بن يعقوب ،القاموس المحيط،(القاهرة:المطبعة الأميرية،1402هـ_1980م).
38/أ.د محمد السعيد السماك،إقتصاديات المواقع الصناعية وتقويم المشروعات،(عمان: دار زهران للنشر،1998م).
39/د محمد سمير الصبان،نظرية المراجعة وآليات التطبيق، (الاسكندرية: الدار الجامعية،2003م).
40/د محمد على أحمد الطويل،الإدارة المعاصرة،(طرابلس:دار الفرجانى،1997م).
41/محمد مرعى، دليل نظام التقييم فى المؤسسات والإدارات،(دمشق:دار الرضا للنشر،2001م).
42/أ.د محمد مطر،الإتجاهات الحديثة فى التحليل المالى والإئتمانى،(عمان: دار وائل للنشر،2003م).
43/د مصطفى نجم البشارى، مدخل إلى معايير المحاسبة،(الخرطوم:د.ن،2006م).
44/د منصور أحمد البديوى ،د شحاتة السيد شحاتة،الإتجاهات الجديدة فى المراجعة،(الاسكندرية: الدار الجامعية،2002م).
45/د نهال فريد مصطفى،مبادئ وأساسيات الإدارة المالية،(الاسكندرية: الدار الجامعية ،2001م).
46/ هئية معايير المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الاسلامية،معايير المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية ،(المنامة:1433هـ_2011م).
47/د وليد جسام ،تحليل ومناقشة القوائم المالية،(عمان:د.ن،1994م).
48/وليم توماس،أمرسون هنكى،المراجعة بين النظرية والتطبيق، ترجمة د حامد أحمد حجاج،د كمال الدين سعيد،(الرياض:دار المريخ للنشر،2009م).
49/د يوسف محمد جربوع،مراجعة الحسابات بين النظرية والتطبيق،(عمان:مؤسسة الوراق للطباعة والنشر،2000م).

ثانيا الدوريات العلمية:

1/حسين على خشارمة،تقييم أداء شركات القطاع العام فى الأردن،(عمان:مجلة دراسات الجامعة الأردنية،العدد الثانى،1998م).
2/د كرستوفر أورين، الدور الإستراتيجى لتقويم الأداء فى الإدارة العامة،(الرياض:مجلة الإدارة،العدد1998،60م).
3/عبد المنعم محمد الطيب،آليات تطبيق الضبط المؤسسى فى المصارف السودانية،(المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية،العدد"1"،أكاديمية السودان للعلوم المصرفية والمالية،ديسمبر2014م)

ثالثا الرسائل الجامعية:

1/انتصار أحمد عبد الماجد محمد،دور المراجعة فى تقويم أداء الوحدات الاقتصادية بالسودان،(الخرطوم:رسالة ماجستير فى المحاسبة غير منشورة،جامعة النيلين ،كلية الدراسات العليا،2011م).
2/ الطاهر عباس نمسة سورين،دور لمراجعة الداخلية فى حماية الإصول وتقويم كفاءة وفاعلية الأداء فى المصارف التجارية،(الخرطوم:رسالة ماجستير فى المحاسبة غير منشورة،جامعة النيلين ،كلية الدراسات العليا،2012م).
3/حسن الطيب عبدالله خالد،دور معايير جودة المراجعة فى تعزيز الثقة فى تقرير المراجع الخارجى لأغراض الإئتمان المصرفى،(الخرطوم:رسالة ماجستير فى المحاسبة والتمويل غير منشورة،جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية الدراسات العليا،2007م).
4/رأفت حسين مطير،معايير المراجعة الدولية ومدى إمكانية إستخدامهافى تنظيم الممارسة المهنية فى فلسطين،(الخرطوم:رسالة ماجستير فى المحاسبة والتمويل غير منشورة،جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية الدراسات العليا،2002م).
5/رمية محمد على عبيد،أهمية قياس وتقويم الأداء المالى فى الوحدات الحكومية،(الخرطوم:رسالة ماجستير فى المحاسبة والتمويل غير منشورة،جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية الدراسات العليا،2008م).
6/سفيان محمد عبد القادر محمد،تقويم برامج الإصلاح الإداري والمالى لبنك السودان المركزي وأثرها على أداء المصارف التجارية بالسودان،(الخرطوم:رسالة دكتوراه الفلسفة فى إدارة الأعمال غير منشورة، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا كلية الدراسات العليا،2014م).
7/عبد القادر أحمد صالح عبد القادر،أثر تطبيق معايير المراجعة الداخلية فى الأداء المالي بمؤسسات التعليم الأهلى بالسودان،(الخرطوم:رسالة دكتوراه الفلسفة فى إدارة المحاسبة غير منشورة، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا كلية الدراسات العليا،2013م).

8/على محمد أحمد حسن،تطبيق معايير المراجعة الدولية وأثرها على تضييق فجوة التوقعات فى المراجعة بالسودان، (الخرطوم:رسالة ماجستير فى المحاسبة غير منشورة،جامعة النيلين ،كلية الدراسات العليا،2011م).

9/عبد الرسول صالح عمر محمد، معايير المراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية ودورها في تحقيق جودة المراجعة فى السودان، (الخرطوم:رسالة ماجستير فى المحاسبة والتمويل غير منشورة، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا كلية الدراسات العليا،2011م).

10/محمد عبد اللطيف سعيد محمد،إستخدام أساليب تقويم الأداء المالى الحديثة فى تقويم أداء المصارف،(الخرطوم:رسالة ماجستير فى المحاسبة والتمويل غير منشورة، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا كلية الدراسات العليا،2006م).

11/محمد على محمد الحاج،دور المراجعة الخارجية فى تقويم أداء المصارف الإسلامية، (الخرطوم:رسالة دكتوراه فى المحاسبة والتمويل غير منشورة، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا كلية الدراسات العليا،2007م).

12/ محمود عبد الله الوشاح،تقييم الأداء فى المستشفيات الأردنية،(الخرطوم:رسالة دكتوراه فى المحاسبة والتمويل غير منشورة، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا كلية الدراسات العليا،2007م).

13/ مواهب محجوب التوم محجوب،معايير المراجعة الدولية وأثرها فى حوكمة الشركات، (الخرطوم:رسالة ماجستير فى المحاسبة والتمويل غير منشورة، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا كلية الدراسات العليا،2007م).

14/هاجر محمد على حسين،دور التحليل المالى فى تقويم كفاءة الأداء المالى للمصارف السودانية، (الخرطوم:رسالة ماجستير فى المحاسبة والتمويل غير منشورة، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا كلية الدراسات العليا،2009م).

رابعا : المؤتمرات العلمية:

1/أ.د عبد الماجد عبداله حسن أحمد،مؤتمر المراجعة الداخلية الأول بالسودان،نحو بناء معايير مراجعة داخلية وطنية،(الخرطوم:قاعة الصداقة،من20-21 يناير 2008م).

الملاحـــــــق

بسم الله الرحمن الرحيم

ملحق رقم (1)

جامعة شندي

كلية الدراسات العليا والبحث العلمي

أخي الكريم / أختي الكريمة .....

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

الموضوع : استبانة

تقوم الباحثة بإعداد دراسة بعنوان أثر معايير المراجعة على تقويم الأداء المالي في البنوك السودانية وذلك استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة من جامعة شندي ، علماً بأن الإجابة على أسئلتها قد يستغرق بعضاً من وقتك الثمين ، إلا أننا نتطلع إلي تعاونك معنا ، شاكرين لكم حسن تعاونكم في انجاز هذه الدراسة لما لها من أهمية في تحقيق أهداف الدراسة وخدمة المجتمع .

علماً بأن هذه البيانات ستعامل بسرية مطلقة ولن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي فقط .

ولكم جزيل الشكر .

الباحثـــة/

ابتهاج الخليفة عبد العاطي

ت : 0915039090

أولاً : البيانات الشخصية :

*** يرجى التكرم بوضع علامة (√) أمام البديل المناسب لكل من العبارات التالية :**

1/ العمـــــر :

☐ أقل من 30سنة ☐ من 30 – إلي 40 سنة

☐ من 40 – إلي50 سنة ☐ من 50 فما فوق

2/ المؤهــل العلمــي :

☐ ثانوي ☐ جامعي ☐ فوق الجامعي

3/ التخصـص العلمــي :

☐ محاسبة ☐ إدارة أعمال ☐ اقتصاد ☐ أخرى (حدد)

.....

4/ عدد سنوات الخبـرة :

☐ أقل من 5 سنوات ☐ من 5 – إلي 10 سنوات

☐ من 10 – إلي 15 سنة ☐ أكثر من 15 سنة

5/ المسمــى الوظيفــي :

☐ مدير مالي ☐ رئيس قسم ☐ مدقق داخلي ☐ محاسب ☐

أخرى (حدد) : .....

ثانياً : أسئلة الاستبانة:

* يرجى التكرم بوضع علامة (√) أمام البديل المناسب لكل من العبارات التالية :

الفرضية الأولى:

هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين مدى تطبيق معايير المراجعة و تقويم الأداء المالي في البنوك السودانية .

م	مستوى الموافقة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أ وافق بشدة
1	يمنح مجلس الإدارة المراجع صلاحيات كافية للقيام بأعماله بكفاءة وفعالية .					
2	يملك المراجع الحرية في اختيار إعداد برنامج المراجعة والأنشطة التي يجب فحصها .					
3	يحرص المراجع باستمرار على متابعة التطورات الحاصلة على معايير المراجعة ويستند إليها عند أداء عمله .					
4	وجود معايير المراجعة تمكن من تحسين الأداء المهني لمهنة المراجعة .					
5	يقوم المراجع بتطبيق معايير المراجعة التي تسهم في عمليات تقويم الأداء .					
6	يقوم المراجع بالتأكيد من أن موارد المراجعة مناسبة وكافية					
7	يقوم المراجع بالتأكيد من قيام البنك بوضع معايير ومقاييس كافية لتحديد مدى الالتزام بها.					

الفرضية الثانية :

توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تقارير المراجعين عن أداء البنوك ومدى التزام البنوك بتطبيق المعايير .

م	مستوى الموافقة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
1	يقوم المراجع برفع تقارير عن نتائج عملية المراجعة فور الانتهاء منها					
2	تتضمن التقارير التزام المصارف بتطبيق معايير المراجعة .					
3	يمثل تقرير المراجع الحصيلة النهائية لعملية المراجعة					
4	يوضح التقرير أن القوائم المالية قد أعدت وفقاً للمبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً .					
5	وجود معايير المراجعة تعني الوصول إلي أداء جيد يرضي طموحات مستخدمي القوائم المالية					
6	تقوم إدارة المراجعة بوضع بعض القيود على توزيع نتائج المراجعة لجهات خارجية .					

الفرضية الثالثة :

توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين معوقات تطبيق معايير المراجعة ومدى التزام البنوك بتطبيق المعايير .

م	مستوى الموافقة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
1	لا يوجد إلزام قانوني بالالتزام بمعايير المراجعة .					
2	لا توجد معايير مراجعة خاصة بالبنوك السودانية .					
3	هنالك جهة مسئولة عن الإشراف لإلزام البنوك السودانية بمعايير المراجعة المتعارف عليها .					
4	انخفاض عمليات المراجعة بالبنوك .					
5	ارتفاع تكاليف تطبيق معايير المراجعة					
6	هنالك إدراك كافي بأهمية الالتزام بمعايير المراجعة .					

ملحق رقم (2)

قائمة بأسماء المحكمين

الرقم	الاسم	المهنة	القسم	مكان العمل/الجامعة
1	د.زهراء تاج الدين عبد القادر	أ. مساعد	المحاسبة	جامعة شندي
2	د.التجانى الطاهر عبد القادر	أ. مساعد	إدارة أعمال	جامعة شندي
3	د.آمنة بابكر حسين	أ. مساعد	إدارة أعمال	جامعة شندي
4	د. مواهب قسم السيد أحمد	أ. مساعد	اقتصاد	جامعة شندي